

دولة فلسطين
مؤتمر السلام
من مدريد إلى أوسلو

الدكتور مهندس
بكر عبد المنعم
ممثل فلسطين باليابان

الإهداء

إلى كل أولئك الذين ضحوا بحياتهم
وإستشهدوا على طريق النضال العادل
من أجل فلسطين

* * * *

* *

*

المحتويات

مقدمة

فصل تمهيدي: حرب الخليج وسلام الشرق الأوسط.

الفصل الأول: بدء مؤتمر السلام للشرق الأوسط.

القسم الأول: مؤتمر مدريد.

القسم الثاني: هيكلية مؤتمر السلام، والولايات المتحدة الأمريكية.

القسم الثالث: فلسطين وأزمة الإحتلال الإسرائيلي.

الفصل الثاني: المفاوضات الثنائية لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

القسم الأول: توحيد الوفد تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

القسم الثاني: المفاوضات في واشنطن معركة سياسية (الجولة

الثانية).

القسم الرابع: أفكار الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني (الجولة

الرابعة).

الفصل الثالث: المفاوضات الثنائية في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

القسم الأول: طلب وقف تطبيق قوانين الطوارئ (الجولة

الخامسة).

القسم الثاني: حكومة رابين ومفاوضات السلام (الجولة السادسة).

القسم الثالث: نقاط خلافية حول معايير المبادئ بين فلسطين

وإسرائيل (الجولة السابعة).

القسم الرابع: قضية إبعاد الفلسطينيين، وتعليق المفاوضات

(الجولة الثامنة).

الفصل الرابع: المفاوضات المتعددة الأطراف لمؤتمر السلام في الشرق

الأوسط.

القسم الأول: الموقف الأساسي الفلسطيني في المفاوضات المتعددة الأطراف.

القسم الثاني: إجتماعات مجموعات العمل في المفاوضات المتعددة الأطراف.

القسم الثالث: إجتماعات مجموعات العمل (للجولة الثانية).

الفصل الخامس: مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ودور اليابان.

القسم الأول: الموقف الياباني تجاه مؤتمر السلام.

القسم الثاني: الجولة الأولى من إجتماع مجموعة العمل حول البيئة في طوكيو.

القسم الثالث: التدمير البيئي في المناطق الفلسطينية المحتلة.

الفصل السادس: إنتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين تحت الإحتلال الإسرائيلي.

القسم الأول: حكم الإحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1967.

القسم الثاني: الخطوط العامة لإنتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الإحتلال.

القسم الثالث: إنتهاك حقوق الإنسان في عهد حكومة رابين.

القسم الرابع: سياسات إسرائيل الإستيطانية.

الفصل السابع: الإبعاد الجماعي للفلسطينيين والمرحلة الحالية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

القسم الأول: عملية الإبعاد الجماعي.

القسم الثاني: قرار جديد للحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأمريكية.

خاتمة: المرحلة الحالية للسلام في الشرق الأوسط والطريق إلى تحرير فلسطين.

تعقيب: من المترجم الياباني.

ملاحق: إطار موسع لترتيبات الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت وقضايا

أخرى.

مقدمة

عندما كنت استمع وأراقب التغييرات الكبيرة الضخمة التي تحدث في العالم في السنوات القليلة الماضية، وبخاصة تلك المتعلقة بما يسمونه ” النظام العالمي الجديد“ كنت أقول لنفسي، هل من الممكن أن تشمل هذه التغييرات الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين؟ وإذا ما حدث ذلك، هل يمكن أن يكون في ذلك أمراً إيجابياً للشعب الفلسطيني؟

* * * * *

ولدت في مدينة الرملة، وهي بلدة صغيرة في وسط غرب فلسطين على السهل الساحلي الفلسطيني الذي يواجه الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط. ومنذ أربعة عقود مضت، عندما كنت طفلاً، طردت من هذه البلدة مع أبوي وأفراد أسرتي الآخرين، وأرغمت على حياة اللجوء في عمان، الأردن.

ورغبتني الآن أن أتمكن من قضاء بقية حياتي هناك، في تلك البلدة الصغيرة، الرملة. وسأكون سعيداً أن تتمكن ابنتاي مديحه وكنانة وابني عبد المنعم وزوجتي عادة من رؤية الرملة والعيش هناك. كذلك فإن روعي ستستقر مرتاحة إذا ما أمكن دفن جثمانني في الرملة بعد أن أموت.

بالرغم من أن الرملة مدينة عريقة إلا أنها بلدة صغيرة لا تختلف كثيراً عن أي بلدة أخرى في العالم، صغيرة وهادئة. ولكنها بالنسبة لي جنة الله على الأرض، لسبب بسيط: أنها بلدتي وموطني، أنها مسقط رأسي. إن فلسطين هي بلد صغير ولكنها بالنسبة لي كما هي بالنسبة لكل فلسطيني، هي جنة الله على الأرض. لسبب بسيط لأن فلسطين هي وطننا.

* * * * *

طُرحت مؤخراً فكرة مؤتمر سلام من أجل الشرق الأوسط كجزء متمم لضرورات إنجاز ما يسمونه ” النظام العالمي الجديد“. كانت الولايات المتحدة هي

المصمم الرئيسي والمهندس و العراب لهذا المؤتمر. وهذا معناه أنه لا يمكن توقع أن يؤدي إلى نتائج لصالح الشعب الفلسطيني لما هو موجود منذ زمن طويل من خبرات مريرة بين فلسطين والولايات المتحدة التي كانت على الدوام تدعم إسرائيل على طول الخط.

قبلت منظمة التحرير الفلسطينية المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام بالرغم من كل الشروط غير العادلة والمجحفة التي وضعت على المشاركة الفلسطينية وعلى التمثيل الفلسطيني. ونظرت منظمة التحرير الفلسطينية إلى مؤتمر السلام هذا على أنه ليس إلا ساحة معركة أخرى للنضال من أجل الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وقد بدأ مؤتمر السلام في مدريد يوم 30 أكتوبر عام 1991. كنت أتابع المؤتمر بمشاعر مختلطة ومتداخلة، ولكنني كنت فخوراً للإنجازات وللأداء الممتاز للوفد الفلسطيني في مدريد. وكانت مشاعر السعادة والتفاؤل هي أنني سأتمكن في وقت قريب جداً من العودة إلى فلسطين وطني، إلى الرملة، بلدي ومسقط رأسي.

سيطرت عليّ مشاعر الألم من الشروط البالغة الإجحاف والظلم التي وضعت على التمثيل الفلسطيني، ومشاعر الضيق والشك في عدونا لأننا نعلم أنه غشاش ومخادع ودجال ومراوغ. لم أعتقد أن عدونا الصهيوني سيكون هذه المرة أفضل مما كان في المرات السابقة. على العكس فإنني أشعر بأن عدونا يهدف إلى إضاعة الوقت وإلى خداعنا لكي يأخذ منا ما يريد ويحصل على موافقتنا على "حل" قد لا يكون أكثر من إعطاء الشرعية لإحتلاله لوطننا.

كذلك كانت لدي مشاعر حول أهمية حماية وحدتنا الوطنية الفلسطينية، وأخيراً وليس آخراً مشاعر الإعتزاز بالانتفاضة الفلسطينية البطلة التي كانت ترفد بدفع عظيم نضالنا من أجل إستعادة حقوقنا المسلوبة.

على أية حال فقد واصلت بشغف وبتلك المشاعر المختلطة المتداخلة متابعة مؤتمر السلام وجلسات مدريد وجولات المحادثات الثنائية وجولات المحادثات المتعددة.

ويمضي الوقت كان منحني التفاؤل ومنحني السعادة يعلوان ويهبطان كما كان منحني الضيق يعلو ويهبط. كانت منحنيات أخرى كثيرة تعلو وتهبط وكانت تلك المنحنيات يتداخل كل منها في المنحنيات الأخرى وتتشابك وتؤثر وتتأثر بالمنحنيات الأخرى، معقدة المشهد كله.

كنت أتابع كل ذلك من أماكن شتى، أماكن بعيدة وأماكن قريبة، كنت أسافر عبر اليابان لأحدث أصدقاءنا اليابانيين عن التطورات الأخيرة لقضية فلسطين والتطورات في عملية السلام. ومن ولاية إلى ولاية ومن مدينة إلى أخرى ومن جامعة إلى جامعة ومن تجمع إلى آخر كنت دائم الحركة. وفي الوقت نفسه كنت أتحرّك عبر المقالات والمقابلات الصحفية في المجالات لأحدث أصدقاءنا اليابانيين والقراء يوماً بيوم عن الأوضاع الأخيرة و مستجداتها في وطني فلسطين مؤملاً أن تحقيق السلام أضحى وشيكاً.

وهكذا وبعد أكثر من عام ونصف من بدء عملية السلام تجمع لدي قدر كبير من مقالاتي ومقابلاتي الصحفية التي نُشرت حول عملية السلام، ونضال الشعب الفلسطيني لتحقيق السلام، يمكن في مجموعها أن تكون أكثر من كتاب. وتلقيت طلبات عديدة من أصدقاء يابانيين كثيرين يطلبون مني إعادة نشر تلك المقالات والمقابلات الصحفية. واقترح بعضهم جمع تلك المقالات والمحاضرات والمقابلات الصحفية حول عملية السلام في الشرق الأوسط وطباعتها ونشرها في كتاب.

ثم التقيت السيد كونيشي من دار شاكاكي هيهيوشا للنشر وعرضت عليه تلك الفكرة. كان إقتراحه تأليف كتاب جديد عن عملية السلام، بدلاً من جمع المقالات واللقاءات والمحاضرات السابقة، ونجح في إقناعي بإقتراحه وبدأت في تأليف هذا الكتاب.

قادني ذلك إلى قراءة ودراسة ومتابعة كل ما يكتب عن عملية السلام بقدر المستطاع. بالإضافة إلى ذلك عكفت على قراءة ودراسة الكثير عن المواد المنشورة عن المبادرات السابقة من أجل السلام في الشرق الأوسط. كذلك طورت إتصالاتي عبر الهاتف وجهاز الفاكس مع أعضاء عديدين في فريق التفاوض الفلسطيني وأيضاً

مع الكثيرين من صنّاع القرار داخل منظمة التحرير الفلسطينية. وأدّت من لقاء العديد من المسؤولين الفلسطينيين عندما كانوا يزورون طوكيو أو من خلال سفري إلى الشرق الأوسط وأماكن أخرى.

ولن يتخيل القراء بسهولة كم هو صعب تأليف كتاب. إنه كولدادة طفل جديد، وكم هي صعبة عملية الميلاد ولكن كم هي جميلة لحظة مولد الطفل وخروجه إلى النور.

في حالة هذا الكتاب واجهت عدة صعوبات. كان أشدها كون لغتي الأساسية هي العربية ومن ثم فإن أسلوب تفكيري الأساسي هو بالعربية، بينما الكتاب نفسه سينشر باللغة اليابانية. أكثر من ذلك لكي أنجز الكتاب عاليّ أن أستعين بلغة وسيطة، الإنجليزية، وهي ليست لغتي الأم وليست اللغة الأم للسيد سيكيبا الذي عكف بجد و اجتهاد على ترجمة الكتاب.

أيضاً، طفت على السطح صعوبة أخرى ومعاناة جديدة بينما كنت أحاول التفكير في السؤال التالي: من أجل من هذا الكتاب؟ هذا الكتاب يهدف إلى إعطاء القراء اليابانيين، عبر عين فلسطينية، فكرة واضحة عما يجري في علمية السلام في الشرق الأوسط. ولكن أي نوع من القراء اليابانيين؟

لا أريد أن أجعل الكتاب أكاديمياً جافاً وصعباً. وفي الوقت نفسه لا أريده بالغ السهولة والسطحية بما يجعله عديم القيمة. كيف يمكن إحداث التوازن بين هذا وذاك؟ عليّ أن أحافظ على التوازن في كل فصل وفي كل قسم بل وفي كل جملة.

صعوبة ثالثة كانت تجديد وقت التوقف عن الكتابة، بما أن علمية السلام مازالت مستمرة إذ كانت الجولتان التاسعة والعاشر من المحادثات الثنائية، والجولة الثالثة من المفاوضات المتعددة الأطراف تجري بالفعل في تلك الأثناء. إلى جانب ما تستغرقه من وقت عملية الطباعة متضمنة المراجعة والتجليد.

كنت أمل ألا يكون عدد الجولات القادمة كبيراً للغاية وألا تستغرق وقتاً طويلاً للتوصل إلى حل نهائي. على أية حال، أعد أصدقائي اليابانيين، أن أبذل أقصى جهد لكتابة وطبع كتاب آخر يكون استكمالاً لهذا الكتاب في الوقت المناسب.

أخيراً وليس آخراً، أود إهداء شكري لأناس كثيرين غمروني بتشجيع ودعم هائلين أثناء عملية الكتابة والتحضير لهذا الكتاب. وأود أن أشكر بشكل خاص زوجتي عادة، والسيد سيكيبا، والسيدة والسيد كونيشي.

أعزائي الأصدقاء اليابانيين، إنني واقعي متفائل، وإنني لعلّي ثقة بأن الدولة الفلسطينية ستقوم قريباً. وسيحتفل كل الشعب الفلسطيني بهذه المناسبة السعيدة التي طال إنتظارها. ويسعدني كل السعادة أن أقدم لكم جميعاً دعوة بالمجيء إلى القدس، عاصمة فلسطين، لتشاركوا الشعب الفلسطيني إحتفالاته بهذه المناسبة السعيدة.

فصل تمهيدي

حرب الخليج وسلام الشرق الأوسط

نهاية الحرب الباردة والتغيرات في الأوضاع العالمية

شهدت السنوات القليلة الماضية أحداثاً مهمة في العالم، أدت إلى إنتهاء عصر الجرب الباردة وظهور عصر جديد، اعتدت أن أسميه ”عصر السلام الساخن“.

ويمكن تلخيص الأحداث كما يلي:

تم توقيع الكثير من الإتفاقات، بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي السابق، للحد من كافة أنواع التسلح التقليدي، بل وكذلك الصواريخ متوسطة المدى وغيرها.

ثم طرأ تغيير هائل على دول أوروبا الشرقية، الإشتراكية سابقاً، أدى إلى إنهيار كامل لحلف وارسو، وتحول مقداره 180 درجة في النظم الإجتماعية والسياسية لأغلب هذه الدول الإشتراكية، وتدمير حائط برلين وتوحيد ألمانيا.

كذلك أدت المشكلات العرقية والإقتصادية وكذلك السياسية إلى إنهيار تام للإتحاد السوفيتي السابق خاصة في مجال العلاقات السياسية العالمية.

في عصر الحرب الباردة كانت هناك قوتان عظيميان. وكان العالم محكوماً بنظام ”ثنائي القطبية“. وفي ظل هذه الثنائية كان أغلب الصراعات الإقليمية أما أن يوضع تحت السيطرة او يصعد، يغلق أو يفتح حسب مستوى التدخل المباشر، غير المباشر للقوتين العظيمين. في ذلك العصر كانت الحروب الإقليمية، في أغلبها، حروباً بالوكالة.

على الجانب الآخر، وفي هذا العصر الجديد توجد قوة عظمى واحدة فقط، هي الولايات المتحدة ومعها قوة أقل من أن توصف بالعظمى، إنها قوة كبرى فقط، هي روسيا.

أحد الملامح المهمة في العصر الجديد هو أن العامل الإقتصادي أصبح أكثر أهمية، مقارنة بدوره السابق، في تحديد وتعريف القوة العظمى. وبالطبع تستمر القوة العسكرية عاملاً مهماً في تحديد وتعريف القوة العظمى.

إن الولايات المتحدة على وعي تام، بوصفها القوة العظمى الوحيدة، من إمكانية ظهور قوى عظمى أخرى في المستقبل تستند إلى العامل الإقتصادي.

من هذه القوى المحتملة أوروبا الموحدة، إذ أن المجموعة الأوروبية باتخاذها الخطوات التوحيدية التي بدأت بمعاهدة ماستريخت سوف تمثل تحدياً كبيراً للولايات المتحدة. وحتى ألمانيا وحدها، بعد حل المشكلات المتولدة عن وحدة شطريها، سوف تصبح منافساً خطيراً للولايات المتحدة خلال سنوات قلائل. وتمثل اليابان بالفعل منافساً للولايات المتحدة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتجارة و الإقتصاد أيضاً. لذلك فخلال سنوات قليلة ستقف اليابان موقف الند للولايات المتحدة.

ويجب أن لا ننسى روسيا نفسها. فهي في بضع سنين ستعالج إقتصادها وجراحاتها الأخرى وتبرز مجدداً كقوة عظمى.

كذلك يجب عدم نسيان الصين. فهي بعدد سكانها الهائل ومواردها الطبيعية ستصبح واحدة من القوى العظمى الواعدة في السنوات القليلة المقبلة.

أي أن العالم سرعان ما سيتحرك باتجاه النظام متعدد الأقطاب. فالنظام أحادي القطبية ما هو إلا مرحلة إنتقالية بين النظامين الثنائي والمتعدد. ولا شك أن هذه الحقائق مجتمعه لا تغيب عن تفكير الغدارة الأمريكية. لذلك ترغب الولايات المتحدة في تأجيل إنتهاء تلك المرحلة الإنتقالية أحادية القطبية وإطالتها لأطول زمن ممكن. ولذا فهي ترغب في البدء في رسم خريطة جديدة للعالم أو ما تسميه ” بالنظام العالمي الجديد“، بأسرع ما يمكن، منتهزة فرصة أنها القوى العظمى الوحيدة الآن.

ومن ثم، فإن أي نظام عالمي جديد أو أية خريطة سياسية للعالم يتم رسمها الآن ستكون في صالح الولايات المتحدة. وهي لهذا إستغلت حرب الخليج عندما نسبت أقصى إستغلال في هذا الإتجاه.

ويا لها من كذبة كبيرة ونكته سخيفة القول بأن حرب الخليج كانت لتحرير الكويت، أو لحماية العربية السعودية. كانت حرب الخليج من أجل كلمة صغيرة للغاية تتكون من ثلاثة حروف هي: ن، ف، ط. لأن النفط هو الدم الذي يُضخ في الاقتصاد، إن التحكم في النفط يعني التحكم في اقتصاديات كل دولة من دول العالم وخاصة تلك الدول الواعدة التي سوف تصبح قوى كبرى في المستقبل القريب جداً وبصفة خاصة تلك التي تعتمد على نفط الخليج.

بادئ ذي بدء نقول، إن اليابان بصفة خاصة، وكما تستورد من الخارج أكثر من 99ر9% من إستهلاكها النفطي. وهي تستورد نحو 70% من هذا الإستهلاك من الخليج.

وأوروبا في الوضع نفسه ولكن بنسبة أقل مقارنة باليابان.

ولذلك، فإن الولايات المتحدة، بالسيطرة على النفط في الخليج هي الآن قادرة على السيطرة على تسويق النفط وتحديد حصصه وأسعاره وتوزيعه وكل ما يتعلق به. بعبارة أخرى، الولايات المتحدة تحاول الآن السيطرة على اقتصاديات الدول التي يمكن أن تصبح قوى كبرى من خلال السيطرة على البترول. وإذا كانت الولايات المتحدة غير قادرة على منع تلك الدول من أن تصبح قوى عظمى فإنها ستصبح على الأقل قادرة على أن تجعل المرحلة الإنتقالية الأحادية القطبية أطول أمداً. تلك هي أول خطوة للولايات المتحدة في تزييف رؤيتها ” للنظام الجديد“.

إن هذا الشعار ” النظام العالمي الجديد“ مختوم بخاتم يقول ” صنّع في الولايات المتحدة“. ومن خلاله فإن الولايات المتحدة تتقدم خطوة للأمام في طريق رسم الخريطة السياسية الجديدة للعالم بالشكل الذي تريد.

ويتطلب التحكم في بترول الخليج استقراراً في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق استقرار الشرق الأوسط دون حل القضية الفلسطينية. لذا فإنه في أعقاب توقف القتال ف يحر بالخليج، وجه الرئيس بوش نظره نحو تلك المنطقة.

و أعلن في خطابه السنوي في الكونجرس في السادس من آذار 1991 مبادرته حول عملية السلام في الشرق الأوسط. وتشدد هذه المبادرة بإيجاز على

ضرورة تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط قائم على مبدأ ”الأرض مقابل السلام“، وعلى قراري مجلس الأمن رقمي 242 و 338. لهذا قام وزير الخارجية الأمريكي السيد بيكر بزيارات مكوكية لدول الشرق الأوسط بهدف إيجاد سبل ووسائل لبدء عملية السلام.

لم يكن الإتحاد السوفيتي في وضع يسمح له بإتخاذ مبادرات خاصة به من أجل السلام في الشرق الأوسط، أو إيجاد سبيل لحل سلمي، لكنه كان في وضع يمكنه من افساد أو تدمير مبادرات لأي دولة أخرى لا يرغب في إنجاحها. ووجدت الولايات المتحدة، ه من الملائم أن يشارك الإتحاد السوفيتي ويصبح راعياً مشاركاً في مبادراتها للسلام في الشرق الأوسط. وبهذا الفهم يعت الولايات المتحدة لإشراك القوة العظمى الثانية، الإتحاد السوفيتي في عملية السلام.

في تموز 1991، التقى الرئيسان بوش وجورباتشوف في موسكو ووافقا على توجيه دعوة مشتركة لمؤتمر سلام في الشرق الأوسط. وحددا شهر تشرين أول من العام نفسه موعداً لبدء المؤتمر. وأخيراً بدأ مؤتمر السلام في نهاية تشرين أول

ثلاث مراحل لمؤتمر السلام

تم تصميم مؤتمر السلام في طراز جديد لإرضاء كافة الشركاء والأطراف المعنيين، ولتحقيق أهداف وأغراض وآمال متعددة. إنه ليس مؤتمراً ”تقليدياً“.

لقد صم بحيث يحتوي على ثلاث مراحل مترابطة بطريقه أو بأخرى بشكل معقد ومركب. المرحلة الأولى هي ما يسمونه بـ ”مؤتمر مدريد“. وقد تضمن مؤتمر مدريد جلسات افتتاحية عامة وموسعة وحضره راعيا المؤتمر والأطراف ذات الصلة المباشر فقط. كانت مدريد خياراً توفيقياً لمقر المؤتمر. إن مؤتمر مدريد قط صمم بحيث يسمح عقد لقاء واحد مع احتمال تكرار ذلك مرة أخرى فقط بناء على طلب أي من المشاركين ولكن شريطة موافقة وإجماع كافة المشاركين

الآخرين. وقد تم اخراج هذا الجزء بطريقة ترضي اولئك الذين كانوا يدعون لمؤتمر دولي وفي الوقت إرضاء أولئك الراضين لفكرة عقد مؤتمر دولي.

كان مقرراً أن تبدأ مرحلة المحادثات الثنائية بعد يوم واحد فقط من مؤتمر مدريد. على أن تسير المحادثات الثنائية بين إسرائيل من جهة وكل من الأطراف العربية المعنية من جهة اخرى في أربعة مسارات: المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، والمسار الأردني – الإسرائيلي، والمسار السوري – الإسرائيلي، والمسار اللبناني – الإسرائيلي.

المرحلة الثالثة هي مرحلة ” المباحثات المتعددة الأطراف “. وقد بدأت في موسكو من خلال هذا المؤتمر عقد يومي 28 و 29 كانون ثاني 1992 في جلسات عامة، وتمت الموافقة خلال هذا المؤتمر على تشكيل عمل خمس ولجنة التسيير والإشراف، كذلك تم تحديد رؤساء ونواب رؤساء و منظمي مجموعات العمل الخمس. ف بكل مرة كانت الدعوة توجه إلى نحو 40 دولة لحضور المحادثات المتعددة. وتم تصميم الاجتماعات بحيث تجري في مدن مختلفة. وهي بشكل أو بآخر نوع من المؤتمر الدولي موزع على أقسام كثيرة. ولكن ليس من الواضح تماماً إذغ ما كان مؤتمراً أم محفلاً أم حلقة نقاشية. وهذا ما يسمونه بـ ”الغموض البناء“.

تلك هي المراحل الثلاث لعلمية السلام. انه بالمؤتمر التقليدي. انه مؤتمر تم تصميمه خصيصاً. وكان الحائك هو الولايات المتحدة.

مسائل التمثيل الفلسطيني

في هذه العملية كان التمثيل الفلسطيني أصعب المشكلات على الحل. من سيمثل الفلسطينيين؟ وكيف؟ وهنا أيضاً عرض الحائل الأمريكي ”الغموض البناء“. هناك مضاعفات وتعقيدات كثيرة في التمثيل الفلسطيني الهادف إلى إرضاء كل الأطراف المعنية.

منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقد تم الاعتراف بها من جانب دول كثيرة في أرجاء العالم بإعتبارها

كذلك ومن ثم فإن لها الحق في أن تمثل الشعب الفلسطيني في أي مبادرة لحل القضية الفلسطينية، وان لها الحق في تسمية وإعلان أسماء الوفد الفلسطيني في أي مبادرات سلام كهذه.

في الوقت نفسه بزعم الجانب الإسرائيلي أن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية وأنه لن يجلس مطلقاً مع مثل هذه المنظمة الإرهابية. إنهم مستعدون فقط للجلوس مع فلسطينيين من "المناطق" التي تعني الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذين هم مؤمنون بالسلام ويعترفون بإسرائيل وحقها في الوجود ولم يرتكبوا أية أعمال إرهابية بالمقياس الإسرائيلي.

هاتان هما الفكرتان المتصارعتان حول التمثيل الفلسطيني. يقول الفلسطينيون أن القدس جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، وأن القدس الشرقية هي عاصمة المستقبل، عاصمة دولة فلسطين المحررة، وعلى ذلك ينبغي أن يشمل التمثيل فلسطينيين من القدس. وأكثر من ذلك، فإن قضية القدس أو وضع القدس، يجب أن يكون واحداً من الموضوعات الرئيسية التي سيتم بحثها.

على الجانب الآخر، يصر الإسرائيليون أن القدس عاصمتهم التاريخية الموحدة وأن أحداً من فلسطينيي القدس لا يمكنه الانضمام إلى الوفد الفلسطيني. وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني القدس لب فلسطين وقلبها. ليست فقط قلب فلسطين وإنما قلب العالمين العربي والإسلامي. ومن ثم لا يستطيع الفلسطينيون قبول فكرة إبعاد وتغييب القدس عن عملية السلام.

المسألة الخلافية الثالثة المتعلقة بالتمثيل الفلسطيني هي الفلسطينيون المقيمون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، في الشتات. يصر الجانب الفلسطيني أن الفلسطينيين المقيمين خارج الأراضي المحتلة طردوا بالقوة من وطنهم فلسطين وأنهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني كله. ومن ثم، وطبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، فإن لهم الحق في العودة إلى وطنهم. الذي يعني أن لهم الحق في أن يتم تمثيلهم في عملية السلام.

بقول الجانب الإسرائيلي أن أولئك الفلسطينيين يجب توطينهم في البلدان العربية حيث يعيشون كلاجئين.

وبعد مباحثات موسعة ومشاورات مطولة وزيارات مكوكية استطاع الحائك الأمريكي السيد جيمس بيكر أن يجد حلاً وسطاً. ومارس ضغطاً هائلاً على الفلسطينيين للقبول بصيغة معينة للتمثيل الفلسطيني.

تأسس التمثيل الفلسطيني على صيغة "المظلة الأردنية"، التي تسمى الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك. ويتكون الوفد المشترك من وفدين. بعبارة أخرى يشكل الوفد الفلسطيني مع الوفد الأردني وفداً مشتركاً. هذه هي الخطوة الأولى في الحل الوسط الذي فصله السيد بيكر للتمثيل الفلسطيني.

وبموجب هذه الصيغة يتمتع الوفد الفلسطيني بالحقوق نفسها ويقف على قدم المساواة مع الوفود الأخرى. حتى وأن كان جزءاً من الوفد الأردني- الفلسطيني المشترك. ولا يعتبر الوفد الفلسطيني نصف وفد. وأنه وفد مستقل وبالتالي فإن للوفد الأردني - الفلسطيني رئيسين وليس رئيساً واحداً؛ رئيس أردني ورئيس فلسطيني.

في مؤتمر مدريد وفي المحادثات الثنائية، يتكون الوفد الفلسطيني من فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان هناك وعد بأن تراجع هذه المسألة في وقت لاحق، وأن منظمة التحرير الفلسطينية ستشترك في المراحل التالية. وفي المحادثات متعددة الأطراف ووفق على ضم فلسطينيين من الشتات أيضاً.

إضافة لهذا، تشكلت لجنة قيادية فلسطينية لتقود فريق التفاوض، ولها سلطة أعلى من سلطة فريق التفاوض. تضم هذه اللجنة فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مع فلسطينيين من القدس كذلك من الشتات. وفي قمة هذه اللجان كلها لجنة عليا تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية تتكون أساساً من قيادة المنظمة للإشراف والتوجيه والتسيير وإدارة كل القضايا المتعلقة بالعملية بأكملها.

معركة أشد شراسة مت المعارك الميدانية

تذكرنا قصة التمثيل الفلسطيني بقصة ”الرجل والحائك“. وتحكي

القصة:

في يوم من الأيام تلقى رجل هدية عبارة عن قطعة جميلة من القماش تصلح بدله. أخذه أحد أصدقائه إلى أكثر الحائكين شهرة في البلدة. طلب الرجل من الحائك أن يحيك له بدله. وبعد مرور بضعة أيام ذهب ليجربها، وصدما عندما وجد بها غلطات متعددة.

أحد الأكمام كان قصيراً وواسعاً، والآخر طويلاً للغاية وضيقاً. أحد الكتفين كان مرتفعاً والآخر منخفضاً، وأحد الأزرار لم يكن في مكانه الصحيح، وكان الجانب الأيسر طويلاً بينما الأيمن قصيراً، وغيرها، وغيرها. وبينما الرجل يطالع صورة البدله في المرآة أصابه غضب عنيف. لكن الحائك هدأ من غضبه قائلاً إن كل شيء سيكون على ما يرام. فسأله الرجل وكيف هذا؟

فأجاب الحائك: اسحب ذراعك قليلاً على الداخل هكذا، وسيصبح الحجم مناسباً. ففعل الرجل. وقاتل الحائك: الحجم مناسب هكذا. هل الكم الآخر طويل؟ مد ذراعك قليلاً إلى الخارج. حسن، إنه مناسب هكذا. هل هذا الكتف منخفض؟ أسحبه لأعلى. هل الكتف الآخر مرتفع؟ اسحبه لأسفل. وإذا كان الزر في غير موضعه يمكنك خلعه.

في النهاية، كان الرجل يقف في هيئة غريبة مرتبكة مثيرة للسخرية. وسأله الحائك: هب كل شيء صحيح الآن؟ فأجاب الرجل. إنه صحيح ولكن ليس طبيعياً.

ارتدى الرجل بدلته الجديدة. ومضى خارج دكان الحائك ماشياً بطريقة غريبة. واخذ المارة ينظرون إليه بمشاعر مختلفة. البعض أشفق عليه بينما كان الآخرون ينظرون إليه ويضحكون. ومال أحد الأشخاص على صديقه قائلاً: يا له من رجل مثير للشفقة. إنه معوق. وأجابه الصديق: لكنه محظوظ. فقد وجد حائكاً ماهراً صنع له بدله جيدة تناسب جسمه المعوق.

تلك هي قصة التمثيل الفلسطيني الجسم الفلسطيني الطبيعي لكن الحائك جعل التمثيل في صورة تبدو للناظر إليها على أنها جيدة تناسب جسم الفلسطيني المعوّق افتعالاً.

وفي كل مرة كان السيد بيكر يلتقي السيد فيصل الحسيني يقول: ” نأمل هذه المرة أ، تكون البدله مناسبة أكثر من السابق.“

وكما ترون من كل التوصيفات ومحتويات المقدمة فإن عملية سلام مدريد هذه ومؤتمر السلام بأكمله هما صناعة أمريكية مطبوع عليها: ” صنع في أمريكا“. إنها أشبه بطائرة مصنوعة في الولايات المتحدة وقائدها أمريكي وطاقمها أمريكي. وهم يتحكمون في المسافرين ويقررون من يستطيع أو لا يستطيع ركوب الطائرة. هؤلاء الذين يقودون الطائرة يضعون شروط دخولها. وف يبعض الأحيان تكون شروط الدخول غريبة، مثل طول الراكب ووزنه، لون بدلته، شكل نظارته، طول أظفاره، لون حدائه، ماذا يحمل في جيبه، وغيرها كثير من الشروط الغريبة. والوحيد الذي يعرف جهة الوصول هو قائد الطائرة الأمريكي. وعندما يرى في الرادار بعض المطبات الهوائية في الطريق فإنه الوحيد الذي بكنه دخول ذلك الطريق أو تجنيه.

عرف الفلسطينيون كل هذه الحقائق منذ البداية، عرفوا أن مؤتمر مدريد هو نفق مظلم مليء بالأعداء والثعابين السامة. في الظلام لا يمكن بسهولة التمييز بين الأصدقاء والأعداء. لكننا على يقين أنه هناك في نهاية النفق المظلم بعض الضوء، ضوء الحرية و الإستقلال، ضوء فجر الدولة الفلسطينية المستقلة. لذلك ورغم كل الظلم والبهتان والإجحاف بحق الفلسطينيين، فقد قررت منظمة التحرير الفلسطينية الإنضمام إلى عملية السلام.

لم يكن قراراً سهلاً لأنه بين الفلسطينيين أنفسهم هناك فصائل وأفراد معارضون للإنضمام لعملية السلام. كان التيار الرئيس ي قابلاً للقرار لكي يظهر أن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى حقاً للسلام وأن الفلسطينيين مستعدون للتضحية و الإنضمام لعملية السلام، رغم عدم عدالة الشروط المسبقة المفروضة عليهم.

بل أنه بين التيار الرئيسي كان هناك بعض الراضين للإنضمام للعملية، قائلين أنها عديمة الجدوى. كان أغلبهم إما ضد الشروط المجحفة المفروضة على الفلسطينيين أو يتوقع مقدماً أن الإسرائيليين لن يقدموا شيئاً على الإطلاق. وقالوا أنه من المضيعة للوقت الذهاب وأنه نوع من إضفاء الشرعية على الممارسات الإسرائيلية و الإحتلال الإسرائيلي. ورغم ذلك قررت منظمة التحرير الفلسطينية الإنضمام لعملة السلام مدركة أنها معركة غير سهلة. بل على العكس ستكون أكثر ضراوة من المعارك في ميادين القتال الحقيقية.

مؤتمر السلام ومنظمة التحرير الفلسطينية

جوهر الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو إنكار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. لذلك تصر منظمة التحرير الفلسطينية أنه لا يمكن أن يقوم سلام دائم وتسوية عادلة للصراع إلا بإحترام هذه الحقوق.

وفي سعيها نحو سلام دائم وعادل، وقفت منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1964 وراء العديد من مبادرات السلام. وفي الوقت نفسه قبلت منظمة التحرير وأيدت كثيراً من المبادرات و أفكار السلام الدولية التي تطرح تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وقضية الشرق الأوسط. ويمكن تلخيص تلك الأفكار بإيجاز في النقاط التالية:

- في عام 1968 بادرت منظمة التحرير الفلسطينية بطرح فكرة دولة فلسطينية علمانية ديمقراطية يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود معاً على قدم المساواة.
- تبنى المجلس الوطني الفلسطيني، البرلمان الفلسطيني في المنفى، إقتراحاً بإنشاء دولة ديمقراطية علمانية موحدة على كامل أرض فلسطين بحقوق متساوية لكل المواطنين دون تمييز في الجنس أو العقيدة أو الدين. وقد صادقت

إجتماعات عديدة للمجلس الوطني الفلسطيني بعد عام 1968 على هذه الفكرة وأعدت تأكيد ذلك الوضع.

• تم تقديم ذلك الإقتراح إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في 13 تشرين ثاني 1974 من جانب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في أول خطاب له أمام الجمعية بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأعلن الرئيس عرفات أنه : ” عندما نتحدث عن أماننا المشتركة لفلسطيني المشتركة فإن مفهومنا يضم كل اليهود الذين يعيشون في فلسطين الآن والذين اختاروا العيش معنا في سلام دون تمييز. إننا يجب أن نعيش معاً في إطار من سلام عادل في فلسطينا الديمقراطية.“

وكان رفض الحكومة الإسرائيلية لمفهوم الديمقراطية انعكاساً لطبيعة الصهيونية.

* في عام 1974 أيضاً وافق المجلس الوطني الفلسطيني على برنامج من عشر نقاط يطرح إنشاء سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء محرر من الأراضي الفلسطينية المحتلة أو أي جزء تنسحب منه إسرائيل. كان هذا في أعقاب حرب أكتوبر 1973.

* وفي عام 1977 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية القبول الفوري للإعلان السوفيتي - الأمريكي الذي وقعه جروميكو وفانس حول القضية الفلسطينية.

* في 9 أيلول 1982، تبنت منظمة التحرير الفلسطينية مع دول عربية أخرى في مدينة فاس المغربية ما سمي في ذلك الوقت بمبادرة فهد. أو خطة ”فاس للسلام“. ذكرت هذه المبادرة بوضوح أن ” مجلس الأمن يضمن السلام بين كل الدول في المنطقة بما فيها دولة إسرائيل.“

دعت خطة فاس بجلاء إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، وإزالة المستوطنات الصهيونية اليهودية من

الضفة الغربية وقطاع غزة، و إقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق هذه الأراضي تكون القدس الشرقي عاصمتها، وعودة لاجئي 1948 إلى وطنهم.

- وقد صادق المجلس الوطني الفلسطيني على خطة فاس في إجتماع تم بالجزائر في شباط 1983.

- كذلك أيدت منظمة التحرير الفلسطينية عقد المؤتمر الدولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة، وبمشاركة أعضاء مجلس الأمن الدائمين وكل الأطراف المعنية بالصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

وقد أكدت الأمم المتحدة على ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مؤتمرات أو مفاوضات تخص مستقبل فلسطين.

- وفي تشرين ثاني 1988، أصدر المجلس الوطني الفلسطيني إعلان إستقلال دولة فلسطين ومبادرة أخرى للسلام، تقترح قيام دولتين على أرض فلسطين التاريخية، وتعرب عن إستعداد منظمة التحرير الفلسطينية للتفاوض دون شروط مسبقة.

جاء ذلك بعد عقدين من رفض إسرائيل لأول إقتراح سلام تقدمت به المنظمة عام 1968 لإقامة دولة ديمقراطية علمانية غير طائفية على كل فلسطين، حيث يعيش المسلمون واليهود والمسيحيون معاً على قدم المساواة.

- في مبادرتها الحالية للسلام، أكدت منظمة التحرير الفلسطينية عزمها على التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي، وفي القلب منه القضية الفلسطينية، في إطار من ميثاق الأمم المتحدة و مبادئ الشرعية الدولية وشروطها، والقوانين والأعراف الدولية، وكافة قرارات الأمم المتحدة رقم 181 ، 242 ، 338. تلك القرارات

والمبادئ و الأعراف التي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في ” العودة إلى وطنه وفي تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية عرى ترابه ووضع الترتيبات من أجل أمن وسلام كل الدول في المنطقة.“

وتظهر هذه المبادرة مدى استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لتقديم حلول وسط من أجل السلام، فهي قد قبلت إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967 أي القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة التي لا يمثل إلا 23% من فلسطين. إنها تتنازل عن 77% من وطن الشعب الفلسطيني. منذ إعلان الإستقلال اعترفت 119 من دول العالم بدولة فلسطين وأقام معظمها معها علاقات دبلوماسية كاملة. وقد لا يعرف الكثيرون أن هذا العدد يفوق كثيراً عدد الدول المعترفة بدولة إسرائيل.

- في 18 تشرين ثاني 1989، أبلغت منظمة التحرير الفلسطينية الغدارة الأمريكية موافقتها على مبادرة السيد جيمس بيكر.

- وعندما قدم الرئيس الأمريكي بوش في آذار 1919، مبادرته ذات النقاط الأربعة، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية على الفور قبولها وتأييدها لهذه المبادرة.

في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر في 23 أيلول 1991، رحب المجلس بعقد مؤتمر السلام. وأوضح أن المنظمة تستهدف تحقيق ما يلي:

أولاً: ضمان حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني وحقه في الحرية والإستقلال الوطني.

ثانياً: إنسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشريف.

ثالثاً: حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، الذين طردوا من وطنهم بالقوة والإرغام، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار الجمعية العامة رقم 194.
 رابعاً: ضرورة أن تتضمن أية ترتيبات مؤقتة حق شعبنا في السيادة على الأرض والماء والموارد الطبيعية وكافة الشؤون السياسية والإقتصادية.
 خامساً: تأمين ضمانات شاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة لعدم مشروعيتها طبقاً لقرارات الشرعية الدولية وقرار مجلس الأمن رقم 465.
 خامساً: توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني تمهيداً لممارسته حق تقرير المصير.

سادساً: تأمين ضمانات شاملة للعمل على إزالة المستوطنات القائمة لعدم مشروعيتها طبقاً لقرارات الشرعية الدولية وقرار مجلس الأمن رقم 465.
 لم تسلم الحكومة الإسرائيلية بأية حقوق وطنية للشعب الفلسطيني، ورفضت كل مبادرات السلام التي تنص على مبادئ الحكم الفلسطيني في دولة مستقلة ذات سيادة.

الفصل الأول

بدء مؤتمر السلام للشرق الأوسط

القسم الأول

مؤتمر مدريد

الوفد الفلسطيني يجلس وجهاً لوجه مع الوفد

الإسرائيلي على طاولة تفاوض

في 30 تشرين أول 1991، بدت على كافة الوفود التي جاءت إلى مدريد للمشاركة في مؤتمر السلام سيماء الجدية ولم يبدُ عليها ابتسام على الإطلاق. وهناك اتخذ كل من الجانب العربي والجانب الإسرائيلي توجهها يتجاهل وجود الآخر، تجاهلاً تاماً.

وتوافد صحفيون كثيرون وغيرهم من رجال الإعلام من كل أنحاء العالم إلى مقر مؤتمر السلام، مدريد، التي خضعت لحراسة أمنية مشددة أثناء جلسة المؤتمر. كانت الأماكن المتاحة للإعلاميين على بُعد كيلومترات عديدة من صالة المؤتمر بحيث لم يكونوا يستطيعون متابعة ما يحدث في المؤتمر إلا من خلال كاميرات الفيديو التي ثبتتها الحكومة الإسبانية. وكانت محطات المترو المجاورة لصالة المؤتمر، والفنادق التي تقيم بها الوفود مناطق مغلقة تماماً عند انعقاد جلسات المؤتمر.

في هذه الأجواء المشدودة، كان الإنطباع لدى كل من تابع تطورات المؤتمر تقريباً أن المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية هي المرحلة الرئيسية، وأن المفاوضات العربية – الإسرائيلية مرحلة ثانوية.

حضرت إلى جانب الوفدين الأمريكي والسوفيتي الراعيين لمؤتمر السلام وإسبانيا مضيعة المؤتمر الوفود التالية: الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، الوفد السوري، الوفد اللبناني والوفد الإسرائيلي، وإضافة إليهم كان هناك وفدان آخران

هما الوفد المصري ووفد المجموعة الأوروبية. كذلك دعيت الأمم المتحدة بصفة ” مراقب صامت“ أي مراقب لا صوت له. ودعي أيضاً مراقبون آخرون.

رأس هذه الوفود وزراء خارجية بلادها. مع إستثناء واحد هو إسرائيل. فقد حضر رئيس الوزراء نفسه المؤتمر كرئيس للوفد. وعني ذلك أن هناك عدم إتفاق و انقسام داخل إسرائيل. حضر رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير بنفسه رئيساً للوفد الإسرائيلي وحاول الحفاظ على توجهه المتعنت. وانعكس ذلك في بيانه الصحفي في 29 تشرين أول، يوم مغادرته مدريد. في هذا البيان قال شامير أن الجانب الإسرائيلي لن ينسحب من الأرض وأن العملية ستقوم على مبدأ ” السلام مقابل السلام“. وأن هذا هو لب السياسة التي جاءت بها إسرائيل إلى مدريد.

بالنسبة للوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، كان هناك رئيسان. وكان لهما هناك مقعدان. وتبوأ وزير الخارجية د. كامل أبو جابر ن من الأردن، ود. حيدر عبد الشافي من فلسطين، منصبي رئيسي الوفدين.

كان الأمر الأكثر أهمية في مؤتمر مدريد أن الضحية والجاني جلسا وحها لوجه على الطاولة، للمرة الأولى في تاريخ القضية الفلسطينية. وفي الحقيقة، كان الوفد الفلسطيني جالساً في قاعة المؤتمر وجها لوجه أمام الوفد الإسرائيلية على الطاولة المصممة على شكل ” T“. غير أن مشكلة من يجب أن يمثل، أي قضية التمثيل، كانت أيضاً موضوع نقاش. وكانت إحدى المشكلات المتعلقة بها هي التي أدت إلى الإتفاق على أنهم لن يضعوا علم كل مشارك على الطاولة في قاعة المؤتمر. تم الإتفاق مقدماً، لأنه إذا كان علم كل دولة سيوضع على الطاولة فسيصر الجانب الفلسطيني على وضع علمه، علم فلسطين، على الطاولة أيضاً.

مشكلة أخرى هي أسماء الوفود، فهي لن تسمى بأسماء دولها. مثلاً، هم عادة يسمون الوفد ” وفد سوريا“، ولكن بدلاً من ذلك أسموه ” الوفد السوري“. وبدلاً من ” وفد إسرائيل“ سمي ”الوفد الإسرائيلي“.

رغم التعقيدات في مسألة من يجب أن يمثل وقضية التمثيل، فإن ما أعلنته إسرائيل في الماضي انتهى في مؤتمر مدريد. ويمكن القول، إن مزاعم الإسرائيليين

في الماضي القائلة : ” إن فلسطين كانت أرضاً بلا شعب، يجب أن تعطى لشعب بلا أرض“، قد تم كشفها للعالم من خلال حقيقة جلوسهم إلى طاولة التفاوض. وكان هذا رداً أساسياً على سياساتهم وإعلاناتهم الجائرة الظالمة.

الكلمة التاريخية للوفد الفلسطيني

كانت أعين العالم مسلطة على مؤتمر مدريد، الذي بدا أعماله بكلمة ترحيب من رئيس الوزراء الإسباني جونز اليس. وفي كلمته شدد جونز اليس على أهمية إحلال السلام في الشرق الأوسط. وبعدها تحدث الرئيسان جورج بوش وجورباتشوف بوصفهما الراعيين المشاركين للمؤتمر.

تجنب الرئيس بوش في كلمته الإشارة للنقاط الساخنة. لكنه ركز على الموقف الأساسي للولايات المتحدة، وقال بشكل خاص أن العدالة والأمن هما عنصران أساسيان لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وأن قراري الأمم المتحدة رقمي 242، 338 يجب أن يكونا أساس ذلك السلام. و ألقى الرئيس جورج باتشوف خطاباً طويلاً حول المشكلات الدولية، لكنه أشار إشارة مقتضبة إلى مشكلة الشرق الأوسط نفسها.

هل هي محض مصادفة؟ أن الشخص الذي وضع نهاية لوعده بلفور الجائر كان رئيس الوفد الفلسطيني، الدكتور حيدر عبد الشافي، الذي ولد عام 1917، عام صدور ذلك الوعد؟! إنه الآن في السادسة والسبعين من عمره. وهو أحد مؤسس المجلس الوطني الفلسطيني. ويحظى باحترام كل الفلسطينيين وقد سجن واعتقل مرات كثيرة.

في كلمة الوفد الفلسطيني، توجه حيد عبد الشافي بصفة رئيسية إلى شعوب العالم حول أهمية إحلال السلام في الشرق الأوسط وكيف أن الفلسطينيين راحوا ضحايا للحروب. وقال أيضاً أن الفلسطينيين سيقبلون مبدأ محادثات السلام وأنهم يتوقعون تطورات كبيرة في هذه المحادثات.

وبينما كان د. حيدر عبد الشافي يلقي كلمته، كان الجانب الإسرائيلي يرمقه بنظرات عابسة. وإذا قال الوفد الفلسطيني أن هذا هو ” وفد منظمة التحرير الفلسطينية“، سيغادر الجانب الإسرائيلي قاعة المؤتمر على الفور. كان ذلك واضحاً عندما أعدنا مشاهدة الوقائع على شاشة التلفاز. كان رئيس الوزراء شامير أثناء اللقاء كلمة الوفد الفلسطيني يمرر ورقة حول مغادرة قاعة المؤتمر على الفور إذا ذكر الوفد الفلسطيني أنه وفد منظمة التحرير الفلسطينية. وكان تعليق السيد بيكر لهم أنه من غير اللائق مغادرة القاعة الآن.

كان مضمون كلمة الدكتور حيدر عبد الشافي رائعاً للغاية. أشار إلى منظمة التحرير الفلسطينية، دون أن يذكر إسم المنظمة. قال حيدر عبد الشافي في كلمته ” جننا إلى هنا بناء على قرار قيادتنا“. وقال أيضاً ” مبادرة السلام التي طرحها برلماننا“، وعندما نقول برلماننا فإنها تعني بوضوح المجلس الوطني الفلسطيني.

في ختام كلمته اقتبس من الرئيس عرفات قائلاً ” كما قال الرئيس عرفات في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974“، كان هذا آخر جزء من كلمته لذلك لم يكن أمام الجانب الإسرائيلي وقت لمغادرة القاعة.

ربما انتوى الوفد الإسرائيلي وخاصة شامير، مغادرة قاعة المؤتمر في منتصف الكلمة. لكن كلمة الدكتور حيدر عبد الشافي كانت جيدة البناء حتى أنهم ترددوا في المغادرة مرات عدة. على عكس كلمة الود الفلسطيني، تأسست كلمة رئيس الوزراء شامير، كما توقع العالم، على فن خداع الناس وتشويه الحقائق التاريخية. وقد تجنب بحذق إظهار أي التزام بمبادئ مؤتمر مدريد، لأن شامير نفسه يتعامل مع السياسات بأسلوب فن إدارة الظهر للتاريخ. على أية حال فقد رفض تماماً صيغة ” إستبدال الأرض بالسلام“.

على الجانب الآخر، أبرز الجانب الفلسطيني قبولاً بالشرعية الدولية كمرجع للمفاوضات.

وفي هذا الصدد، شهد العالم بأكمله الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد. وكسب الوفد دعم وتعاطف كثير من شعوب العالم الذين تابعوا المؤتمر. وكتب عنه مئات الآلاف من رجال الصحافة والإعلام بطرق شتى. ومن ثم عادت القضية الفلسطينية إلى أذهان الشعوب في كل أنحاء العالم. وعندما عاد الوفد الفلسطيني إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة استقبل بحرارة الأبطال.

القسم الثاني

هيكلية مؤتمر السلام والولايات المتحدة الأمريكية

الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل

لعبت الولايات المتحدة منذ البداية دور المصمم الرئيسي لعملية السلام في مؤتمر سلام الشرق الأوسط. صممت الولايات المتحدة العملية ونفذت أول مراحلها. وفي الحقيقة تقاسمت رعاية العملية مع الإتحاد السوفيتي السابق. أعدت وزارة الخارجية وفريقها كافة المفاوضات التمهيديّة لبدء عملية السلام. وقد بدأت بالفعل. وهنا أود أن أوضح تركيبة مؤتمر سلام الشرق الأوسط ودور الولايات المتحدة فيه.

بداية، أسست الولايات المتحدة الأمريكية موقفها في عملية السلام على النقاط التالية:

أولاً: نفوذها القوي في المنطقة.

ثانياً: مبدأ حماية مصالح حليفها الإستراتيجية، إسرائيل.

ثالثاً: محاولة خلق توازن يدفع كل القوى للمشاركة في عملية السلام.

تلك هي الأعمدة الثلاثة التي أسست عليها الولايات المتحدة موقفها، بينما كانت تضع تركيبة عملية السلام.

أصر الجانب الإسرائيلي على التفاوض مع كل دولة عربية على حده، من خلال عزل كل دولة عربية في علميا التفاوض.

على الجانب الآخر، أصر الجانب العربي والمجموعة الأوروبية على عقد المؤتمر الدولي على أساس الشرعية الدولية، وان يشارك في عملية السلام أكبر عدد ممكن من الدول والقوى المعنية.

نقطة هامة أخرى هي إصرار إسرائيل على التفاوض مع وفد فلسطيني مكون من فلسطينيين من الأراضي المحتلة بإستثناء القدس. كذلك إصرارها على أن يدخل الوفد الفلسطيني في إطار الوفد الأردني، لذلك فهي لن تتفاوض مع الوفد

الأردني – الفلسطيني المشترك، وإنما ستتفاوض مع الفلسطينيين داخل إطار الوفد الأردني.

والهدف من المفاوضات مع الفلسطينيين هو الوصول إلى حكم ذاتي محدود للغاية. إضافة إلى ذلك، فإن الحكم الذاتي المحدود هذا يسري على السكان فقط وليس الأرض وموارد المياه أو أية موارد طبيعية.

بعبارة أخرى، رغم المفاوضات مع الوفود العربية، تريد إسرائيل التوصل إلى إتفاقات سلام إسرائيلية – عربية تحت الشعار الذي يطلقون عليه "السلام مقابل السلام"، أو مبادلة السلام بالسلام، دون انسحاب حقيقي من الأرض. نتيجة لذلك، حاولت إسرائيل إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من عملية السلام بأكملها. في الوقت نفسه، حاول الإسرائيليون إخفاء الهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة، لقطع الطريق على الحق في تقرير المصير الوطني للشعب الفلسطيني ومنع أية إمكانية لإقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين، وإلغاء حق اللاجئين والمبعدين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم.

على الجانب الآخر، كان هدف الفلسطينيين بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، معاكساً تماماً لأهداف إسرائيل وكان ذلك واضحاً من البداية. يجب أن نعترف أن ميزان القوة كان مختلاً كثيراً لصالح الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل خلال عملية السلام كلها.

وستتفهمون الأجواء العلمية التي أحاطت ببداية عملية السلام التي قمت بشرحها. وبالتالي فإن كثيراً من شروط اللعبة لم تكن في صالح الفلسطينيين. كان على الفلسطينيين أن يناضلوا كثيراً من أجل إحلال السلام.

ويتعين الاعتراف بأن المعركة من أجل السلام هي معركة شرسة وتتطلب استخدام الحكمة وخبرات وخبراء التفاوض، والتعامل الناجع مع وسائل الإعلام، والتضامن مع الأخوة العرب الآخرين لتشكيل جبهة واحدة، وتشكيل جبهة أخرى من الأصدقاء من كافة أنحاء العالم بما فيها أوروبا، إضافة لذلك هناك حاجة إلى الاستفادة لذكاء من الشرعية الدولية والمنظمات الدولية.

فوق كل ذلك، فإن إستمرار وتصعيد الإنتفاضة مهم للفلسطينيين، كذلك كان من الضروري الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية وحمايتها، وتطوير المؤسسات الفلسطينية، وحراسة وحماية الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني.

هيكلية عملية السلام

المراحل الثلاث لمؤتمر السلام

كما ذكرت من قبل، تكون عملية السلام من ثلاثة أجزاء:

الأول : الجلسات الإفتتاحية العاملة لمؤتمر السلام أي ” مؤتمر مدريد“.

الثاني: المفاوضات الثنائية.

الثالث: المفاوضات المتعددة الأطراف.

كان المفترض أن تناقش المفاوضات الثنائية، الأرض والحقوق والموارد وغيرها من الموضوعات بداية على المسارات الأربعة بما فيها المسار الفلسطيني – الإسرائيلي. وعقد الجولة الأولى من هذه المفاوضات الثنائية في مدريد، بعد يومين من الجلسة الإفتتاحية العامة.

وكان المفترض أن تضم المفاوضات متعددة الأطراف ” المفاوضات الإقليمية“ كافة الأطراف المعنية، إسرائيل والدول العربية. وكانت الدول الأوروبية الغربية وكندا والصين واليابان أيضاً مدعوة. وبالطبع حضر راعيا المؤتمر. وجرت وقائع الإجتماع الأول للمفاوضات المتعددة في موسكو يومي 28 و 29 كانون ثاني 1992.

وقد لوحظ أن هذه أعمال تلك المفاوضات المتعددة هي إبتكار شبيه بصيغة المؤتمر، حيث تسمح بمشاركة عدد كبير من الدول فيها.

كان جدول أعمال تلك المفاوضات قاصراً على السلام ومطالبه، دون مناقشة الأرض والسيادة والأمن. التي كان يفترض بحثها في المفاوضات الثنائية. ومن ثم تضمنت المفاوضات المتعددة العلاقات الإقتصادية الجديدة والتنمية والمياه ونزع السلاح والبيئة واللاجئين.

أقنعت الولايات المتحدة إسرائيل بأهمية المفاوضات المتعددة الأطراف من خلال القول بأن إسرائيل سوف تعطي الأرض والحقوق في المفاوضات الثنائية لكنها ستحصد ثماراً كثيرة في المفاوضات المتعددة. كذلك أقنعت الولايات المتحدة المجموعة الأوروبية واليابان بأن المفاوضات المتعددة هي فرصة لهم للمشاركة في عملية السلام.

الأسس المرجعية لعملية السلام

الآن دعونا نلقي نظرة على الأسس المرجعية للسلام. هناك أربعة أسس: الأساس الرئيسي منها هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي

242، 338 .

الثاني: رسالة الدعوة التي تم تسليمها لكافة الأطراف المعنية.

الثالث: رسائل الضمانات.

الرابع: خطاب الرئيس بوش.

فيما يتعلق الأساس المرجعي الثاني، فهو يتأسس على قرار مجلس الأمن، لكن الولايات المتحدة قالت أن كل طرف يمكن أن يفسر أو يترجم القرارين كما يرغب، بما يعني أنها لن تفرض تفسيراً موحداً.

وبهذا، تعطي الولايات المتحدة الفرصة لإسرائيل للزعم بأنها قد انسحبت بالفعل من 90% من الأراضي التي احتلت عام 1967، وذلك عندما انسحبت من سيناء. بعبارة أخرى، يعني ذلك أن إسرائيل يمكنها إدعاء أنها نفذت بالفعل قرار 242، الداعي إلى الإنسحاب من "أراضي إحتلت عام 1967"، لأنها انسحبت من سيناء.

في الوقت نفسه فهي تعطي للجانب العربي الفرصة للمطالبة بإنسحاب إسرائيل كامل من الأراضي التي احتلت عام 1967. بينما التفسير الأمريكي هو، إسرائيل يجب أن تنسحب من كل الجبهات.

لكن المفاوضات سوف تقرر الحدود الجديدة.

هذان هما الأساسان المرجعيان الأول والثاني.

الأساس المرجعي الثالث هو رسائل الضمانات. تلك الرسائل التي توضح الموقف الأمريكي، وهي تختلف أحداها عن الأخرى ولكن يفترض أنها غير متناقضة مع بعضها البعض. والرسائل معروفة جيداً لكافة الأطراف وكل طرف يعرف الضمانات المقدمة للطرف الآخر. مثلاً قرأ دينس روس، عضو الفريق الأمريكي على الجانب الفلسطيني رسالة الضمانات المقدمة لإسرائيل.

ولكن هذا يعني في الحقيقة أنهم لم يسلموا للفلسطينيين رسالة الضمانات الخاصة بإسرائيليين. النسخة الوحيدة التي تسلمها الفلسطينيون هي رسالة الضمانات الخاصة بهم. حدث ذلك في مدريد، وقال روس أنه فعل الأمر نفسه مع الوفود الثلاثة الأخرى. حيث سلمهم رسائلهم وقرأ عليهم الرسائل للآخرين.

رسائل الضمانات هذه هي نوع من الإلتزام من الولايات المتحدة وليست التزاماً من الأطراف المشاركة. بعبارة أخرى يمكن إعتبار رسائل الضمانات أدوات لممارية الضغط من الجانب الأمريكي عندما يحدث جمود وتوقف في المفاوضات وذلك بهدف حل ذلك الجمود بين الأطراف المتصارعة. وكمثال على ذلك فقد رفضت الولايات المتحدة في رسالة الضمانات سيادة إسرائيل على القدس. ولكن في الوقت نفسه إعتبرت كافة الأراضي المحتلة موضوعات مطروحة للتفاوض.

الأساس المرجعي الرابع هو خطاب الرئيس بوش في السادس من آذار 1991، وخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام. لقد تم تضمين هذا الشعار في وثائق أمريكية رسمية متعددة، كما تم تضمينه في رسالة الضمانات التي أرسلت على الإسرائيليين. كما أن حق تقرير المصير لم يذكر بوضوح في رسالتها لإسرائيل، ولكن الرسالتين المرسلتين للجانب الفلسطيني تقدمان تفسيراً قريباً جداً من مفهوم حق تقرير المصير.

* * * * *

بالنسبة لدور الدول الأوروبية، فقد شاركت أوروبا في المؤتمر من خلال وفد المجموعة الأوروبية. وف ي ذلك الوقت كان السيد فان دي براك، وزير الشؤون الخارجية الهولندي، رئيس المجموعة الأوروبية، لك يُدعَ لحضور

المفاوضات الثنائية. كانت المجموعة الأوروبية حذرة في الدخول في عملية المفاوضات الثنائية، رغم حقيقة أنهم قد شكلوا مجموعة عمل يترأسها السيد روبرت ثري من هولندا لمتابعة المحادثات الثنائية التي كانت تجري في واشنطن. ودعت المجموعة الأوروبية للمفاوضات متعددة الأطراف. ولم يكن الجانب الأمريكي يريد للمجموعة الأوروبية أن تشارك بنشاط، وأراد فقط أن تقوم بدفع فاتورة الحساب، لكن أوروبا كانت لا تزال تحاول أن تجد لنفسها دوراً أكثر تحديداً. وهم يفهمون صعوبة مثل هذا الدور في منطقة تهيمن عليها الولايات المتحدة.

القسم الثالث

فلسطين وأزمة الإحتلال الإسرائيلي

خيار أقل الرابحين

عندما بدأت عملية السلام فور إنتهاء خطاب الرئيس بوش في 6 آذار 1991، كان ينظر إليها وكأنها من أحلام اليقظة. وكما ذكرت أنفأ، رتب كل طرف نفسه على نقاط إبتداء مختلفة وأهداف متباينة. ليست فقط متباينة بل أن بعضاً منها كان متناقصاً مع البعض الآخر. وحاول كل طرف أن يبذل قصارى جهده لتحقيق أهدافه.

وبناء عليه لم تكن نتيجة المؤتمر، أي نجاحه، أمراً مضموناً. كان الفشل أيضاً خياراً مطروحاً، وفي أي وقت من عملية السلام نفسها كان يمكن للتفاوض أن يفشل. كان الجانب الأمريكي في بداية عملية السلام حريصاً على إعطاء أفكار ضبابية كثيرة دون شرح أية نقاط.

ووضع ذلك في الإعتبار بشكل رئيسي عندما أعد الرئيسان بوش و جورجباتشوف نص الدعوة إلى المؤتمر. وعندما حددا المبادئ الأساسية التي ستقوم عليها المفاوضات، ولكن دون إعطاء أية تفسيرات. كذلك سُلمت رسائل الضمانات إلى الأطراف المختلفة المشاركة في المؤتمر. وكانت موجهة من الولايات المتحدة فقط. وزعمت الولايات المتحدة أنها متوازنة، وأنها تتعامل بالقسطاس مع جميع الأطراف. غير أنه إذا ما قرأت رسائل الضمانات هذه، فسوف تجد أن نوعاً من الضغوط قد وضعت على كاهل الجانب الفلسطيني.

وبهذه الروح كانت رسالة الضمانات المقدمة للفلسطينيين جائرة وغير منصفة بل مهدده وقامعة في أجزاء منها. وفي هذا السياق، يبدو أن الجانب الفلسطيني قد تقبل المشاركة في هذا المؤتمر بشروط أمريكية - إسرائيلية. مثلاً إستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في عملية السلام والتخلي عن

المؤتمر العالمي للسلام في الشرق الأوسط، وإعطاء تنازلات بشأن الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، رغم أنهم بدأوا محاولة الاعتراف بها بعد ذلك. ولم يتحقق قبل المفاوضات شرط وقف الإستيطان الإسرائيلي. ولم تكن مسألة الإنسحاب الإسرائيلي كذلك واضحة تماماً أو كيف ستتم؟! أكثر من ذلك، لم تتضح مسألة الوفد كامل الإستقلال وقبول الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك وهل يملك الوفد المشترك شخصية مستقلة أم لا. رغم كل هذه الأمور فإن الاشتراك الفلسطيني في المؤتمر كان مسألة ضرورة، تأخذ في الإعتبار التغييرات في الأجواء الإقليمية والدولية. وكانت ذريعة مؤيدي فكرة المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد هي الخيار بين أنتكون أكبر الخاسرين أو أقل الرابحين.

أزمة الإحتلال

أصر شامير على عدم تمثيل القدس في الوفد الفلسطيني. ولكن مره أخرى، تم التعامل مع مسألة الوفد والتمثيل الفلسطيني بحذق شديد فقد رد الفلسطينيون بوضع أحد المقدسيين على رأس لجنة التوجيه وهو السيد فيصل الحسيني. كذلك كانت السيدة حنان عشاوي المتحدثة بإسم الوفد مقدسية أيضاً. لم يكن الإختيار اختياراً عشوائياً فإذا نظرنا سريعاً إلى تاريخ الصراع سنجد صراعاً ممتداً لأكثر من مئة عام. من بينها 45 عاماً من الصراع العربي - الإسرائيلي، والذي يتجسد في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي منذ إقامة إسرائيل. وضمن ذلك الصراع هناك كفاح فلسطيني مسلح يقارب عمره ثلاثين عاماً. وبضمن هذا الكفاح المسلح هناك الإنتفاضة الشعبية والبطولية التي يبلغ عمرها ستة أعوام. في هذا الصدد، أود أن أشير أنه منذ عام 1982، امتنعت سلطات الإحتلال الإسرائيلي تماماً عن إصدار إحصائيات منتظمة عن التنمية الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما كانت تصدر في السبعينات إحصائيات سنوية شبه دورية حول التنمية الإقتصادية. بل أكثر من ذلك فإن سلطات الإحتلال

الإسرائيلي، لم تصدر خلال السنوات الست الأخيرة، منذ بداية الإنتفاضة حتى الآن أية إحصاءات على الإطلاق حول الوضع الإقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعلى العكس من ذلك، تظهر الإحصاءات الفلسطينية وكثير من الإحصاءات الصادرة عن مراقبين دوليين حول الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الأعوام الستة الماضية إن الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية تتدهور بشكل رهيب. ويعني هذا أن الإسرائيليين اكتشفوا أن الإحتلال ليس مربحاً لهم إقتصادياً. وبالتالي، فقد بدأوا في تدمير البنية التحتية الأساسية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. سبب قولي هذا هو لإيضاح أن أية تسوية سلمية يمكن التوصل لها، لن يقدمها الجانب الإسرائيلي كهدية للشعب الفلسطيني، بل على العكس فإن الوضع الحالي يدفعهم ويقودهم لكي ينهوا إحتلالهم.

أغنية السلام ستستمر

قادت مشاركة الوفد الفلسطيني في عملية السلام ومؤتمر مدريد الوضع الفلسطيني، للمرة الأولى في تاريخ نضال منظمة التحرير الفلسطينية، الذي استمر نحو ثلاثة عقود، إلى مرحلة جديدة. وسمات هذه المرحلة الجديدة هي الإعتراف الإسرائيلي بالجانب الفلسطيني. فرغم أنه لم يعلن رسمياً، في ذلك الوقت، إلا أنه أعلن عملياً. أدرك جيداً، الجانب الفلسطيني لن يحقق هدفنا أو آمالنا أو أحلامنا لمجرد مشاركتنا في المؤتمر. لكن هذه المشاركة هي نوع من التحرك من مرحلة نضالية إلى أخرى.

إنها لا تعني التخلي عن الأوجه الأخرى من النضال؟ خاصة النضال المسلح. وإنما هي مرحلة جديدة موازية للمجالات الأخرى السابقة من النضال. ويجب أن تكون تلك الأوجه النضالية متكاملة بعضها مع بعض، إنها مختلفة في السبل والوسائل والأدوات المستخدمة لكنها متكاملة وقد أثبتت

المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد لكل شخص بجلاء أن الوجود الفلسطيني هو رقم أساسي وهام في معادلة صنع السلام. وفي هذا الصدد تم إيضاح أن السلام الحقيقي والعدل في المنطقة لن يتم إحلاله دون تنفيذ كامل لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي 242، 338 وغيرهما من القرارات المتعلقة بالقضية كأساس للعملية برمتها.

وجه مهم آخر هو اكتساب المشاركة الفلسطينية في هذا المؤتمر للاحترام. أصبح الوفد الفلسطيني النجم الرئيسي في مدريد. وتميزت كلمة الوفد الفلسطيني بحججها المنطقية والحقائق الكاملة والوقائع المركزة على حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف.

وحظي الوفد الفلسطيني بالمزيد من الإحترام والتأييد عندما واجه الموقف الإسرائيلي غير المنطقي وغير المخلص الذي مثله شامير في المؤتمر. لقد حمل الجانب الفلسطيني، عندما بدأ معركة السلام، الإنتفاضة على اليد الأخرى. وحيث أننا الضحايا لمدة تفوق أربعة عقود، فإن السلام حلم طال إنتظاره من الشعب الفلسطيني.

السلام ليس صعباً إذا كانت رغبة الأطراف كلها مخلصه حقاً في أحلاله. ولكن إذا كانت تلك الأطراف غير مخلصه فسيكون من المستحيل تحقيقه. وإذا كانت أغنية السلام قد إنطلقت في 30 تشرين أول 1991 في مدريد، فإننا نأمل أن تستمر أغنية السلام تلك في فلسطين نفسها، وفي القدس. لقد كان محفل مدريد مناسبة طيبة للفلسطينيين ليبلغوا العالم بعذاباتهم ومصاعبهم. وفي الوقت نفسه حقوقهم المشروعة غير القابلة للتصرف.

الفصل الثاني

المفاوضات الثنائية

لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط

القسم الأول

توحيد الوفد تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية

انعقدت الجولة الأولى من المفاوضات الثنائية لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط في الثالث والرابع كم تشرين ثاني 1991 بعد جلسات مؤتمر مدريد العامة تمكن الوفد الفلسطيني هنا أيضاً، كما فعل في الجلسة الافتتاحية العامة، من إبراز الهوية الوطنية المستقلة الفلسطينية، من خلال الموقف الأساسي الذي قدمه الوفد ومن خلال الاحترام الذي اكتسبه أثناء المؤتمر.

كان الوفد الفلسطيني، رغم مشاركته في إطار الوفد الأردني – الفلسطيني المشترك، قادراً على التصرف المستقل. كان ذلك واضحاً في خطاب رئيس الوفد الفلسطيني في اليوم الأول وكذلك في الخطاب التعقيبي للوفد الفلسطيني في اليوم التالي. كما إتضح من خلال حصوله على المدة نفسها التي حصل عليها رؤساء الوفود الأخرى لإلقاء الخطابين الأول والثاني. كذلك كانت طاولة الإجتماع مرتبة بطريقة جلس فيها رئيس الوفد الفلسطيني بجوار رئيس الوفد الأردني. بعبارة أخرى، كان هناك رئيسان للوفد المشترك. أكثر من ذلك، فإن مستوى المرافقة الرسمية لرئيس الوفد الفلسطيني إلى قاعة المؤتمر من جانب منظمي المؤتمر كان مماثلاً لمستوى المرافقة المصاحب لرؤساء الوفود الآخرين.

كانت اللقاءات مع كبار المسؤولين، مثل الرئيس الأمريكي جورج بوش وملك إسبانيا ورئيس الوزراء الإسباني، تجري مع رئيس الوفد الفلسطيني على ذات المستوى الذي تتم به مع رؤساء الوفد الآخرين. كذلك فإنه أثناء المؤتمر الصحفي الذي عقد بعد الجولة الأولى، عومل رؤساء الوفد الفلسطينية والأردنية

والإسرائيلية على قدم المساواة. بالإضافة إلى ذلك عدد فريق التفاوض المشارك في المفاوضات الثنائية متساوياً أيضاً. كان استقلال الوفد الفلسطيني هو الإنجاز الأول للجولة الأولى.

الإنجاز الثاني كان على المستوى الدولي، ألا وهو إمكانية إظهار أن كل عناصر الوفد الفلسطيني موحدة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. لقد سمح للوفد الفلسطيني أن يضم 14 عضواً. كان هذا هو العدد نفسه لأعضاء الوفود الأخرى. وقد اختير الأعضاء الأربعة عشر من الضفة الغربية وقطاع غزة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك اللجنة الإستشارية التي ضمت بالإضافة إلى ذلك ثلاثة من القدس وثلاثة آخرون من الشتات.

كان ممكناً لمنظمة التحرير الفلسطينية أيضاً أنتشارك في هذا. لقد وصل الدكتور نبيل شعث إلى إسباني في الفترة نفسها، بناء على دعوة من الحكومة الإسبانية، ولقي معاملة كبار الزوار في صالة إستقبال ضيوف الشرف حيث يستقبلون ويرحبون برؤساء الدول. وعرضت الحكومة الإسبانية من جانبها توفير خط تلفوني ساخن مع الرئيس عرفات عبر السفارة الفلسطينية في مدريد.

في كل يوم، كان لوزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر اجتماعات رسمية مع أعضاء من الوفد الفلسطيني وأعضاء اللجنة الإستشارية، وبالتحديد مجموعة المستشارين والمشرفين، خاصة السيد فيصل الحسيني والسيدة خنان عشراوي. وأقنع الجانب الأمريكي إسرائيل بالألا تعترض على الوفد الفلسطيني أو أي عضو معين في الوفد، على الأقل بالنسبة لأولئك الذين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد التقى الوفد الفلسطيني في مدريد مع الرئيس بوش. وكان رئيس الوفد الفلسطيني هو السيد حيدر عبد الشافي، الذي كان واحداً من المؤسسين الأوائل لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكذلك السيد سامح كنعان، الذي هو عضو في حركة فتح، والمسئول الذي سجنته إسرائيل 13 عاماً تحت الإحتلال.

المفاوضات الثنائية تُعقد في دولة واحدة

كان الإنجاز الثالث هو نجاح الوفد الفلسطيني في رفض فكرة إجراء مفاوضات ثنائية بشكل منفصل ومتبادل بين الدول العربية وإسرائيل. ذلك كان طلب الجانب الإسرائيلي إذ أنه على صعيد المفاوضات الثنائية طالب الوفد الفلسطيني بضرورة أن يتم تفاوض كل الوفود العربية في دولة واحدة. إن هذه رغم أنها قضية إجرائية أكثر منها قضية متعلقة بالمضمون إلا أنها وثيقة الصلة بالمضمون.

بالنسبة للنقطة الرابعة من الإنجازات ، يمكننا القول أن الوفد الفلسطيني كان قادراً مرة أخرى على تحقيق مكاسب عظيمة على صعيد الرأي العام العالمي. وعبر وسائل الإعلام، أمكن للوفد أن يخلق انطباعاً قوياً لدى العالم بأن مشاركة الوفد الفلسطيني في المؤتمر ليست استسلاماً. كذلك استطاع الوفد الفلسطيني عبر هذه الفرصة أن يوضح أنه لن يهون أو يتخلى أبداً عن الحقوق الوطنية الفلسطينية الأساسية والتاريخية.

وجاء خطاب الوفد الفلسطيني خطاباً وطنياً بكافة المقاييس. وعلى الجانب الآخر، نجح الوفد الفلسطيني في جعل العالم كله يتفهم المطالب الفلسطينية وشرعيتها ونجح كذلك في إظهار التوجه الفلسطيني المخلص وجديته نحو السلام.

لقد تشكل في إسرائيل نفسها رأي عام مؤيد لقبول مبدأ الأرض مقابل السلام. بعبارة أخرى، كان هناك رأي عام إسرائيلي قوي قائل بالتفاوض أو تبادل شروط التفاوض مع الجانب الفلسطيني. وقد أوضح مسح إستطلاعي أن عدد المؤيدين للتفاوض يتراوح بين 61 بالمئة إلى 74 بالمئة. ويؤيد 71 بالمئة من الرأي العام إنهاء أنشطة الإستيطان الإسرائيلي وتعزيز عملية السلام.

خامس الإنجازات كانت قدرة الوفد الفلسطيني على تعزيز عملية مزدوجة الجانب للحفاظ على توازن جيد بين الإستقلال الفلسطيني دوراً محورياً. الأمر نفسه يمكن سحبه على الوفد الفلسطيني – الأردني المشترك. بعبارة أخرى، إذ بينما يتم

الحفاظ على الدور أو الشخصية المشتركة من جهة ، فإنه يتم أيضاً الحفاظ على الهوية الفلسطينية المستقلة من جهة أخرى.

ورغم الظروف غير العادلة والمجحفة، في الجولة الأولى من المفاوضات الثنائية فقد تمكن الوفد الفلسطيني بفضل أدائه الممتاز أن يستفيد أقصى إستفادة من هذه الفرصة. ويمكن القول أن الوفد إستطاع أن يقطف أطيب الثمار الممكنة.

القسم الثاني

المفاوضات في واشنطن معركة سياسية

(الجولة الثانية)

التوجه الأمريكي

الآن سأحدثكم عما حدث في الجولة الثانية من المفاوضات الثنائية في واشنطن التي عقدت من 10 إلى 18 كانون أول 1991. وكما ذكرت مبكراً، فقد رفضت الوفود المشاركة في مؤتمر مدريد الإقتراح الإسرائيلي بعقد مفاوضات ثنائية تبادلية بين إسرائيل والدول العربية. ووافقت الولايات المتحدة واعترفت بصحة منطق الإصرار من الجانب الفلسطيني. بعبارة أخرى، إن ما أصر عليه الطرف الفلسطينية كان لإظهار أن طلب إسرائيل مناقض لاتفاقية جنيف. إذ طبقاً لما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، تحرم إقامة مفاوضات في المناطق المحتلة المعنية، حول قضايا متعلقة بهذه الدولة المحتلة. بإيجاز، فإن المسألة التي طرحها طلب الوفد الفلسطيني كانت: كيف يمكن التفاوض حول قضية الإحتلال أثناء الوجود تحت الإحتلال. بعبارة أخرى، كيف يتصل الوفد الفلسطيني بأبناء الشعب الفلسطيني وكيف يمكن إقامة مفاوضات بينتما حرية الوفد الفلسطيني في الحركة والإتصال غير مكفولة؟

من جهة أخرى، وإلى جانب هذا المنطق، كان الجانب العربي ضد عقد اجتماعات المفاوضات في إسرائيل بأن ذلك يمكن أن يفهم على أنهم قد قبلوا بشرط الإعتراف بإسرائيل إذا ما وافقوا على عقد المحادثات في إسرائيل. وبالطبع لم يكن الموقف ملائماً بالقدر الذي يكفي لأن يستقبل الطرف العربي وفداً إسرائيلياً في بلادهم.

كذلك فإنه إذا ما اجريت المفاوضات في إسرائيل وبالتحديد في القدس فستنبثق مسألة هل القدس هي عاصمة أم لا. على أية حال قدم الفلسطينيون مطلباً منطقياً للغاية طبقاً للمبادئ القانونية القائمة على إتفاقية جنيف.

تحت وطأة هذه الظروف، كان توجه الجانب الإسرائيلي هو رفض مدريد كما كان للمفاوضات الثنائية. هذا لأنهم رغبوا في تجنب أن تعتبر المفاوضات الثنائية امتداداً للجلسات الإفتتاحية الموسعة لمؤتمر مدريد، وخوفاً من أن يتم الربط بينهما في المستقبل، لذا فقد تركوا مبدئياً اختيار المكان لراعيي المؤتمر.

وبالتالي، تخيرت الولايات المتحدة واشنطن مكاناً للجولة الثانية من المفاوضات الثنائية، وأبلغ ذلك للوفود المجتمعة في مدريد. لكن الجانب الإسرائيلي طلب من الولايات المتحدة تأجيل الإعلان عن إقتراحها مباشرة إلى ما بعد زيارة شامير للولايات المتحدة، ولفائه ببوش. كان الغرض من ذلك هو إعطاء إنطباع بأن المكان قد اختير بعد مشاورات مع الجانب الإسرائيلي.

على أية حال لقد حدد الجانب الأمريكي توقيت المفاوضات الثنائية ومكانها قبل لقاء شامير مع بوش، لذلك أصيب الوفد الإسرائيلي بالهياج معطياً إحساساً معيناً بوجود حلاف مع الولايات المتحدة. وللسبب نفسه أعلن الإسرائيليون أن وفدهم لن يتمكن من الوصول إلى مكان الاجتماع في التاريخ المقترح، أي 4 كانون أول. وبالإضافة إلى ذلك أعلنوا أنهم سيحضرون للاجتماع في 9 كانون أول بعد إنتهاء عطلة الهانوكا اليهودية. بيد أن الجانب الأمريكي أعلن مجدداً أنه لن يكون هناك تغيير في الجدول الزمن ي محتفظة بحالة المواجهة.

في الاجتماع التمهيدي للمفاوضات تم إعلان الجدول الزمني على الصورة نفسها التي أقتراح بها في البداية وتم التأكيد أنه سيعقد في المكان المحدد بالإقتراح.

في المقابل، قبل الجانب العربي، بما في ذلك الجانب الفلسطيني، الجدول الزمني المقترح دون أية شروط. كان الهدف الرئيسي هو عزل الجانب الإسرائيلي و الإستفادة من أيام غيابهم. وقد عبر الطرف الفلسطيني عن جديته في التوصل إلى السلام والالتزام بالشروط المقررة لعملية السلام.

عند هذه النقطة قرر الجانب الأمريكي تعديل مسار التفاوض، وارتأى الإبطاء في علمية السلام. والسبب الرئيسي لذلك كان وجود إعتقاد واضح بأن

الضغط الضمني على الجانب الإسرائيلي سوف يضاعف من عزلة حليفهم الإستراتيجية، إسرائيل. إن ذلك هو احد الإنجازات التي حققها الوفد الفلسطيني في مدريد فجاء القرار الأمريكي ضد ذلك. لذلك أريد أن أخص الوضع في الإيجاز التالي:

أولاً: اعتزم الجانب الأمريكي عزل الوفد الفلسطيني عن قيادته، وذلك بتجنب السماح لأعضاء من القيادة الفلسطينية من الإجتماع بالوفد الفلسطيني أو السماح لهم بالإقتراب أكثر من مكان المفاوضات في واشنطن. وجاء تطبيق ذلك عملياً حين باعدوا بين القيادة والوفد وذلك برفض إعطاء أعضاء من القيادة الفلسطينية تأشيرات دخول لواشنطن. كذلك رفضوا فتح خط تلفوني ساخن بين رئيس الوفد الفلسطيني والرئيس عرفات. وهكذا ساعدوا الجانب الإسرائيلي بالتقليل، قدر المستطاع، المكاسب التي أحرزها الجانب الفلسطيني من خلال تركيز أعين العالم على الهوية الوطنية الفلسطينية للشعب الفلسطيني.

ثانياً: أعطيت أولوية للمفاوضات مع الوفد الأردني – الفلسطيني. ويمكن القول أن الأولوية قد أعطيت للمناقشات والمفاوضات مع الوفد المشترك على حساب المسار الفلسطيني.

ثالثاً: عند هذه النقطة أوقف الجانب الأمريكي تدخلاته المباشرة والمفتوحة ودافع عن الموقف الإسرائيلي خلال الأيام الخمسة الأولى التي تغيب فيها نتيجة تأخره في الوصول.

رابعاً: قدمت الولايات المتحدة هدية لإسرائيل من خلال تبني إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي كان قد اتخذ في السابق والذي يعتبر أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية.

أخيراً، فقد أغلقت الولايات المتحدة بالكامل، مستغلة كبح سلطاتها، أبواب وسائل الإعلام أمام كافة الأنشطة الخاصة بالوفود العربية والفلسطينية التي وصلت إلى واشنطن. وفي المقابل قدمت كافة التسهيلات الإعلامية للجانب الإسرائيلي، وهو

ما ظهر بوضوح في وسائل الإعلام الأمريكي. تلك هي نقاط التغيير الخمس في توجه الحكومة الأمريكية.

لقد صادف يوم 9 كانون أول الذكرى الخامسة لبداية الإنتفاضة. لذا قاطع فريق المفاوضات الفلسطيني المفاوضات في هذا اليوم. وانضم إلى تلك المقاطعة كل المفاوضين العرب. ونظم الوفد الفلسطيني مؤتمرات واجتماعات كثيرة للاحتفال بالذكرى الخامسة للانتفاضة. وبهذه المناسبة، أقاموا أيضاً الصلوات في مسجد وكنيسة بواشنطن، في ذكرى شهداء الإنتفاضة.

المفاوضات بدأت بمحادثات الأروقة

عندما أعيد افتتاح المفاوضات في واشنطن في العاشر من كانون أول بدأ الجانبان السوري واللبناني التفاوض مع إسرائيل كل على حدة. لكن الوفد الأردني - الفلسطيني لم يدخل في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لأن فريق التفاوض الإسرائيلي رفض دخول القاعتين "الإثنتين" اللتين حددهما منظم المؤتمر. زعم الإسرائيليون أنهم لا يستطيعون قبول إنقسام الوفد المشترك إلى وفدين مستقلين أحدهما أردني والآخر فلسطيني. وتبعاً لذلك، زعموا أنه من الضروري التفاوض مع وفد مشترك الذي هو وفد واحد.

ورفض المسؤولون الأمريكيون التدخل لحل هذه المسألة، وعلى ذلك لم تدخل الوفود غرف التفاوض، واستمر الموقف معلقاً. ثم ابتكرت الوفود الثلاثة صيغة عرفت فيما بعد "بمحادثات الأروقة (الكوريدور)" أو "محادثات الأريكة (الصوفا)" أو "المحادثات حول المحادثات".

ولعدة أيام عقد رؤساء الوفود الثلاثة، وهم عبد الشافي والمجالي ورويمشتاين، المفاوضات جلوساً على أريكة (صوفا) في أحد الأروقة (الكوريدورات).

من المهم للقراء أن يتفهموا المعنى الحقيقي لهذه المسألة. إنها مسألة ترتبط بالهوية الوطنية لفلسطين وإستقلالها. كما أنها مسألة مرتبطة بقضية

الإعتراف بالشعب الفلسطيني. وزعم الوفد الإسرائيلي، خاصة رئيس الوزراء شامير، أن الفلسطينيين سيطلبون بدولة مستقلة في المستقبل إذا طالبوا الآن بقاعة للتفاوض مع الوفد الفلسطيني.

وفي محادثات "الأروقة"، أو "الأريكة"، وكزوا على مناقشة قواعد التفاوض. وهو أمر جاء ذكره في خطاب الدعوة، وتم تأكيده في خطابات الضمانات، لكن المناقشات مضت واضحة في الإعتبار ما حدث، واقعياً، في مدريد. ومنذ البداية، أكد الوفد الفلسطيني على المواقف المبدئية التالية: أننا وفد فلسطيني مستقل، نتفاوض بإستقلال مع الجانب الإسرائيلي. إنه من حقنا أن نقدم جدول الأعمال الذي نجده ضرورياً أيا كانت صورته، وهذا الجدول غير قاصر على الفترة الإنتقالية، وأن أولويتنا في المحادثات هي وقف أنشطة إسرائيل الإستيطانية. ودون ذلك لن نقبل، على الإطلاق، أية ترتيبات أو إجراءات إنتقالية. إضافة إلى ذلك، فإن فهمنا هو أننا لسنا فقط جزءاً من وفد فلسطيني - أردني مشترك، وإنما وفد فلسطيني مستقل ضمن الوفد الفلسطيني - الأردني المشترك، مع تخطي دور الوفد المشترك، عملياً، مع مرور الوقت في المرحلة الأولى.

وإذا ما استمر دور ذلك الوفد المشترك فإن رمزية المشاركة سيتم الحفاظ عليها بضم واحد أو اثنين من الوفد الأردني إلى المسار الفلسطيني، وفي المقابل فإن واحداً أو أكثر من الوفد الفلسطيني سيشارك في مفاوضات المسار الأردني. هناك ارتباط بين المسارين ولن يرتبط الوفدان أو بوضع الوفد المشترك موضع التنفيذ إلا عندما يوافق الأطراف الثلاثة وذلك فقط لمناقشة القضايا الإجرائية المتعلقة بالمشاركة.

من جهة أخرى، قال الجانب الإسرائيلي أن الأولوية يجب أن تعطى للمفاوضات مع الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك. وأن الوفد الفلسطيني المستقل لا وجود له، كذلك أصر الجانب الإسرائيلي أنه من الممكن مناقشة مسألة محددة

خارج الوفد المشترك من خلال لجنة مناقشة، وأن ذلك يسري في حالة مناقشة الحكم الذاتي الإنتقالي.

المصادقة على جدول الأعمال في المسار الفلسطيني

خاض الوفد الفلسطيني هذه المعركة التي استمرت أيام عدة. كان صراعاً للمطالبة بالهوية الوطنية الفلسطينية المستقلة، وكسب جدول أعمال مستقل في مفاوضات المسار الفلسطيني.

في هذه الأيام كان مسؤولو الإدارة الأمريكية يناون بأنفسهم عن أية تدخلات وكانوا يعيدون عن دورهم كراع مشارك للمؤتمر. كذلك كانوا يعيدون عن دور الوسيط النزاهة وقوة الدفع كما يطلقون هم على أنفسهم.

واصل الوفد الفلسطيني نضاله المستمر لعدم تقديم أية شروط مسبقة عبر محادثات الكوريديور أو الصوفا. وعبر عن وجهات نظر الطرف الفلسطيني باعتبارهم غير مترددين في حضور إجتماع مشترك إذا كان هناك إتفاق على إجراءات جدول الأعمال. وعبر أيضاً عن استعداده لقبول تضمين جدول أعمال متعلق بالترتيبات الإنتقالية في جدول أعمال المفاوضات لهذا المسار.

بعد توضيح استعداد الوفد الفلسطيني لبدء التفاوض في هذا المسار، بينوا أنهم مستعدون لذلك على أساس جدول الأعمال الأصلي لقضية التسوية.

في محادثات الكوريديور أو الصوفا، و عبر مفاوضات شاقة، تمكن الوفد الفلسطيني من تأكيد ثلاث نقاط:

الأولى: أن يتم الإعراف بالأطراف الثلاثة أو بالتحديد الوفود الثلاثة ورؤسائها داخل إطار المسار الإسرائيلي -الأردني - الفلسطيني.

الثانية: أنه تم الإتفاق على تشكيل لجنتين دائمتين تتكونان من وفود المسارين. هاتان اللدنتان تشكلتا من مسارين وليس من الوفد المشترك.

الثالثة: أن الجانب الإسرائيلي أكد أنه يعيد القضايا المشتركة، فقط، إلى

الوفد المشترك.

هذا التقدم الذي تم إنجازه، كان معناه أن الجانب الإسرائيلي اعترف أن كل مسار له شخصيته ومواصفاته المستقلة الخاصة به في مفاوضات المسارين الفلسطيني والأردني. كما يعني أن الجانب الإسرائيلي يعترف بأن المسار المشترك ليس بديلاً عن المسارين المستقلين اللذين يتقدمان بشكل منفصل. وكان يعني أن العلاقة بينهم هي علاقة تكاملية. مثلاً، عقد الوفد الإسرائيلي لقاءات مع الوفد المشترك، وفي الوقت نفسه كانت له لقاءات تفاوضية منفصلة مع كل من الوفد الفلسطيني والوفد الأردني، كل على حدة. لكن اللقاءات الثلاثة تكمل بعضها بعضاً. كانت تلك النتائج أكثر تقدماً مما تم ذكره في خطاب الدعوة، حيث ذكر خطاب الدعوة أن الجانب الفلسطيني هو جزء من الوفد المشترك.

تبعاً لذلك، وافق الجانب الإسرائيلي أن تناقش الموضوعات ذات الإهتمام المشترك فقط في الاجتماعات المشتركة للأطراف الثلاثة، ولم يعد يصر على مناقشة جدول أعمال المفاوضات في الاجتماع المشترك. إن ذلك يقود حتماً إلى إدراك أن مناقشة جدول أعمال كل مسار ليست مسألة إجرائية وإنما قضية مبدئية. كانت تلك هي النقاط التي تمت الموافقة عليها في النهاية، ولكن ظلت بعض الخلافات في الرأي دون قدرة على حلها. أحد نقاط الخلاف في الفهم كانت حول القضايا المتعلقة بعدد الوفد. طالب الوفد الفلسطيني بعدد مماثل لباقي الوفود. كذلك كانت هناك خلافات حول سبل التوصل إلى إتفاق في المباحثات المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، شهد تحديد أولوية قضايا التفاوض خلافات مماثلة.

لم يتم الإتفاق على قضية الأهمية، إذ لم يستطيعوا تحديد الخطوط العامة لهيكلية مهمات المفاوضات على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي. وأصر الجانب الإسرائيلي أنه لن يناقش سوى الترتيبات الإنتقالية للحكومة الذاتية في مفاوضات هذا المسار. ويتناقض ذلك مع ما جاس في خطاب الدعوة، في المقابل أصر الجانب الفلسطيني على مناقشة كل القضايا الفلسطينية – الإسرائيلية، ومن بينها مسألة الحكم الذاتي الإنتقالي. تلك كانت النقاط الرئيسية التي لم يتم التوصل إلى إتفاق بشأنها.

القسم الثالث
المطالبة بوقف الإستيطان
انتهاكات حقوق الإنسان
(الجولة الثالثة)

عرض حقائق الإستيطان

جرت الجولة الثالثة من المفاوضات الثنائية في الفترة من 13 وحتى 16 كانون ثاني 1992، فقط. كان حضور الوفد الفلسطيني، وكذلك الوفود العربية الأخرى، قد تأجل، لأن الموعد المقرر أعقب مباشرة قيام شامير بإبعاد 12 فلسطينياً. لقد تم تأجيل الوصول لحين إصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 726. غير أنه يمكن القول أن مفاوضات الجولة الثالثة أحرزت تقدماً، مقارنة بالجولات السابقة من المفاوضات. وذلك لأن التباحث حول القضايا ذات العلاقة المباشرة لم يبدأ إلا بعد التوصل إلى إتفاق حول القضايا الإجرائية. أيضاً، كان من المهم تقوية مشاركة الجانب الفلسطيني وحضوره. وقد مُنحت تأشيرة دخول لواشنطن للدكتور نبيل شعث رئيس اللجنة السياسية للمجلس الوطني الفلسطيني. الذي أصبح هكذا قادراً على التصرف، عن قرب، كرئيس للمجموعة الإستشارية. بكلمات أخرى، يمكن القول أن وجود منظمة التحرير الفلسطينية وحضورها أصبح أكثر وضوحاً.

وقد قدم الوفد الفلسطيني في هذه الجولة من المفاوضات موقفه السياسي الوطني على أفضل وجه، وشرحه بوضوح. كما عبر عن أهمية إيجاد فهم شامل لحل القضية قائلاً أنه من المهم إحلال هذا الفهم في كل من المرحلة الإنتقالية والمرحلة النهائية. وجاء ذكر هذه الأفكار بجلاء في الوثيقة المعنونة "نموذج إجمالي للحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني". وعندما نقول المرحلة الإنتقالية فإن فهم الوفد الفلسطيني لها هو أنها ذات ارتباط وثيق بمرحلة الإستمرار أو المرحلة النهائية وأنها التمهيد الذي يقود إلى الحل النهائي.

أكثر من ذلك، قاد الوفد، عبر المفاوضات ووسائل الإعلام، حملة ضخمة ضد أنشطة الإستيطان التي توأصها إسرائيل. وبهذه الطريقة شدد الوفد على أن أنشطة الإستيطان الإسرائيلي تلك سوف تهدد عملية السلام بأكملها، قائلاً أن وقف إسرائيل للإستيطان هو مطلب مهم وملح. كذلك أبرز الوفد الفلسطيني الحالات المتعددة لإنتهاك حقوق الإنسان التي تمارس ضد شعبنا الفلسطيني تحت وطأة الإحتلال الإسرائيلي.

في هذه الجولة من المفاوضات التقى الوفد الفلسطيني، الذي يضم فلسطينيين من الأراضي المحتلة ومن الخارج، مع مسؤولين بالخارجية الأمريكية. ويعني ذلك أنهم إعترفوا بوحدة الوفد الفلسطيني الذي يتكون من أعضاء من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من خارجها. وفي هذا السياق، عندما التقى وزير الخارجية السابق بيكر مع رؤساء الوفود، كل على حده، لم يلتق برئيس واحد للوفد الأردني - الفلسطيني المشترك وإنما برئيسين للوفدين، وهما رئيس الوفد الأردني ورئيس الوفد الفلسطيني.

تكونت مفاوضات المسار الفلسطيني- الإسرائيلي من جولتين. وقدم الوفد الفلسطيني مسودة جدول الأعمال، وقدم في الوقت نفسه مذكرتين: إحداهما حول المستوطنات والأخرى حول إنتهاكات حقوق الإنسان، كذبك قدم الوفد الفلسطيني ملخص الفهم الفلسطيني لمفاوضات سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني.

ومن المهم ملاحظة ما يلي: للمرة الأولى في الصراع العربي - الإسرائيلي يجلس الطرف الرئيسي في القضية، وبتحديد أكبر، الضحية، على الطاولة نفسها وجهاً لوجه مع الجاني لمناقشة القضية. بعبارة أخرى، فإن مثل هذه المفاوضات كانت قد إنعقدت في ظروف سابقة في الماضي دون حضور سلطة فلسطينية أو وفد فلسطيني.

نقطة أخرى هي أن الأنشطة السياسية للوفد الفلسطيني، من خلال الصحافة، بلغت درجات جيدة في إبراز القضية، ويمكن القول أنها حققت إنجازاً سياسياً ممتازاً.

في هذه الجولة، وزعت الدولتان الراعيتان خطاب دعوة للإجتماع المتعدد الأطراف والذي سيعقد في كانون ثاني 1992. ورفض فريق التفاوض الفلسطيني في واشنطن وفلسطينيو القدس تلك الدعوة، لأنها حذت، بدقة، حذو صيغة مدريد، بالنسبة للتمثيل الفلسطيني.

وأعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن إهتمام قوى بالمشاركة في المباحثات المتعددة، لأن القضايا المطروحة فيها لم تكن فقط مرتبطة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنما أيضاً بقضايا الفلسطينيين خارج الوطن مثل قضايا اللاجئين والموارد الطبيعية والتنمية الإقتصادية. لذلك فكر الطرق الفلسطيني أنه سيكون من الملائم المطالبة بإلغاء صيغة التمثيل الفلسطيني السابقة تلك. بعبارة أخرى، طالب الوفد الفلسطيني أن يضم الوفد الفلسطيني أعضاء من الأراضي المحتلة بما فيها القدس، وكذلك أعضاء من خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. وطالب أن يتم ذلك في إطار الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك. يشابه الإجتماع متعدد الأطراف المؤتمر الدولي. وهو شبيه بالمؤتمرات الدولية الأخرى مع مشاركة إسرائيل فيها وجلوسها بجوار منظمة التحرير الفلسطينية سواء بمشاركة كاملة العضوية او بالمشاركة كعضو مراقب أو ضيف.

وإذا ما تمسكوا بصيغة مدريد فإن ذلك يؤثر على مشاركة الوفد الفلسطيني. كانت هناك مناقشات، في هذه الجولة من المفاوضات في واشنطن على المسار الفلسطيني، حول ترتيبات الحكم الذاتي، ومن جانبه قدم الوفد الفلسطيني مسودة جدول أعمال للمفاوضات على هذا المسار.

الأفكار الأساسية لإسرائيل حول المفاوضات

قدم الجانب الإسرائيلي الأفكار التالية:

طالبوا ألا يكون هناك وفد فلسطيني مستقل، زاعمين بأن سيكون ممثلاً

داخل الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك.

ثم كان زعمهم الثاني أنه لا توجد إنتهاكات إسرائيلية لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني.

والتالث، أن وصف الشعب الفلسطيني لا يوجد تاريخياً.

الرابع، يتعلق بالأراضي المحتلة، التي هي من وجهة نظرهم غير محتلة، وزعموا أنه لم تكن هناك سيادة، لأي كان، عندما دخلوا هذه المناطق أو الأراضي، وبالتالي، فهم يزعمون أنهم لم يحتلوها، ومن ثم لا تنطبق عليها إتفاقية جنيف الرابعة، ولا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من القوانين الدولية. خامساً، فيما يتعلق بالقدس، هم يزعمون أن "فهمهم وموقفهم الموحد أن القدس هي العاصمة التاريخية لدولة إسرائيل. وعليه فإن مناقشة هذه القضية أمر غير وارد." إضافة إلى ذلك، قالوا أنهم على إستعداد لضمان حرية الدخول لجميع المعنيين إلى كل الأماكن الدينية المقدسة الأخرى الموجودة في القدس.

سادساً، طبقاً لفهمهم فإن قرار مجلس الأمن رقم 242 قابل للتطبيق على المفاوضات في المسارات الأخرى وليس على هذه المفاوضات في هذا المسار. سابعاً، بالنسبة لحق تقري المصير، فإن إنشاء دولة فلسطيني مستقلة يعني خطر داهم لحياتهم.

ثامناً، بالنسبة لقضية الإنسحاب الكامل والشامل فإن فكرتهم هي أن تلك قضية ينبغي مناقشتها في المرحلة الثانية، وتحديدأ في مرحلة الوضع النهائي. تاسعاً، بالنسبة لأنشطة الإستيطان الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية، فإن فكرة الجانب الإسرائيلي أنهم لا يعتقدون أن هذه المستوطنات والأنشطة الإستيطانية بصفة عامة تمثل تهديداً على الفلسطينيين وأن اليهود لهم حق التوطن في أي مكان.

عاشراً، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الذي ذكر حق العودة للاجئين وحق الحصول على تعويضات، في حالة عدم عودتهم، فإن تنفيذه، طبقاً لفهم الإسرائيلي، يعد إنتحاراً من الداخل. والأكثر من ذلك، كما يدعون، أنه يكشف حقيقة أن عشرات أو مئات الآلاف من اليهود غادروا الدول

العربية وأنهم يجب أن يعودوا إلى الدول العربية إذا ما نفذ هذا القرار. ويزعمون أن ذلك مستحيل، بالنسبة لهم، لأنه من المستحيل إعادة كتابة التاريخ.

أخيراً، وفيما يتعلق بالتحضير أو الترتيب للحكم الذاتي أعتقد أن أفكارهم يمكن تلخيصها في النقاط الخمس التالية:

1. تكوينه، فيما يتعلق بالفلسطينيين، يجب أن يكون تقريباً كما جاء في إتفاقيتي كامب ديفيد، مع تعديل طفيف يناسب الأوضاع الحالية.
2. حرية عبور الحدود يجب أن تستمر، لأنهم لا يعترفون بخط أو حد بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الإنتقالي.
3. العلاقات الدبلوماسية ليست مسؤولية سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي.
4. يجب أن تستمر قضايا الأمن كما هي الآن، وحتى المرحلة النهائية.
5. المستوطنون اليهود أو الإسرائيليون في مناطق الفلسطينيين ليسوا من شأن الحكومة الإنتقالية ولا سلطتها ولذا يجب أن لا تناقش هذه المسألة في المفاوضات. تلك هي القضايا التي تفجرت خلال المحادثات في الجولة الثالثة.

القسم الرابع
أفكار الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني
(الجولة الرابعة)

المؤتمر الصحفي للحسيني وبيكر

إنعقدت الجولة الرابعة من المفاوضات في الفترة من 24 شباط إلى 4 آذار 1992. في عشية هذه المفاوضات أجريت اتصالات ومدخلات هامة كثيرة مع الجانب الفلسطيني، خاصة من جانب الحكومة الأمريكية.

وللمرة الأولى أرسل وزير الخارجية الأمريكي بيكر دعوة رسمية للسيد فيصل حسيني. وعنوانت هذه الدعوة بإسم رئيس لجنة النصح والتوجيه للوفد الفلسطيني المفاوضات. في هذه الرسالة ، تناولوا عملية السلام وكذلك الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني. كان تاريخ تلكم الرسالة هو العاشر من شباط 1992م.

بعد ذلك، استقبل الوزير بيكر السيد الحسيني في مقر الخارجية الأمريكية في التاسع عشر من شباط. لقد كانت المرة الأولى التي يتم استقباله على هذا النحو. وركزت المحادثات خلال اللقاء على عملية السلام. وناقش الطرفان الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني، والوضع العام للمستوطنات الإسرائيلية وأنشطة الإستيطان الإسرائيلي وكذلك الضمانات الأمريكية للقروش لإسرائيل وتأثير هذه القضايا على مجمل عملية السلام. أيضاً تحدث السيد فيصل الحسيني، في مبنى مواجه لمقر الخارجية الأمريكية، أمام مؤتمر صحفي إلى جانب الوزير بيكر.

في الفترة نفسها، شرح الوزير بيكر، الذي كان يتحدث في شهادة الجلسة استماع عامة أمام لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي، إن ضمانات القروض أعطيت لإسرائيل كثمن لوقف نشاطات الإستيطان. وذلك للمرة الأولى في تاريخ

العلاقات بين أمريكا وإسرائيل. بعبارة أخرى، كانت هذه هي المرة الأولى التي يربطون فيها هاتين القضيتين معاً، الدعم الإقتصادي والموقف السياسي.

ومن المهم أيضاً ذكر أن الإنتفاضة، في ذات الفترة، كانت تتصاعد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كاستجابة من الشعب المكافح المناضل، وكرد فعل مزدوج للنظام العسكري الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين. وقد أعطى ذلك قوة للفريق الفلسطيني المفاوض. كما كان رسالة سياسية بأن المفاوضات لن تضعف إرادة الشعب في كفاحه ونضاله الوطني. وأثبتت أن جناح النضال الوطني لا يناقض أحدهما الآخر وإنما يتكاملان.

في الجولة الرابعة من المفاوضات طرح الوفد الفلسطيني أولاً ضرورة إعطاء أولوية لوقف أنشطة الإستيطان. وأصبحت هذه القضية المحورية الهدف الرئيسي طوال المفاوضات. وقدم الوفد الفلسطيني مذكرات وتقارير متعددة حول هذه القضية. وكشفت مذكرات كثيرة وقائع أنشطة الإستيطان الإسرائيلي. وفي تحرك مواز، قدم الوفد الفلسطيني عدداً من الوثائق التي تلخص التقارير التي تتناول الممارسات اليومية لإسرائيل والحالات المختلفة لإنتهاكات حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني.

على الجانب الآخر، حاول الإسرائيليون تحويل الأنظار عن هاتين القضيتين المهمتين بتقديم ما أسموه بمسودتهم، وهي بعنوان "أفكار غير صحيحة على الإطلاق وغير مخلصة وإنها تقوم على أسس من التمييز العنصري.

ولتخليص النقاط، فإن ما يسمونه بالمبدأ الأساس هو أن الأراضي المحتلة ملك لهم، وأن السلطات الإسرائيلية مستعدة أن تقدم جزءاً من السلطة الإدارية لهؤلاء القاطنين. باختصار، إنها محاولة للإبقاء على حالة الإحتلال إلى الوضع النهائي.

بناء على ذلك، حاول الوفد الإسرائيلي تحويل النقاش من قضايا المستوطنات و إنتهاك حقوق الإنسان إلى موضوعات أخرى. ولهذا السبب قدموا المسودة، لكن الطرف الفلسطيني اعتبرها مسودة بلا جوهر. وكشفت هذه المسودة

طبيعة الجانب الإسرائيلي، وأنهم جاءوا إلى هنا لإجراء مفاوضات لا تقوم على مبادئ أو أطر مرجعية، وتستهدف الجلوس إلى طاولة التفاوض كمحتل، مع محاولة ضم الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس. وأنهم يسعون إلى فرض هيمنة أقوى على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن وجهة نظر الجانب الفلسطيني لم يكن مستطاعاً في هذه الجولة من المفاوضات الوصول إلى حل لقضية المستوطنات، وكذلك لمسألة إنتهاك حقوق الإنسان. لكن الجانب الفلسطيني قاد الإجتماع بتقديم أفكار واسعة النطاق وشاملة حول الحكم الذاتي والفترة الإنتقالية.

مضامين الحكم الذاتي الإنتقالي

في الثالث من آذار، قدم الجانب الفلسطيني مشروع وثيقة. كانت مستمدة من الأفكار التي قدمت في الجولة الثالثة حول سلطة الحكم الذاتي. تتضمن الوثيقة ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول : مفاهيم وخطوط عريضة موسعة لسلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني.

الجزء الثاني: تمهيدات للمرحلة الإنتقالية.

الجزء الثالث: الإنتخابات والشكليات.

يحتوي الجزء الأول على أربع نقاط ويتناول أربعة موضوعات، هي: المقدمة، والطبيعة المؤقتة للمرحلة الإنتقالية، والسلطة في المرحلة الإنتقالية، والسلطات والمسئوليات لسلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني.

الجزء الثاني هو إجراءات تمهيدية للمرحلة الإنتقالية.

والثالث هو الشكل الذي ستكون عليه الإنتخابات: المبادئ الأساسية لها، والغرض منها، والظروف المناسبة لإجرائها، والمشاركة الكاملة للشعب الفلسطيني فيها، وطريقة إجراء الإنتخابات نفسها.

تلك هي الخطوط العريضة لسلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني. وهي تقوم على مبدأ: أن ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي هي ترتيبات مرحلية مؤقتة. والفترة الإنتقالية نفسها يجب أن تقود، عبر عملية تفاوضية مرحلية، إلى ممارسة كاملة للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. ولا يمكن للنجاح في هذه العملية، والتوصل إلى السلام، إن يتجسد، إلا إذا تولت سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني كامل السلطات والمسؤوليات على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

المبدأ الثاني: أن الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لهم الحق والرغبة في حكم أنفسهم طبقاً للمبادئ الديمقراطية، عبر إنتخابات حرة. ويجب أن تكون سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني، تجسيدا لمبدأ الحكم الديمقراطي " بالشعب ومن الشعب وللشعب".

هذان المبدءان يمثلان الأفكار التي تقود إلى حل شامل وعام ودائم. وهذا أيضاً يتواءم مع المبادئ الموضحة في رسالة الدعوة. وتأكيداً للأسس القانونية، و تحدياً قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمي 242 ، 338 . لقد خلق تقديم مشروع الإقتراح الفلسطيني، في البداية، هيستريا سياسية للجانب الإسرائيلي. بعبارة أخرى، أرادوا القول أن هذا المشروع لا معنى له، وأنه لا حاجة لهم به وأنه سابق لأوانه.

في اليوم الأخير من هذه الجولة من المفاوضات اعتقد الجانب الإسرائيلي أن الإقتراح الفلسطيني ما هو إلا شكل آخر من أشكال تقديم الدولة الفلسطينية. ومن جهة أخرى، قدموا مسودتهم، وكانت حول جدول الأعمال. لم يكن لتكلم المسودة أي معنى محدد. وقد قدموها بنية تحويل الإنتباه عن القضايا الأساسية للمحادثات. بعبارة أخرى، كانت مقترحاتهم لإنكار مقترحات الجانب الفلسطيني، رغم اقتراح الجانب الفلسطيني بضرورة مناقشة قضايا أنشطة الإستيطان و انتهاكات حقوق الإنسان جنباً إلى جنب مع مناقشة اقتراح الفترة الإنتقالية المقدم من الجانب الفلسطيني.

انتهت هذه الجولة دون تقرير موعد ومقر الجولة المقبلة. وترك ذلك للدولتين راعيتي مؤتمر السلام. واعتبرت تلك إشارة إلى عدم تقدم المفاوضات. التقى الوفد الفلسطيني خلال الجولة الرابعة مرات عديدة مع ممثلين للإدارة الأمريكية. وكان للوفد أيضاً اجتماعات مع وفد الترويكا التابع للمجموعة الأوروبية، وكذلك مع المجموعة العربية. وكان التنسيق مع الوفد الأردني إيجابياً للغاية.

في الاجتماع مع وفد الترويكا أعاد وفد الترويكا التأكيد على بيان المجموعة الأوروبية، خاصة الأجزاء المتعلقة بأن المجموعة الأوروبية معنية بإحداث تقدم في عملية السلام وأن المفاوضات الاقتصادية بين إسرائيل وأوروبا سوف تتأثر بالأنشطة الإستيطانية ما لم توقفها إسرائيل.

رغم ذلك، فلم يكن ممكناً بالنسبة للوفد الفلسطيني، في هذه المرحلة، أي بعد إنتهاء هذه الجولة من المفاوضات تحقيق وقف إسرائيل لأنشطة الإستيطان أو إتخاذ إسرائيل لإجراءات ضد المستوطنات على طاولة التفاوض. لكن الوفد الفلسطيني كان قادراً على تقديم هذه القضية كمطلب للمجتمع الدولي. بعبارة أخرى، جعل الوفد الفلسطيني من هذه القضية مطلباً يُطالب به المجتمع الدولي من إسرائيل، لكي لا يبقوها مطلباً خاصاً للفلسطينيين فقط.

هذه، بإيجاز، هي الخطوط العريضة للجولة الرابعة.

الفصل الثالث

المفاوضات الثنائية في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط

القسم الأول

طلب وقف تطبيق قوانين الطوارئ

(الجولة الخامسة)

جرت الجولة الخامسة من المفاوضات الثنائية في الفترة من 27 إلى 30 نيسان 1992. ذهب الوفد الفلسطيني إلى واشنطن بعد مناقشات عميقة وتحضيرات على أعلى مستوى مع القيادة الفلسطينية. ونشرت وسائل الإعلام عن لقاء الوفد الفلسطيني مع الرئيس عرفات قبيل هذه الجولة من المفاوضات. وهي المرة الأولى التي يُذكر فيها علانية إجراء مثل هذا اللقاء.

في هذه الجولة أيضاً، منحت الولايات المتحدة تأشيرات دخول إلى واشنطن لأربعة من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، كان يفترض ذهابهم إلى واشنطن. وجرت الجولة الخامسة في نفس الوقت الذي بدأت فيه حملة الإنتخابات العامة بإسرائيل. كانت هذه أيضاً المرة الأولى في تاريخ الأحزاب السياسية في إسرائيل التي تدار فيها الحملة الإنتخابية مركزة على مسيرة السلام.

قبيل الجولة الخامسة مباشرة، كانت قد تحددت مهمة فريق التفاوض الفلسطيني بعد نقاش طويل للغاية بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وكذا الفلسطينيين خارج البلاد. كانت المهمة هي التركيز على المفاوضات وبحث النقاط الأربع التالية:

الأولى، وقف أنشطة الإستيطان الإسرائيلي.

الثانية، تطبيق وتنفيذ إتفاقية جنيف، ويتم ذلك بتقديم القضايا السياسية أولاً.

الثالثة، المطالبة بحماية دولية للشعب الفلسطيني.

الرابعة، حول مصدر السلطات.

وتبعاً لذلك ، قدم الوفد الفلسطيني في 29 نيسان، أربع وثائق للبدء بها:

طالبت الوثيقة الأولى وقف الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 191. الذي فرض في 19 نيسان 1968، واستهدف وقف تسجيل الأرض، وميزانية "الغدارة المدنية" الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وسجل تسجيل السكان. الوثيقة الثالثة، كان حول إلغاء القرار الإسرائيلي باستخدام ثلثي الأراضي المحتلة للأنشطة الإستيطانية. والرابعة، حول إلغاء السيادة الإسرائيلية على موارد المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في 30 نيسان، كشف الوفد الفلسطيني البشاعات التي تمارسها ضد المعتقلين الفلسطينيين. وفي اليوم نفسه قدم الوفد الفلسطيني مذكرة تطالب إسرائيل بوقف الإعتقال الإداري الغير قانوني ووقف تطبيق قانون الدفاع البريطاني (1945) من خلال إبراز حقيقة أن بريطانيا نفسها أوقفت تطبيق قانون الطوارئ هذا. إضافة لهذا، قدم الوفد الفلسطيني تقارير يومية عن إنتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل. لكن الجانب الإسرائيلي رفض كلية لكن الجانب الإسرائيلي رفض كلية إستلام تلك الوثائق الخاصة بحقوق الإنسان. وبهذه الطريقة إستمر الوفد الفلسطيني في تقديم تقارير حول قضايا محددة. وكان الهدف جذب إنتباه الجانب الإسرائيلي نحو تلك القضايا. وأسفر ذلك عن خلق خلفية ممتازة بين مسؤولي الإدارة الأمريكية والرأي العام الأمريكي.

أفكار الجانب الفلسطيني حول الإنتخابات العامة

الآن، في هذه الجولة من المفاوضات، قرأ الجانب الفلسطيني تقريراً تم إعداده بطريقة تسمح بمقارنة الإختلافات بين مشروعات الجانب الفلسطيني ومشروعات الجانب الإسرائيلي. وتم البدء بالمشروع الفلسطيني حول الفترة الإنتقالية، وشرح الجانب الفلسطيني كيف يتوافق المشروع مع المبادئ المذكورة في رسالة الدعوة بإعتبارها المبادئ الرئيسية لمفاوضات السلام. في المقارنة نفسها،

أوضح الوفد أن المشروع الإسرائيلي، في جوهره، لا يعدو أن يكون سوى تقنين لوضع التفرقة العنصرية القائم، وأنه ضد كل أسس عملية السلام.

أحد الأوجه الهامة الأخرى للجولة الخامسة من المفاوضات هي أن الوفد الفلسطيني عبر عن وجهات نظر الجانب الفلسطيني في الانتخابات العامة من خلال مذكرة صادرة حول الانتخابات العامة للمجلس التشريعي الفلسطيني. وبهذا الصدد، فند الجانب الفلسطيني أفكار الجانب الإسرائيلي. بعبارة أخرى، طرح الجانب الإسرائيلي فكرة إنشاء ما يسمى بالمجلس الإداري في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفند الجانب الفلسطيني هذه الفكرة. ووفقاً لتفسير الوفد الفلسطيني فقد أبرز الوفد مرة أخرى العرض الشامل ومحتوى المشروع الذي قدمه في الجولة السابقة. وقدم الوفد الفلسطيني عرضاً للخطوات التمهيدية التالية التي يجب إتخاذها لتفود إلى الانتخابات العامة:

أولاً، وقف أنشطة الإستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس العربية.

ثانياً، تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة، ووقف كافة أشكال إنتهاك حقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني.

ثالثاً، خلق أجواء وبيئة مواتية لإنتخابات ديمقراطية حرة. في هذه الحالة، يجب أن تجري الإنتخابات دون أي تدخل من السلطات الإسرائيلية. كذلك، يجب إجراء الإنتخابات في ظل الإشراف الدولي.

رابعاً، يجب مشاركة كل الفلسطينيين في هذه الإنتخابات.

بعبارة أخرى، يتعين على الإسرائيليين إعلان الوثائق التي يخفونها، مثل وثائق تسجيل السكان، وغيرها.

وبتركيزهم على هذه النقاط أضاف الفلسطينيون تفاصيل فنية محضة جداً عن مبدأ النظام الإنتخابي مثل مبدأ سرية التصويت وحرية التعبير والتعددية وغيرها.

ولكن عند الحديث عن الإنتخابات في المدن أو في المناطق المحلية التي أشار إليها الوفد الإسرائيلي في جولة المفاوضات هذه، ذكر الوفد الفلسطيني مرة أخرى بالقضايا التالية: عدم قدرة السلطات الإسرائيلية على منع إغتيال أو محاولات إغتيال رؤساء البلديات المنتخبين، بل إنها قامت بإبعاد عدد منهم إلى خارج الأراضي المحتلة. بينما طرد رؤساء بلديات آخرون من مناصبهم، ليحل مكانهم رؤساء بلديات عينتهم إسرائيل دون إنتخاب.

الأمر المهم هو البدء بإنتخاب مجلس تشريعي فلسطيني والذي يجب أن ينتخب بعد إلغاء اللوائح غير القانونية للجانب الإسرائيلي. والفكرة وراء ذلك هي أن المجلس التشريعي الفلسطيني سينظم هو بدوره، وعلى الفور، الإنتخابات المحلية. وأود أن أركز أكثر على هذه النقطة. إن من المهم بمكان في هذه المرحلة هو البدء بإنتخاب أعضاء المجلس التشريعي والذي بدوره سيقوم بتنظيم وأجراء الإنتخابات المحلية في المدن والبلديات والقرى.

أكثر من ذلك شدد الوفد الفلسطيني على أهمية مشاركة كل الفلسطينيين في الإنتخابات العامة، لأنه طبقت لأفكار الجانب الإسرائيلي عن الإنتخابات، يملك 30% فقط، وليس في المناطق المأهولة أقل بالسكان مثل القرى والتجمعات الأخرى. وهذا يعني عملياً أن 30% فقط سوف يشاركون في الإنتخابات.

مذكرة الجانب الإسرائيلي

إستجابة لمقترحات الجانب الفلسطيني قدم الجانب الإسرائيلي بعض المذكرات. أحداها تم تقديمها في 26 نيسان وأخرى في 29 نيسان. ومثلت هاتان الورقتان الأفكار الإسرائيلية الرئيسية حول الإنتخابات الخاصة بالفلسطينيين. وملخصهما كالتالي:

أولاً، لا يقبل الجانب الإسرائيلي الإقتراح الفلسطيني حول سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي. والسبب هو أنهم إذا قبلوها فسوف تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

ثانياً، أشار الإسرائيليون مجدداً لما اقترحوه في الجولة السابقة حول المشروع غير الرسمي لجدول الأعمال المشترك. واقترحوا تشكيل لجنة لبحث الجدول المشترك. كذلك طرح الجانب الإسرائيلي، في معرض تقديم قضايا محددة، إقتراحين. كان الأول حول الإنتخابات في الأراضي المحتلة أو المدن في المناطق المعنية لتكون مثالا يُحتذى به، ولتخلق جواً جيداً. والثاني يقضي بنقل مجالس الخدمات الطبية المجلية كمثال تجريبي يبدأ بإدارة المستشفيات.

ثالثاً، هم يقولون أنهم يجذب أن يوافقوا على جدول الأعمال وذلك لتقرير طبيعة الترتيبات للحكم الذاتي الإنتقالي، ومحتواه وبنائه وتنظيمه ومناطق عملياته وأنشطته ... الخ.

رابعاً، حاولوا إجبار الوفد الفلسطيني على قبول فكرة إسرائيل الخاصة بإنتخابات مجالس المدن باعتبارها نموذجاً تجريبياً. بعبارة أخرى، شددوا على أن هذه مجرد نماذج تجريبية وليست بديلاً عن المحتوى الجوهرى الذي سيتم إقراره من خلال المباحثات.

تلك هي النقاط الرئيسية للجولة الخامسة من المفاوضات.

القسم الثاني
حكومة رابين ومفاوضات السلام
(الجولة السادسة)

القرار الأمريكي بشأن ضمانات القروض

جرت الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية في الفترة من 24 آب إلى 24 أيلول 1992، وتخللها فترة توقف لمدة حوالي عشرة أيام، لكنها استمرت، هذه المرة، مما مجموعه نحو شهر واحد. جرت هذه الجولة تحت وطأة أوضاع سياسية صعبة للغاية. كانت هي الجولة الأولى منذ أصبح رابين رئيساً للحكومة الإسرائيلية الإئتلافية المكونة من حزب العمل مع حزبين سياسيين صغيرين هما ميريتس وشاس.

في هذا الوقت، شاع جو من التفاؤل على الساحة الدولية وبعض الدول العربية، إذ كان هناك تنبؤ بأن حكومة رابين ستقدم على كافة الجبهات تنازلات تتعلق بالأرض، بما فيها المفاوضات مع فلسطين. وذلك لأنها رفعت، كخط سياسي رئيسي لها، أهمية التفاوض مع الجانب العربي على أساس قراري مجلس الأمن رقمي 242، 338.

واعتقدت الدوائر السياسية في أنحاء العالم، خاصة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية، أنه بات في حكم المؤكد أن تشهد مفاوضات السلام مقترحات جوهرية حال وصول حكومة رابين إلى السلطة. أعطت هذه العوامل مجتمعه سمات خاصة للمفاوضات في الجولة السادسة.

كذلك، وافق لجانب الإسرائيلي على إستمرار المفاوضات في الدولة السادسة لفترة أطول من الجولات السابقة. كان المفترض أن تجري هذه الجولة في روما، لكنها نقلت إلى واشنطن في اللحظة الأخيرة. وذلك لأن النقاط السابق ذكرها تم أخذها في عين الاعتبار. وتزايدت نزعة التفاؤل أيضاً عندما تم تغيير مقر الجولة

إلى واشنطن. بعبارة أخرى، تنبأ الكثيرون أن تزداد عوامل التأثير عندما تُعقد العملية التفاوضية برمتها في عاصمة الراعي الرئيسي لعملية السلام.

لكن المشكلة كانت في إتخاذ هذه الجولة لمسار مختلف تماماً عندما قررت الولايات المتحدة منح ضمانات قروض قيمتها عشرة مليارات دولار للحكومة الإسرائيلية، وأن تدع إسرائيل تُنتهي وتستكمل بناء (11) ألف وحدة سكنية إستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكان هذا القرار الأمريكي بالنسبة للوفد الفلسطيني ضربة غير متوقعة.

في تلك اللحظة دعا الوفد الفلسطيني إلى إجتماع طارئ لوزراء خارجية مصر والأردن وسوريا ولبنان وفلسطين، من أجل إتخاذ قرار موحد بشأن القضية، بعد مراجعة هذا الوضع الخطير. وقرر الجانب العربي بعد مناقشة القضية الإشتراك في الجولة السادسة رغم الظروف والشروط غير العادلة. وذهب الوفد الفلسطيني إلى واشنطن مع باقي الوفود العربية وشارك في المفاوضات. وقدم الوفد في المفاوضات أفكار الجانب الفلسطيني حول سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني، ويمثل ذلك الفهم السياسي لما يمكن إعتباره خطة حل في هذه المرحلة.

تكونت مواقف الوفد الفلسطيني في الجولة السادسة من ثلاث نقاط. كان الجزء الرئيسي الأول، هو اقتراح (مشروع) اطار عمل حول الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقت. ويمكن القول أن ذلك كان ملخصاً للمقترحات الفلسطينية التي قدمت حتى ذلك الوقت في الجولات السابقة. ومن خلال هذا الإطار أعاد الوفد الفلسطيني تأكيد العناصر الأساسية من أجل التوصل إلى حل في هذه المرحلة، وكيف أن هذه العناصر تترابط مع مرحلة الوضع النهائي.

الجزء الثاني، هو تشديد الوفد بقوة على ضرورة تطبيق قرارات مجلس الأمن على الأراضي الفلسطينية المحتلة طالما أن الأرض الفلسطينية هي "أراضي محتلة". ويعني ذلك أن عملية السلام وحدة واحدة. إقترح الوفد الفلسطيني، الذي وطن نفسه على هذا الفهم، إقتراحاً هاماً أساسه هو قرار مجلس الأمن رقمي 242، 338، وينبغي تنفيذه على المرحلتين، المرحلة الإنتقالية والمرحلة

النهائية. وتترابط المرحلتان أحدهما بالأخرى حيث لا تمثل الأولى شيئاً إلا كونها مقدمة للثانية. بعبارة أخرى، إن المرحلة الأولى إنما هي مجرد تمهيد للمرحلة النهائية.

ومن الواضح أنه لا ينبغي أن تؤثر المرحلة الأولى سلبياً على المرحلة النهائية، لأن الحل الشامل يجب أن يتحقق لصالح الأراضي الفلسطينية المحتلة كلها، بما فيها القدس. وهذا هو جوهر الإقتراح قدمه الجانب الفلسطيني.

في جولة المفاوضات هذه، وفي يوم 25 آب، سلم الجانب الإسرائيلي مقترحات حول المجلس الإداري وورقة بعنوان "أفكار واقتراح للمفاوضات حول ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي". وفي 30 أيلول، قدم الجانب نفسه "المشروع غير الرسمي حول ترتيبات الحكم الذاتي". وكان محتوى هذه الورقة هو نسه محتوى الورقة المقدمة في 25 آب، مع تفاصيل أكثر.

كان العنوان الرئيسي للورقة المقترحة هو "مفهوم غير رسمي لترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي، بناء قوالب الإتفاق".

أفكار إسرائيلية حول "المجلس الإداري"

يمكن توصيف أداء الولايات المتحدة أثناء فترة الإعداد والمفاوضات في الجولة السادسة بأنه الرضى التام بالفوز الذي حققه حزب العمل الإسرائيلي بقيادة رابين. وعبرت الولايات المتحدة بقوة عن رضاها هذا خلال إجتماع بينها وبين الوفد الفلسطيني. كما عبرت عن إرتياحها للجدية التي ستكون عليها الحكومة الإسرائيلية الجديدة في سياسات السلام وفي ردود فعلها.

رغم أن مكان المفاوضات الثنائية تمت إعادته إلى واشنطن عشية الإنتخابات الرئاسية الأمريكية، فإن الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في هذه الفترة لم يختلف نوعياً عن دورها الذي اختارته لنفسها خلال المفاوضات السابقة. لم تتدخل الولايات المتحدة في المفاوضات ونصحت كل جانب بالإستمرار في التفاوض.

دعني أصف بإختصار بعضاً من النصائح التي كانت تقدمها. إحدى هذه النصائح كانت حوا قراري الأمم المتحدة رقمي 242 ، 338. وفيها شدد الجانب الأمريكي على مقولة رايبين بأن قراري 242، 338 سيتم تطبيقها على كافة مسارات التفاوض. كذلك كرر الجانب الأمريكي القول بأنه طبقاً لرسالة الدعوة فإن المفاوضات ستجري على مرحلتين، وأن المرحلة الأولى هي مرحلة تمهيدية وأن الثانية هي لتقرير الوضع النهائي. وأعتبر أن إصرار الجانب الفلسطيني على ضرورة تطبيق القرار 242 في المرحلة الأولى هو ابتعاد عن الأطر المرجعية في رسالة الدعوة. وقال الجانب الأمريكي أن هذا الإصرار الفلسطيني هو جدل لا حاجة إليه. أكثر من ذلك ونتيجة لفهمهم الخاص، قال الأمريكيون أن القرار 242 هو أساس العملية بأكملها، وبالتالي فلا حاجة لمناقشة هذه المسألة. لكن الجانب الأمريكي أكد أن المرحلتين ترتبطان، بوضوح، أحدهما بالأخرى.

قدم الأمريكيون نصيحة أخرى حول قرار ضمانات القروض. وقالوا أنهم قرروا تقديمها لأن إسرائيل غيرت أولوياتها إلى التنمية الاقتصادية داخل إسرائيل لكي تستوعب المهاجرين اليهود الجدد، بعيداً عن الأراضي الفلسطينية المحتلة وأنشطة الإستيطان. وتذرعت الولايات المتحدة بأن ذلك يعد تغييراً كبيراً بالنظر إلى المستوطنات. كذلك قال الجانب الأمريكي أنهم في الوقت الحالي لا يمكنهم الوعد بجعل التجميد الكامل لأنشطة الإستيطان الإسرائيلي شرطاً مسبقاً، لكنهم يعتقدون أن ذلك سيحدث كمحصلة للمفاوضات عندما يُناقش الطرفان سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي.

كذلك قالوا أن منح ضمانات القروض لن يكون تمويلاً لأنشطة الإستيطان، وأن لديهم طرقهم ووسائلهم في مراقبة استخدام الأموال وإنفاقها. ولمزيد من الدقة، فإن للرئيس الأمريكي الحق في مراجعة المبالغ المسحوبة سنوياً من ضمانات القروض وأنهم سيوقفون ضمان القرض بأكمله إذا إنتهكت إسرائيل الشروط. كذلك، يجب أن لا يعبر ضمان القروض الأمريكي خط حدود إسرائيل قبل 5 حزيران 1967. لكنهم تبادلوا مع الجانب الإسرائيلي الإتفاقات حول ضمان

القروض، ورفضوا الإفصاح، للوفد الفلسطيني، عن محتوى ذلك الإتفاق. ولم يقدم الجانب الأمريكي إلا هذه المعلومات للوفد الفلسطيني.

مثلت طريقة تدخل الولايات المتحدة وتسييرها للمفاوضات مشكلة أخرى. ما كانت الولايات المتحدة تقوله طوال الوقت هو أنه من الضروري الوصول إلى الإشتباك التفاوضي حول القضايا المتعلقة بالتحضير للانتخابات، من خلال مناقشة سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني ومسؤولياته، أو المقترحات المجددة الخاصة بها.

إلى جانب ذلك، أكدوا على ضرورة الإشتباك التفاوضي من كلا الجانبين للوصول إلى نتائج للمفاوضات من خلال إنشاء مجموعات عمل لجميع القضايا المختلفة، مثل مسألة القضاء ومسألة حقوق الإنسان. أكثر من ذلك، فقد أوضحوا أن ذلك لا يعني أن إضطرار الجانب الفلسطيني إلى تبني حل وسط هو على حساب موقفه المبدئي.

والقضية التي يمكن إضافتها هنا هي وجهة النظر الأمريكية حول التقدم الذي تم إحرازه في الجولة السادسة، كما أعتقد الجانب الأمريكي. أظهر الجانب الأمريكي اهتماماً كبيراً بالتقدم في المفاوضات الثنائية بين سوريا وإسرائيل الذي تم بالتوازي مع انتخاب أعضاء البرلمان في لبنان. وقال الأمريكيون أن التقدم قد تحقق على المسار السوري- الإسرائيلي لأن الجانب السوري شارك في المفاوضات التفصيلية. على الجانب الآخر، كانت فكرة الولايات المتحدة أن التأجيل في المفاوضات الرامية إلى وضع ترتيبات الحكم الذاتي الإنتقالي سوف تبعد احتمال تحقيق السلطة التي ستكون مقدمة للتحسن في الوضع الخاص بالفلسطينيين.

وشدد الجانب الأمريكي على الحاجة لمواصلة المفاوضات معتقداً أنها ستقود تدريجياً إلى بعض التقدم النوعي. وشددوا أيضاً على أن الجانب الفلسطيني يجب أن يستفيد بدوره من المفاوضات، حيث يأمل رابين في تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني. بعبارة أخرى، تفاعلت الولايات المتحدة إيجابياً مع الجدول الزمني المطروح في خطة رابين.

كانت الجولة السادسة من المفاوضات، التي أصبحت ميداناً لمعركة شرسة على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي، أكثر الجولات صعوبة وأشدّها تعقيداً، خاصة مع تقديم إسرائيل للمقترحات في شكل مشروعات، تناقض رسالة الدعوة ورسالة الضمانات المرسلتين من الدولة الراعية، الولايات المتحدة، إلى الجانب الفلسطيني. على الجانب الآخر تمسكت كافة المقترحات الفلسطينية بمبادئ المفاوضات تمسكاً تاماً.

كرر الوفد الفلسطيني إصراره على أن تعترف إسرائيل بضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن رقمي 242،338 على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن المرحلة النهائية ستحدد الأماكن التي سيطبق عليها هذان القراران، والأماكن التي ستسحب منها إسرائيل نهائياً من الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من الأراضي العربية المحتلة.

كذلك شدد الوفد الفلسطيني مجدداً ، من خلال الوثائق المقدمة في جولة المفاوضات هذه، على ضرورة وقف أنشطة إسرائيل الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وطالبت الوثائق بوقف أعمال القمع والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان التي تواصلها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني. و طالبت الوثائق أيضاً بتطبيق إتفاقية جنيف الرابعة على أرض فلسطين.

في هذه الجولة أيضاً استمر الجانب الإسرائيلي في عرض أفكار لا تختلف عما سبق تقديمه من خطط وعروض في الجولات السابقة. ولم يعترفوا بشكل خاص بأن القرار 242 سوف يطبق في كلتا المرحلتين، وأصروا أن هذا القرار سيكون أساس المفاوضات في الحل النهائي فقط.

لم يقل الجانب الإسرائيلي شيئاً عن مبدأ الإنسحاب، سواء في المرحلة الإنتقالية أو مرحلة الوضع النهائي. لم تكن هناك كلمة من نوع ”إنسحاب إسرائيلي“، في أي من وثائقهم او تصريحاتهم. بل أن الجانب الإسرائيلي رفض وضع قضية القدس الشرقية على جدول الأعمال، ولم يقدموا أية وعود بشأن وقف أنشطة الإستيطان.

إنهم يتجنبون تماماً مسألة من سيكون مصدر السلطة أثناء الفترة الإنتقالية. وكان ما تضمنه عرضهم هو منح الحق الإداري للمجلس الإداري. ولا يملك المجلس الإداري هذا أية سلطة تشريعية رئيسية، إنه يملك فقط حق التقرير في ضوء القوانين واللوائح. يشارك في إنتخابات هذا المجلس الفلسطينيون من المناطق المعنية فقط، وهي تحديداً الضفة الغربية وقطاع غزة دون مشاركة فلسطيني الشتات الذين يعيشون خارج بلدهم.

وبدا واضحاً أنهم يحاولون التعامل بشك منفصل مع كل من المرحلتين الإنتقالية والنهائية. ولا يملك المجلس الإداري السلطة على الأرض. فوق ذلك، هناك فقط "سكان" بينما يغيب مفهوم "الشعب" عن اقتراحهم. بإيجاز، ما يهدف إليه الوفد الإسرائيلي هو الإضرار والإجفاف هو الإضرار والإجفاف بنتائج المفاوضات من خلال تحديد هدف المرحلة الإنتقالية طبقاً لفهمهم الخاص، وتقنين الإحتلال.

وقد تحدثت الولايات المتحدة طوال الوقت مع الوفد الفلسطيني، ومارست عليه الضغوط بإستخدام عبارة "التركيز على المفاوضات" لإستمرار المحادثات بدءاً بالقضايا الحالية المحددة و انتقلاً إلى القضايا العامة، وليس العكس.

خسر الوفد الفلسطيني المفاوضات بإخلاص نام من أجل إحراز تقدم في عملية السلام، وركز على المفاوضات. كان أساس موقف الوفد الفلسطيني هو "إطار عمل للإتفاق حول حكم ذاتي إنتقالي فلسطيني" وهو الذي تم تقديمه بالفعل، وعلى هذا الأساس شارك الوفد بفعالية في المفاوضات.

القسم الثالث

نقاط خلافية حول معايير المبادئ بين فلسطين وإسرائيل (الجولة السابعة)

إنعقدت مفاوضات الجلسة السابعة في الفترة من 21 تشرين أول إلى 19 تشرين ثاني 1992. وجرت هذه المفاوضات أيضاً في ظل ظروف خاصة، لأنها جرت قبل إنتخابات الرئاسة الأمريكية و إنتهت بعدها. و أُلقت الإنتخابات الأمريكية، وخاصة تغيير الرئيس، بظلالها على مفاوضات السلام بطرق كثيرة. وكان موقف الوفد الفلسطيني يقول أن مسار المفاوضات لن يتأثر بالتغيير في الإدارة الأمريكية نظراً للعمق السياسي الذي تحظى به هذه المفاوضات. ولكن كان من الواضح أيضاً أن التغيير في الإدارة الأمريكية سوف يعطي ذريعة لإسرائيل لتعطيل من أمد المفاوضات.

تزامنت هذه الجولة تماماً مع "ذكري" مرور عام على بدء مؤتمر مدريد. وطبقاً للجدول الأصلي، كان هذا التوفيق هو موعد التوصل إلى إتفاق حول إقامة سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني. ولسوء الحظ لم يتحقق ذلك. وكان هذا نتيجة للإستجابة السلبية من حكومة شامير.

بعبارة أخرى، لقد جلسوا إلى طاولة المفاوضات بسبب الضغوط الدولية، ولكن لم سكن لديهم شئ سوى إضاعة الوقت. وما قدموه هو الفكرة التي يسمونها بالتعايش. خلال هذا العام شارك الوفد الفلسطيني في معركة سياسية شرسة، وكانت هذه المرة الأولى بالنسبة للفلسطينيين. ويمكن القول أن الوفد الفلسطيني جلس إلى طاولة المفاوضات بإسم الشعب الفلسطيني، وكلف أو فوض بتقديم قضيته الخاصة بالمسألة الوطنية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي الوحيد لنا كل الشعب الفلسطيني.

أيضاً، ورغم عدم التوازن في موازين القوى، واصل الوفد الفلسطيني المفاوضات لأكثر من سنة، وواجه بشجاعة أشكالاً من الضغوط السياسي. وقد

حوّلوا المفاوضات إلى محفل لإستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحق العودة، وحق إقامة دولتنا المستقلة على أساس حقنا في تقرير المصير.

أجرى الوفد الفلسطيني سلسلة من الإجتماعات مع القيادة الفلسطينية ومع اللجنة الإستشارية قبل حضور الجولة السابعة. وهناك تم تقرير الخطة الكاملة، أو الخطوط العريضة الرئيسية لخطة التفاوض الفلسطينية. وأساسها قرارا مجلس الأمن 242 ، 338 ، وتم التأكيد على أن الحل الشامل يعني التنفيذ الكامل لهذين القرارين.

وركز الخط الأساسي للجانب الفلسطيني على ما يلي: أن الفترة الإنتقالية هي فترة مؤقتة وتقود إلى المرحلة النهائية حيث يجب أن يتحقق إنسحاب كامل وشامل للقوات الإسرائيلية، وحيث تقام دولتنا الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس. وهكذا قدم الوفد الفلسطيني في المفاوضات على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي للجانب الإسرائيلي الوضع الأساسي خاصة غرض المفاوضات وهدفها، وكذلك المعايير المرجعية أو الشروط الأساسية للتفاوض.

وعرض الوفد أيضاً، أهمية تنفيذ إتفاقية جنيف الرابعة والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. كما طرح الموقف الفلسطيني المبدئي حول القدس.

وبمراجعة عامة لجولات التفاوض تلك. فقد كانت جولات قدم الوفد الفلسطيني خلالها الموقف الفلسطيني المبدئي أو الأساسي. بعبارة أخرى، قدم الوفد الفلسطيني مرة أخرى التقارير المفصلة التي سبق أن قدمها في الجولة السابقة حول إنتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وذكر خلالها ومن خلال تقارير مفصلة الواقع الذي يعيشه المسجونون الفلسطينيون، وسوف أحدثكم، بالتفصيل، في الفصل السادس عن مذكرة حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني ونقاطها الإثنتي عشرة.

وبالنسبة للقدس، خاض الوفد الفلسطيني صراعاً هاماً حول هذه القضية. وأوشك الوفد على تعليق المفاوضات عندما رفض الجانب الإسرائيلي مناقشة مبدأ التفاوض حول قضية القدس، لكن الجانب الإسرائيلي تراجع وقبل الموقف

الفلسطيني. بعبارة أخرى، عاد الوفد الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات في المرحلة التي غير فيها الجانب الإسرائيلي توجهه، ووافق على مواصلة المفاوضات. وهكذا، برسالة إلى الجانب الإسرائيلي، قدم الوفد الفلسطيني الأفكار الفلسطينية حول مدينة القدس.

في هذه الرسالة أعرب الوفد عن رفضه للأفكار الإسرائيلية حول القدس، التي تحتلها إسرائيل، وحول المستوطنات. كذلك قدمت الرسالة الفهم الفلسطيني والأفكار الفلسطينية حول المرحلة الإنتقالية. بعبارة أخرى، كان موضوع المفاوضات بأكمله حول الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967.

وتذكر هذه الرسالة أن الجانب الإسرائيلي رفض مناقشة القدس وأنشطة الإستيطان. كذلك ذكرت الرسالة أن الرفض الإسرائيلي سيهدد عملية السلام، وأن إستمرار الوفد الفلسطيني في المفاوضات يعني انه سيواصل التأكيد في الجولات المقبلة على أن القدس هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية العربية.

ما أصرت عليه إسرائيل في المفاوضات غير الرسمية

الآن سأحدث بإيجاز عن المحادثات غير الرسمية التي عقدها الوفد الفلسطيني إثناء المفاوضات في الجولة السابعة. في تلك الجولة كانت هناك عدة إجتماعات لمحادثات غير رسمية. ويقدر الوفد الفلسطيني أن هذه المحادثات هي بغرض الإعلان صراحة عن المواقف الإسرائيلية.

وقد دار المحتوى الأهم لتلك المحادثات غير الرسمية حول مفهوم عملية السلام. وتوازت مع ذلك إجتماعات غير رسمية حول الأرض او المناطق، والإقتصاد وحقوق الإنسان.

وكان الخط الأساسي الذي وطّن الجانب الفلسطيني نفسه عليه هو خطة التفاوض الخاصة به. وبالتحديد المبدأ القائل بأن كل الأراضي المحتلة هي أرض يتغير مسارها عن كونه المقدمة إلى المرحلة النهائية، وأنه عبر هذه المرحلة التجريبية و الإنتقالية سوف يتم الدخول على المرحلة النهائية.

بعبارة أخرى، سيتقرر حق المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في المرحلة النهائية. ولمزيد من الشرح حول الموقف هنا، بإعتباره الموقف الأساسي للجانب الفلسطيني، فمن الضروري الحصول خلال هذه المرحلة على حق التشريع للقوانين الجوهرية، مثل الدستور والقوانين، وتغطية كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. فوق ذلك يجب أن يتم نقل السلطة الشاملة من سلطات الإحتلال إلى سلطات الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني وأن تطبق سلطته على كافة المجالات.

يقوم الجدل التفاوضي للوفد الفلسطيني على مبدأ غاية في البساطة. كل شئ لنا، وإذا أرادوا، فإننا سنناقش الأمور الإستثنائية.

خلال هذا الإجتماع كان بإستطاعة الوفد الفلسطيني رسم أفكار إسرائيل ومشروعاتها، التي تتصف بأنها غير عملية، وتتعارض مع الأطر المرجعية، بل ومع عملية السلام نفسها.

بالنسبة للجانب الإسرائيلي، فقد رفض الإعتراف بأن القرار 242 هو الأساس لعملية السلام السياسية برمتها. كانت فكرتهم أن قرار 242 هو أساس فقط لمرحلة الوضع النهائي، أساس لذلك الوقت فقط، ولا ينطبق على المرحلة الإنتقالية. ويرفض الجانب الإسرائيلي الإعتراف بأن المرحلتين مرتبطتان بجلاء بعضها بالبعض الآخر. كذلك يقسم الجانب الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى ثلاث فئات، إحداها، هي المدن والبلدات والقرى العربية. والثانية، هي المستوطنات. و الثالثة، هي الأرض العامة التي تملكها الدولة. ويفترض أن تدار هذه الأخيرة مشاركة بين فلسطين وإسرائيل. ولكن هناك إحتمال أن تستخدم تلك الأرض إستخداماً عسكرياً أو ما يطلقون عليه إستخداماً أمنياً.

علاوة على ذلك، يرفض الجانب الإسرائيلي الولاية الجغرافية و إستخدام الأرض. وبالنسبة لمدينة القدس فإنه يرفض حتى مناقشتها. كما يعارض نقل السلطة أو السيادة، ويقسم السلطة إلى ثلاثة أجزاء. أحدها، هو الجزء المتعلق بالفلسطينيين والآخر، هو المتعلق بالإسرائيليين. والثالث، هو الجزء المشترك.

يقول الجانب الإسرائيلي أن الأمن في أرض الفلسطينيين هو مسؤوليتهم. وأن الشرطة الفلسطينية ستتولى الأمور الخاصة بالمدنيين الفلسطينيين فقط. بعبارة أخرى، يقول الإسرائيليون أنهم سيواصلون فرض أقصى درجة من السيطرة. وعلى الجانب الآخر، فهم سوف يسمحون بسلطة أوسع للمستوطنين الإسرائيليين. وهم يعدونهم للخطوات التمهيدية لضم الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية المحتلة. فوق ذلك، سيقدر الشكل الذي تنتهي إليه المرحلة النهائية طبقاً للنهج الذي يأملون، أو النهج الذي يريدونه. لم تستخدم كلمة "إحتلال" على الإطلاق أياً كان نوعه. ولم ترد عبارة "إعادة توضع للجيش الإسرائيلي" أبداً. هذه هي سمات المقترحات التي قدمها الجانب الإسرائيلي.

كان مفيداً للجانب الفلسطيني أن يسير غور ويقوم مسودات الخطط الإسرائيلية. وكان ذلك يتم في المحادثات غير الرسمية. وهكذا قدم الوفد الفلسطيني المذكرة في مكان إجراء المحادثات غير الرسمية في اليوم الأخير من هذه الجولة من المفاوضات. وكانت تهدف إلى عرض الأبعاد الخطيرة للخطط الإسرائيلية، وطالبت أن يلتزم الجانب الإسرائيلي بأمانه بالأطر المرجعية والشروط الجوهرية، قائلة أنهم يجب أن يستجيبوا بمقترحات عملية من أجل التقدم ولو خطوة واحدة في عملية السلام تلك.

وكمحصلة ختامية، كانت الجولة السابعة أكثر صعوبة وتعقيداً بالمقارنة بالجولات السابقة من المفاوضات. وشعر الوفد الفلسطيني، الجانب الإسرائيلي يكشف تدريجياً عن سمات مشروعاته التفاوضية. في عهد حكومة شامير كانوا يحتاجون بما يسمونه النضال من أجل التعايش المشترك، لكنهم لم يتوغلوا إلى الموضوعات العملية في المفاوضات. غير أنه في حالة حكومة رابين، كانوا يحاولون إنجاز إطار عمل الخطة التفاوضية. إنها النقاط التي ذكرتها من قبل.

في هذه الجولة تمكن الوفد الفلسطيني من كشف النقاط الرئيسية التي يركز عليها الجانب الإسرائيلي، وتمكن الوفد الفلسطيني من تقديم نقاط مضادة مناسبة وقوية بحيث لا تترك مجالاً للإسرائيليين بإعادة طرح أفكارهم تلك مرة

ثانية في المستقبل. ما قالته الولايات المتحدة للوفد الفلسطيني في مفاوضات اليوم الأخير، هو أ، إسرائيل لم تضع الرتوش النهائية لمشروعها التفاوضي. إنتهت الجولة السابعة بفشل الخطة الإسرائيلية. لكن الصراع مستمر. أحياناً يكون صراعاً مريراً طويلاً، وطالما أننا نواجه المحتل، عدونا، فإنه سيظل صراعاً طويلاً، طويلاً جداً.

القسم الرابع

قضية إبعاد الفلسطينيين، وتعليق المفاوضات (الجولة الثامنة)

المواجهة مع مشروعات إسرائيل

سأحدثكم عن الجولة الثامنة التي كانت - حتى ذلك الوقت - آخر جولة في المفاوضات الثنائية. جرت وقائع الجولة الثامنة في الفترة بين 7 إلى 17 كانون أول 1992. لم تكن الظروف التي بدأت فيها المفاوضات جيدة بالنسبة للفلسطينيين. وبالتالي بذلت القيادة الفلسطينية وعلى قمتهما الرئيس عرفات أقصى جهدها لكي لا يذهب وفد التفاوض الفلسطيني إلى واشنطن.

كان ذلك بسبب ما كشفت عنه مقترحات إسرائيل وشكل مشروعاتها، وكذلك طبيعتها، في الجولة السابعة. لقد تحدثت بالفعل عن طبيعة هذه المشروعات في معرض حديثي عن المحادثات غير الرسمية أثناء الجولة السابعة، بيد أن ما أسميه هنا بطبيعتها يعني أنه تم الكشف عن أن التوجه الإسرائيلي كان رفض أساس عملية السلام الذي تم التأكيد عليه في رسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد وهي الرسالة التي مثلت القاعدة الأساسية للمؤتمر.

ولمزيد من التحديد، فإنهم يحاولون أن يجعلوا من مشروع الجانب الإسرائيلي الذي يسمونه "المجلس الإداري الفلسطيني"، إطار عمل خطتهم التفاوضية. وهنا تنفصل المرحلتان الإنتقالية والنهائية، كما يتم الفصل لا بين المناطق أو الأرض الفلسطينية وحدها وإنما أيضا النظام القانوني الذي سيطبق عليها. وتلك هي الطريقة التي سيطبقون من خلالها، بدءاً من المرحلة الحالية، ما يعتبرونه المرحلة النهائية. وهذا هو مشروع حكومة رابين.

تحت وطأة هذه الظروف، حاولت القيادة الفلسطينية عبر اتصالات وثيقة وحثيثة وجهود مكثفة مع الدول العربية المعنية، أن تؤجل ذهاب وفود التفاوض إلى واشنطن. لكن ذلك لم يتحقق. لذلك كان على القيادة الفلسطينية أن تعلن، بطريقة

جديدة، إحتجاجها على المفاوضات. وتم ذلك بتقليص عدد أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض.

هنا ينعكس الفهم الفلسطيني لعملية السلام في المرحلة الحالية. بعبارة أخرى، ما حدث كان يعني من ناحية حماية المفاوضات، ولكن يعني من ناحية أخرى أنه قد تم التعبير عن احتجاج قوي ذي معنى سياسي، لأن عاماً كاملاً، كان يفترض أن تكون المرحلة الإنتقالية قد بدأت خلاله، قد مر دون تحقق أي من النتائج التي كانت معقودة عليه في الأصل.

في مفاوضات الجولة الثامنة، كانت هناك ستة أيام للتفاوض، لكن الجولة اتسمت ببطء الحركة. وذلك لأنها تأثرت بفترة إنتقال الرئيس الأمريكي. وفيها قبلت الوفود العربية اقتراح الجانب الفلسطيني بوقف التفاوض لمدة يوم واحد هو 9 كانون أول 1992، بمناسبة الذكرى السادسة للإنتفاضة الفلسطينية. وأصبح ذلك اليوم ذكرى بارزة لفلسطين كلها. ليس فقط في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولكن في الولايات المتحدة أيضاً كانت هناك لقاءات واسعة النطاق هنا وهناك شاركت فيها الوفود العربية وكثير من الفلسطينيين. ما اتسمت به الجولة الثامنة هو بالتأكيد قضية الأبعاد الجماعي لـ 413 فلسطينياً عن أراضيهم. فور العلم بهذه المسألة اتخذ الوفد الفلسطيني تحركاً لمقاطعة المفاوضات كلية. كان ذلك في 17 كانون أول وعلى مدى الأيام المتعددة التالية شهد الوفد أنواعاً من أنشطة الإحتجاج التي امتدت على البيت الأبيض.

كان للوفد الفلسطيني لقاءان، في يومين متتاليين، مع الرئيس بوش. كما ونشط الوفد الفلسطيني في التباحث مع الأطراف المعنية بشأن تبني قرار مجلس الأمن رقم 799 حول قضية الإبعاد.

الآن دعنا ننتقل إلى المحتوى المحدد للجولة الثامنة. لقد قدم الوفد الإسرائيلي في هذه الجولة بع 1 الوثائق أحداها هي ما أسماه الإسرائيليون بالقضايا الإنسانية. بعبارة أخرى، فقد إستخدموا القضايا الإنسانية بدل من "حقوق الإنسان". ولكن على المستوى العملي ترفض هذه الأوراق مناقشة ما يتعلق بحقوق الإنسان.

بيد أن تلك الوثيقة التي قدمها الجانب الإسرائيلي تطالب بأن يعقد الجانب الإسرائيلي مباحثات حول كيفية تخفيف أو تقييد تصرفاتهم. بعبارة أخرى، قال الإسرائيليون أنهم سيناقشون كيفية تخفيض أو تقييد حالات الإعتقال الإداري، ولكنهم يرفضون مناقشة حظر الإعتقال الإداري. وفيما يتعلق بحالات إزالة أو إغلاق المنازل وهي الأحداث اليومية في فلسطين الآن تحت الإحتلال فقد قالوا أنهم سيناقشون سبل تخفيض إسرائيل لهذه الإجراءات.

وعبرت الوثائق المتعلقة بالقضايا الإنسانية في نهايتها عن رفضها للورقة الملخصة التي قدمها الوفد الفلسطيني بشأن وقائع إنتهاك حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهنا يجب عليّ أن أقول أن الحقيقة قد إنكشفت عن أن إسرائيل لم تبد إهتماماً على الإطلاق لقضية إنتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ورقة أخرى قدمها الجانب الإسرائيلي هي ” مجموعة من الأفكار الإسرائيلية“. وفي هذه الورقة تحدث الإسرائيليون بداية عن ”غرض التفاوض“. ويتعلق بذلك، بالطبع، الأمر الأساسي وهو الأطر المرجعية طبقاً لرسالة الدعوة إلى مؤتمر مدريد، ولكن ذلك غير وارد في الورقة الإسرائيلية. وهم يقولون أن مسألة الولاية القضائية لن يتم التعامل معها إلا في المرحلة الأخيرة.

في الورقة نفسها، قالوا أن المرحلة الإنتقالية يجب أن لا تحدد بشكل مسبق المرحلة النهائية، وأن الغرض من المرحلة الإنتقالية يتعلق بإجراءات بناء الثقة المتبادلة. فوق ذلك، تقول تلك الورقة أنهم يسعون إلى الوصول إلى تحسن نوعي في حياة السكان الفلسطينيين. وأن الفلسطينيين سيمارسون حكماً ذاتياً. من خلال جهازهم المنتخب، وأن هذا الجهاز سيسمى المجلس الإداري الفلسطيني.

هناك، في تلك الورقة، نقاط أكثر أهمية. أحدها هو الأمن، والثاني هو العلاقات الخارجية للأراضي الفلسطينية المحتلة. وتذكر الورقة أن الجانب الإسرائيلي سيتولى هاتين المهمتين. ويتعلق بهذه النقطة أيضاً ما جاء بالورقة من أن

الجانب الإسرائيلي سيتولى مسؤولية إدارة شؤون الإسرائيليين في المناطق المعنية.

نقطة هامة أخرى هي ما تعبر عنه هذه الورقة من أفكار للجانب الإسرائيلي حول النظام القانوني. وتقول هنا، بوضوح، أن هدفهم ليس وضع تشريع جديد على الإطلاق ولا أيضاً مراجعة القوانين الحالية. ويمكن القول أنهم لن يصدروا قوانين جديدة، معتمدين على إصدار لوائح أو قوانين فرعية.

وطبقاً للورقة الإسرائيلية، ينقسم النظام القانوني إلى ستة أنواع. وإذا ما ألقينا نظرة على ما يتعلق منها بالأرض، فإننا سنجد أنه، كما ذكرت من قبل، يُفترض أن يسيطر الجانب الفلسطيني على بعض أجزاء من الأرض، ويسيطر الإسرائيليون على أجزاء أخرى، وبعض من الأراضي المتبقية ستحكم بالمشاركة. وأكثر من ذلك، فإن أجزاء أخرى ستكون تحت الإدارة العسكرية.

كانت الورقة الثالثة التي قدمها الوفد الإسرائيلي حول مشروع لجدول الأعمال، في هذا المشروع يشدد الإسرائيليون على أفكارهم حول الغرض من المفاوضات وشروطها المبدئية وأطرها المرجعية. وعندما يشيرون إلى المجلس الإداري الفلسطيني يستخدمون كلمة من طراز "الجهاز الفلسطيني"، وهم أيضاً يستخدمون الكلمة نفسها في قضايا قانونية. كما يستخدمون كلمات مثل الأرض أو المياه ويعنون بها استخدام الأرض أو استخدام وإستهلاك المياه.

رد الوفد الفلسطيني

أجاب الوفد الفلسطيني على كل هذه الأوراق، واحدة وراء الأخرى، كالتالي: الوثيقة الأولى، هي رد من الجانب الفلسطيني على الجزء المتعلق بالقضايا الإنسانية. أن الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني هي المعنية هنا، وليس فقط القضايا الإنسانية. وهي توضح أن إنتهاكات الجانب الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني تتعارض مع مبادئ لاهاي وبالتالي فإن قضايا حقوق الإنسان

يجب أن لا تكون موضعاً للتفاوض أو المساومة، حيث أنها مبادئ قانونية يجب علينا أن ندافع عنها.

كذلك تضمن الرد الفلسطيني مطالبة إسرائيل بوقف ممارسة العقوبة الجماعية، وتتضمن حظر التجول وهدم وإغلاق المنازل وإقتلاع الأشجار وإغلاق المناطق وعزل الطرق الرئيسية. كما تتضمن وقف عمليات القتل التي يرتكبها الجانب الإسرائيلي وإغلاق معتقل (أنصار 3) ، وإطلاق سراح كافة المعتقلين، خاصة كبار السن، ووقف الضرائب غير القانونية، ومنع إعاقة الراغبين في الوصول إلى القدس، ورفع القيود عن الانتقال إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. قدم الوفد الفلسطيني ردوده على كل هذه النقاط، كما قدم مطالبه هو إلى الجانب الإسرائيلي.

وتفيداً لوثيقة الوفد الإسرائيلي الثانية المعنونة ”مجموعة من الأفكار الإسرائيلية“، فقد ذكر الوفد الفلسطيني أنه إذا تمسك الجانب الإسرائيلي بذلك الفهم فإن المفاوضات سوف تنتهي إلى فشل عظيم. وتعارضت هذه الوثيقة بشكل خاص مع كافة الأطر المرجعية ومبادئ التفاوض التي جاء ذكرها في رسالة الدعوة. لم تكن أفكارهم واقعية، أو قابلة للتنفيذ. بعبارة أخرى لا يمكن تنفيذ أفكارهم لأنها تقوم على فصل القانون و الإقتصاد عن الأراضي.

ما يجب على إسرائيل فعله هو تنفيذ مبدأ التفاوض، وهو يعني إحراز حل سياسي دائم وشامل، تكون قاعدته قراري مجلس الأمن، ويكون غرضه النهائي هو تطبيق قرار مجلس الأمن 242، وتكون المرحلة الإنتقالية لهذا الحل مرحلة تجريبية ينقل خلالها الجانب الإسرائيلي سلطته إلى سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني. إضافة لهذا، يجب أن يعترفوا أن سلطة الجانب الفلسطيني سوف تمتد إلى كل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذه الأراضي هي وحدة واحدة جغرافياً و إقتصادياً وقانونياً. وستحتضن السلطة الفلسطينية الناس والأرض أيضاً وسيكون لديها سلطة تشريعية.

إلى جانب كل ذلك، أوضح الوفد الفلسطيني عناصر النقص الشديد في الإقتراح الإسرائيلي حول مشروع جدول الأعمال، وهو وثيقتهم الثالثة. وأهم هذه العناصر هو غياب ذكر غرض التفاوض الذي كان ينبغي ذكره في مشروع جدول الأعمال. أيضاً، يجب أن تذكر الأطر المرجعية بوضوح وبالتحديد النقاط الأساسية للتفاوض. أكثر من ذلك، فإن المرحلتين مرتبطتان ولا يمكن الفصل بينهما موضوعياً، والغرض من المرحلة النهائية هو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242. وبالنسبة للمرحلة الإنتقالية، فيجب توضيح تعريفها وتحديد سلطتها. كما يجب أن يذكر بوضوح الوضع الجغرافي والولاية القضائية على الأراضي الفلسطينية.

فوق ذلك، فإن سلطة الجانب الفلسطيني هي سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني، وهي تتكون من مجلس فلسطيني منتخب. وسيتم إنتخاب هذا المجلس عبر إنتخابات عامة حرة، وفي ظل إشراف دولي. وسيتولى هذا المجلس حكم كافة الأراضي والمناطق الفلسطينية، بما فيها القدس. ويجب أن تنتقل السلطة إلى سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني، أو الحكومة الإنتقالية، ولكن يجب أن تتوقف أنشطة الإستيطان كخطوة تمهيدية للمرحلة الإنتقالية. كما يتعين تطبيق إتفاقتي جنيف الرابعة ولاهاي. ويتعين أيضاً إنسحاب القوات العسكرية للحكومة الإسرائيلية وإزالة الإدارة المدنية لإسرائيل، على أن يتم نقل السلطة إلى الجانب الفلسطيني تحت إشراف دولي.

كانت تلك هي ردود الجانب الفلسطيني على الأوراق الإسرائيلية.

قضية الإبعاد والولايات المتحدة

دعني هنا أتحدث عن إجتماع الوفد الفلسطيني مع الجانب الحكومي الأمريكي. في الجولة الثامنة من المفاوضات، عقدت ثلاثة إجتماعات هامة مع الجانب الحكومي الأمريكي، إثنان من الإجتماعات الثلاثة كانا مع الرئيس الأمريكي بوش في البيت الأبيض، و إنعقد الإجتماع الأول مع الرئيس بوش في 17 كانون أول حين التقى بوش مع كل أعضاء الوفود المشاركة في المفاوضات.

ترأس الوفد الفلسطيني السيد حيدر عبد الشافي. وركزت كلمته في هذا الاجتماع على الأثر الذي فرضه الإبعاد الجماعي على مفاوضات السلام كلها، وصعوبة أن يجلس الوفد الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات بينما تتواصل إجراءات الإبعاد. كما طلب من الرئيس بوش ان يبذل أقصى جهد بكلي يتوصل إلى إعادة المبعدين إلى وطنهم.

أعرب الرئيس بوش عن وجهة نظره المضادة للإبعاد، واعدأ أن يعمل على إعادة المبعدين. كذلك ذكر الرئيس بوش المغزى الرمزي للترحيب بالوفد الفلسطيني في البيت الأبيض.

إنعقد إجتماع ثان بالبيت الأبيض في 18 كانون أول، بعد يوم واحد من الإجتماع الأول. في هذا الاجتماع ترأس الوفد الفلسطيني السيد فيصل الحسيني. وبينما إقتصر الاجتماع الأول على أعضاء الوفد المفاوض فقط، دون مشاركة ممثلين عن القدس أو الشتات، فقد ضم الاجتماع الثاني ممثلين فلسطينيين من القدس ومن داخل الأراضي المحتلة ومن الشتات.

وتركزت المناقشات في الاجتماع على مشكلة الإبعاد الجماعي للشعب الفلسطيني، القضية الأكثر سخونة في ذلك الوقت. وطلب الجانب الفلسطيني، بقوة، من الولايات المتحدة أن تعمل على إعادة المبعدين، مستخدمة نفوذها القوي. وفي الاجتماع أيضاً طالب الوفد، بطلب خطي، بضرورة إعادة فتح الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية. إضافة لذلك، طالب الوفد بأن تقدم الولايات المتحدة وعوداً، بما أكدته للجانب الفلسطيني، خاصة المتعلق منها لأنشطة الإستيطان الإسرائيلي وبالقدس.

أكد الرئيس بوش أهمية مواصلة مفاوضات السلام وعبر أيضاً عن إعتزاهم بذل الجهود لإعادة المبعدين.

ويمكن تلخيص مضامين الجولة الثامنة كما يلي:

رغم كل شيء، إتسمت الجولة الثامنة بأنها الأقصر منذ إنتخاب رابين. إذ لا يتعدى الوقت الذي إستغرقتة المحادثات سوى ستة أيام فقط. وإتسمت، هذه الجولة،

أيضا بعدم إنعقاد أي إجتماع غير رسمي. وذلك لأن الجانب الإسرائيلي قرر عدم عقد أي إجتماعات غير رسمية كتعبير عن الإحتجاج على الإجراء الفلسطيني بتقليل عدد أعضاء الوفد.

في جولة المحادثات هذه، تكرر الجانب الأكبر من الوقت لمناقشة مشروع جدول الأعمال، وتركزت النقاشات بشكل خاص على البنود الجوهرية مثل هدف المفاوضات، والأطر المرجعية لها. وقد تكشف، خلال هذه الجولة، أن الجانب الإسرائيلي يوظف تكتيكات متنوعة لكي يتجنب المطالب الفلسطينية. ويمكن القول، أنه رغم مناوراتهم في المناقشات من خلال إستخدام كلمات كثيرة من تلكم الواردة في رسالة الدعوة، فقد كان جلياً تماماً أنهم يهدفون إلى تأجيل كل القضايا إلى المرحلة النهائية.

أصر الإسرائيليون على خيارهم السياسي، وهو عرقلة كل إمكانية لإقامة كيان سياسي فلسطيني. ويظهر ذلك بوضوح في خططهم لتقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كذلك كان إجراء الإبعاد القضية الأساسية لعدة أيام من المفاوضات، وفي مرحلتها النهائية توقفت نتيجة للإبعاد، إلا أنه أتضح أن الأمر الهام كان بذل الجهود لإزالة كافة العقبات. وتم التأكيد على نحو خاص على ضرورة مواصلة الجهود لتحقيق عودة كل المبعدين من خلال التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 799. كان هذا، بإختصار، هو محتوى الجولة الثامنة من المفاوضات.

الفصل الرابع

المفاوضات المتعدد الأطراف

لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط

القسم الأول

الموقف الأساسي الفلسطيني في المفاوضات المتعددة الأطراف

منع دخول قاعة المؤتمر

إنعقدت المفاوضات المتعددة الأطراف، المؤتمر الإقليمي لمؤتمر سلام الشرق الأوسط، في موسكو يومي 28 ، 29 كانون ثاني 1992. وشاركت دول كثيرة، إلى جانب الدول المعنية مباشرة، مثل الولايات المتحدة وروسيا اللتين رأستا المؤتمر، ودول أوروبا الغربية وكندا والصين، وكذلك شاركت اليابان.

تشكلت في هذه المفاوضات المتعددة الأطراف خمس مجموعات عمل

لكي تناقش بشك ل منفصل المشكلات المتعلقة بكل قضية وهي:

1- موارد المياه وتوزيعها.

2- الأمن والحد من التسليح.

3- التنمية الإقتصادية على المستوى الإقليمي.

4- البيئة.

5- مسألة اللاجئين الفلسطينيين.

وقد أضيفت مسألة اللاجئين الفلسطينيين في وقت لاحق من الإجتماع إذ

أنها لم تكن مقترحة في بدايته.

وقد مُنع الوفد الفلسطيني، الذي وصل موسكو قبل 28 كانون ثاني

لحضور المحادثات المتعددة، من دخول قاعة المؤتمر نتيجة وجود مشكلة تتعلق

بالتمثيل الفلسطيني.

وعلى غرار المحادثات الثنائية. ألحت إسرائيل بشكل متواصل على أن يقتصر تشكيل الوفد الفلسطيني على اللذين هم من داخل الأراضي المحتلة، مع إستبعاد فلسطيني القدس. وأيدت الولايا المتحدة، الرئيس المشارك للمؤتمر، هذا الموقف.

على العكس من ذلك، أصر الجانب الفلسطيني أن حق تقرير تشكيل الوفد يعود إليهم، ويجب أن لا يتدخل فيه أحد، وأن الوفد يجب أن يضم مفاوضين من داخل الأراضي المحتلة، بما فيها القدس بالطبع، وكذلك فلسطيني الشتات. وذلك لأن أغلب جدول أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف يرتبط على نحو خاص بمصالح دول كثيرة، بينما جدول الأعمال الرئيسي للمفاوضات الثنائية يرتبط بقضايا نقل السلطة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

باختصار فإن القضايا في المفاوضات المتعددة الأطراف لا تقتصر على فلسطيني الداخل وحدهم، خاصة القضايا المتعلقة بمشكلكتي اللاجئين وموارد المياه. في البداية، وتحت وطأة الضغوط من إسرائيل، وضت الولايات المتحدة، الرئيس المشارك للمؤتمر، تلك المطالب التي قدمها الجانب الفلسطيني. ولكن نتيجة إصرار الوفد الفلسطيني ومثابرتة كان عليهم الإعراف ببعض هذه المطالب. وتحديداً أمكن للوفد الفلسطيني أن يضم ممثلين من الأراضي المحتلة وممثلين من الشتات في مجموعة العمل المتعلقة بالتنمية الإقتصادية ومجموعة العمل المتعلقة باللاجئين. ولكن فلسكيني الشتات حُرموا ومنعوا من المشاركة في مجموعات العمل الخاصة بموارد المياه والبيئة وفي لجنة التسيير لكافة أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف. كذلك حُرم الوفد الفلسطيني كلية من المشاركة في مجموعة العمل المتعلقة بالأمن والحد من التسلح. ولكن، ورغم كل المنغصات، ظل الجانب الفلسطيني ثابت في سياسته القائمة على مواصلة بذل الجهود ليحصل على تمثيل أوسع وأكمل، وظل يواصل كفاحه لتحقيق ذلك.

موقف الدول المشتركة في المفاوضات المتعددة الأطراف

قبل الخوض في صلب المضامين التي إحتوتها المفاوضات المتعددة الأطراف، أعتقد أنه من الضروري تحليل فهم عدونا وتقديراته وخططه، وتحليل فهم القوى الأخرى وتقديراتها وخططها. بعبارة أخرى، حيث أننا بدأنا معركة السلام هذه كواحدة من معاركنا السياسية الرئيسية، فيجب علينا أن نستخدم تكتيكاتنا وإستراتيجياتنا بفاعلية. خاصة أن الطرف المصاحب للعملية بأكملها ليس طرفاً فلسطينياً موافقاً، وهو ليس كذلك أيضاً بالنسبة لأصدقائنا وحلفائنا.

وبناء على ذلك، سنبدأ بالفهم والتقديرات والخطط الإسرائيلية.

تخطط إسرائيل في المفاوضات المتعددة الأطراف للوصول إلى الأهداف

التالية:

- 1- تطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية. وذلك على مستوى الشعوب والتجارة والمال؛ أي حرية التجارة والسياحة والمشروعات الإقتصادية وتبادل المعلومات وإقامة أجهزة ومجالس مشتركة للتنمية الإقتصادية. وكذلك التطبيع في مجالات المياه والبيئة والأمن والحد من التسلح. إنها تهدف إلى التوصل إلى إقامة علاقات سياسية دبلوماسية بين الدول العربية من جانب وإسرائيل من جانب آخر. أعني التوصل إلى هذه العلاقات قبل تحقيق سلام وحل شامل للقضية الفلسطينية.
- 2- فصل أو عزل قضية اللاجئين عن القضية الرئيسية. أي التعامل مع قضية اللاجئين وكأنها مجرد مسألة إنسانية يمكن حلها فقط من خلال تحسين ظروف المعيشة، أي من خلال إستبدال مخيمات اللاجئين بمساكن مناسبة، أو عبر المساعدات الإقتصادية.

3- تقسيم الشعب الفلسطيني إلى فئات مختلفة. أي التفرقة بين الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها، ثم فرز منهم في الداخل إلى فلسطينيي الضفة الغربية، وفلسطينيي قطاع غزة. ومن ثم إجراء إنتخابات الحكم الذاتي. وطبقاً لفهمهم سيكون ذلك هو الشكل النهائي للتسوية. وبدلاً من إتباع مرحلة إنتقالية ومجالس إنتقالية يحاولون حل المشكلة على هذا النحو.

ثانياً، أود الآن أن نتفحص الفهم الأمريكي للقضية. ليست هناك حاجة إلى القول أن الولايات المتحدة بعد إنتهاء عصر الحرب الباردة و إنهيار الإتحاد السوفيتي أصبحت صانع القرار الرئيسي في السياسات الدولية على المستوى الدولي. وبصفة عامة، وفي الشرق الأوسط كمنطقة إهتمام إستراتيجية بصفة خاصة، تحاول الولايات المتحدة التي أشعلت حرب الخليج بقواتها العسكرية أن تستمر في نفوذها في المنطقة. وهي تحاول حماية مصالحها في سوق الإستهلاك الضخمة بالمنطقة وأن تضمن تدفق البترول بأسعار مناسبة.

إن السياسات التفصيلية للولايات المتحدة لتحقيق الأمن و الإستقرار والتعايش والسلام في المنطقة هي لا شك سياسات لا تلتقي تماماً مع السياسات الإسرائيلية. ولكن المؤكد أيضاً أنها تضع إسرائيل في مكانة خاصة. كما أن السياسات الأمريكية في المنطقة لا تلتقي مع سياسات الدول العربية، رغم حدوث بعض التغييرات في هذا الصدد بعد حرب الخليج. كذلك فمن المؤكد أنها لا تلتقي مع السياسات الفلسطينية. فهم لم يضعوا القضية الفلسطينية في إعتبارهم وسياساتهم إلا مؤخراً.

ثالثاً، أود الإشارة إلى فهم ورؤى القوى الدولية الأخرى. وهم بالتحديد روسيا والمجموعة الأوروبية والصين واليابان. وتتميز هذه الدول بكونها أقل من الولايات المتحدة تحالفاً أو تعاوناً مع إسرائيل، وبالتأكيد فإن فهمهم يرتبط أكثر بالقضية العربية والفلسطينية على نحو خاص. وهم يتخذون موقفاً واضحاً نحوها.

فيما يتعلق بهذه النقطة، فمن الضروري وضع موقف إسرائيل العنيد نحو هذه الدول في الاعتبار. مثل إعتراض إسرائيل على مشاركة المجموعة الأوروبية واليابان في مجموعة عمل الأمن والحد من التسليح.

تكتيكات الجانب الفلسطيني

النقطة الرابعة هي الموقف والفهم الفلسطيني. فبوضع كافة المواقف والرؤى السابقة في الاعتبار، وفهم المواقف خاصة بعد حرب الخليج والأخذ في الحسبان حالة توازن القوى على المستوى العالمي، وصل الفلسطينيون إلى قرار المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف، وأملى الوضع على الفلسطينيين أن يتخذوا التكتيكات السياسية التالية:

- 1- العمل الشاق لتشكيل موقف عربي موحد وتضامن عربي حقيقي يضع القضية الفلسطينية في قلب كل القضايا العربية الأخرى.
- 2- العمل على إجراء إتصالات وثيقة مع القوى الفاعلة على المستوى الدولي، وهي الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين، وذلك باستخدام كافة الوسائل.
- 3- دعم الوحدة الوطنية الفلسطينية.
- 4- رسم خط واضح للمواقف والسياسات والإستراتيجيات والتكتيكات الفلسطينية. وإيضاحها في كل جولة من المفاوضات سواء الثنائية او المتعددة الأطراف. والوضع نفسه في حالة كل مجموعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، وأن يتم ربط المسارين الثنائي والمتعدد معاً.

القسم الثاني

إجتماعات مجموع العمل في المفاوضات المتعددة الأطراف

إسرائيل المدافعة، فلسطين المهاجمة

بدأت الجولة الأولى من إجتماعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف من أول أيار 1992 وحتى منتصفه بإجتماع في جنيف حول موارد المياه، وآخر في واشنطن حول الحد من التسلح، وثالث في بروكسل حول التنمية الإقتصادية، و إجتماع رابع في طوكيو حول البيئة و إجتماع خامس في أوتاوا حول مشكلات اللاجئين. وشاركت في تنظيم الإجتماعات الخمس، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا راعيتي المؤتمر، كل من اليابان والمجموعة الأوروبية وكندا.

وهنا، أود أن أعرض التقييم الفلسطيني لإجتماعات مجموعات العمل تلك. بداية ، كان موقف الجنب الفلسطيني المشارك في إجتماعات مجموعات العمل هو أنهم يستطيعون شن معركة هجومية قوية بالمشاركة الفعالة في أنشطة الإجتماعات. وذلك من خلال التعبير عن وجهة النظر الأساسية للجانب الفلسطيني ف يكل إجتماع تعقده مجموعات العمل هذه.

في الوقت نفسه، كان موقف الجانب الإسرائيلي سلبياً. فقد إتخذوا موقفاً دفاعياً. بل يمكن القول أنهم قاطعوا المحادثات وبالتالي تغيّبوا عن إجتماعات مجموعات عمل المسألة الإقتصادية ومسألة اللاجئين، كذلك أظهروا الموقف السلبي في مجموعة العمل الخاصة بـموارد المياه وفي لجنة التسيير. كما إعترضوا على مشاركة المجموعة الأوروبية في مجموعة عمل الأمن والحد من التسلح. فوق ذلك، فقد إعترضوا على انضمام الأمم المتحدة لأي من مجموعات العمل هذه.

لقي إصرار الجانب الفلسطيني على الربط بين المحادثات الثنائية والمتعددة موافقة أغلبية الدول المشاركة في الإجتماعات. وكان الإعتقاد السائد أنه لا يمكن إحداث أي تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف دون تحقيق تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية.

كذلك أثار الجانب الفلسطيني، بقوة قرار الأمم المتحدة رقم (194)، الذي يتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم أو تعويضهم، فقد أكد الجانب الفلسطيني أنه القرار الأكثر جوهرية لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. وأكد الجانب الفلسطيني أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هذه يجب التعامل معها كقضية سياسية وليست مجرد مسألة إنسانية. ثم شدد الجانب الفلسطيني على ضرورة وأهمية عودة كل الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم وأصبحوا لاجئين. وقد أيدت كافة الدول العربية ما قام به الطرف الفلسطيني بهذا الصدد، وكذلك لقي التأييد من كل من فرنسا وبريطانيا والصين.

وفي إجتماعات مجموعتي عمل البيئة وموارد المياه أوضح الجانب الفلسطيني الوضع التالي: إن السيادة يجب أن تكون للشعب الفلسطيني على كامل الأرض والمناطق و كافة الموارد الطبيعية، وأن بتوافق ذلك مع حق تقرير المصير بشكل مستقل إقتصادياً وسياسياً.

يجب ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة منظمات وطنية في المجالات الإجتماعية والإقتصادية، بعيداً عن قيود الإحتلال والقوانين المتعلقة به أو التدخلات المتعددة. وعودة الموارد الطبيعية المسروقة من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سيعود الفلسطينيون، وتأكيد الحق في هذه الموارد سواء الموارد تحت الأرض أو فوقها. كما يجب التصرف بشأن المياه المسروقة من نهر الأردن قبل الدخول إلى المجالات ومراحل التعاون الإقليمي.

في إجتماع مجموعة عمل التنمية الإقتصادية أثار الجانب الفلسطيني مشكلات تتضمن ظروفاً إجتماعية و إقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا حاجة إلى القول بأن المشكلات الإقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تُعزى إلى السياسات والإجراءات التي إتخذتها وتتخذها إسرائيل. وفي ظل هذه الظروف اقترح الجانب الفلسطيني برنامجاً للتنمية الإقتصادية داخل الأراضي المحتلة. وأوضح أن هدف البرنامج ومستواه يجب أن يكون مطلباً مسبقاً لتنفيذ أي تعاون إقليمي، ومن الضروري أن يعطي أولوية في التنفيذ.

العلاقة بين المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف

أثار الجانب الفلسطيني في إجتماعات مجموعات العمل، إضافة إلى إيضاح موقف الجانب الفلسطيني، فكرة إنشاء مجموعة عمل حول القدس. وفعل ذلك من أجل حماية الوضع الديموجرافي للقدس ولوقف المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحيطة بها.

وأثار الجانب الفلسطيني كذلك فكرة إنشاء مجموعة عمل لحقوق الإنسان. وذلك بشكل رئيسي لإثارة مشكلة حقوق الإنسان الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي الوقت نفسه للدفاع عن هذه الحقوق سواء بالنسبة للأراضي المحتلة أو الأراضي العربية الأخرى. و أوضح الوفد الفلسطيني، على نحو خاص، بعض الإجراءات التعسفية والمخاطر البيئية التي ترتكبها إسرائيل، مثل سرقة الموارد ومصادرة الأرض وأنشطة الإستيطان و إنتهاك حقوق الإنسان ومصادرة موارد المياه، والآثار الخطيرة والهامة المتعلقة بالهجرة اليهودية، وتلوث البيئة، والمخاطر التي تسببها المفاعلات الذرية الإسرائيلية.

بشكل إجمالي، أكد الوفد الفلسطيني أهمية مشاركة الأمم المتحدة وتدخلها. ووضع ذلك كإطار مرجعي في إجتماعات مجموعات العمل، و ثم التخطيط للإستفادة من خبراء الأمم المتحدة في كل مجال. كذلك، شدد الوفد الفلسطيني على معنى غياب سوريا ولبنان عن إجتماعات مجموعات العمل. إذ بالنسبة لعملية مفاوضات السلام بأكملها، من الأهمية والضرورة بمكان أن تشارك الدولتان المعنيتان في إجتماعات مجموعات العمل، وأبدت الغالبية العظمى من الدول المشاركة قبولاً وتأييداً للموقف الفلسطيني هذا.

بالمناسبة، أرسل الجانب الفلسطيني وفداً لحضور إجتماع لجنة الأمن وحظر التسليح، رغم منعه من الحضور وحرمانه من ذلك الحق. إذ رفض المنظمون هناك السماح للوفد الفلسطيني من دخول قاعة المؤتمر وحرموه من ذلك الحق. لكن الوفد الفلسطيني تبادل وجهات النظر، خارج قاعة الإجتماعات، مع كل المشاركين

والممثلين للدول المشاركة، بما فيها الوفد الأمريكي. وشرح الوفد أهمية مشاركته في إجتماع مجموعة العمل تلك.

شئ آخر يمكن إضافته هنا هو أن الوفد الفلسطيني أكد أهمية تنشيط لجنة التسيير، وضرورة تقديم تقرير حول المحادثات الثنائية إلى هذه اللجنة، مؤملين من خلال ذلك في أن يتمكن أكبر عدد ممكن من الناس من الإنضمام للمحادثات الثنائية بشكل مباشر أو غير مباشر. وأبدى الجانب العربي رد فعل إيجابي، وكذلك كانت ردود أفعال المجموعة الأوروبية واليابان والصين. وأمّلت كل هذه الدول في مشاركة أكثر فعالية بالمفاوضات المتعددة الأطراف، لكن الوفد الأمريكي، في تلك المرحلة، لم يبد أية إستجابة إيجابية مع الفكرة. غير أن الباب ظل مفتوحا حول هذه المسألة.

يمكن إيجاز إستراتيجية الطرف الفلسطيني في المفاوضات المتعددة الأطراف بأنه يجب عدم إحراز أي نتيجة جوهرية في المفاوضات المتعددة قبل تحقيق نتائج أو تقدم واضح وملموس في المفاوضات الثنائية. تم ذلك لتحديد مضامين النقاش في الجلسات العامة لإجتماعات مجموعات العمل. وتم إنجازه كذلك من خلال تقليل النقاش بقدر المستطاع حول تشكيل لجان فرعية أو خاصة بهدف تيسير وتسريع عمل مجموعات العمل. ويمكن القول أن القصد منه كان تحديد القضايا المبدئية، في هذه المرحلة، بدلا من الدخول والضياع في التفاصيل.

إن المفاوضات المتعددة هي جزء واحد من عملية السلام المتكاملة كلها. وهي ليست مجالاً لمبارزات لمتقنين ولا مجالاً لتقديم الأبحاث العلمية و الأكاديمية. لكن بعض الوفود شددت بحماس على النقاط الأكاديمية التي تتضمنها المفاوضات المتعددة الأطراف. وفي رأينا أنه إذا كان الوضع كذلك فإن أية جامعة في العالم يمكنها أن تضع بحثاً أكاديمية وعلمية ممتازة بأفضل مما ستفعله مجموعات العمل في المفاوضات المتعددة الأطراف.

الأمر الواضح، في هذه المرحلة من إجتماعات مجموعات عمل المتعددة، هو المشاركة الجوهرية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد رأس الوفد الفلسطيني في

لجنة التنمية الإقتصادية الدكتور يوسف صايغ الذي كان عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني منذ تاريخ إنشائه. وكذلك فإن السيد زين مياسي، أحد أعضاء الوفد، هو مهندس ورجل أعمال فلسطيني معروف. كما ترأس الوفد الفلسطيني في لجنة اللاجئين الدكتور إيلي صنبر، وهو أيضاً عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، ورئيس تحرير مجلة متخصصة حول القضية الفلسطينية. وشارك أيضاً الدكتور محمد حلاج عضو المجلس الوطني.

وأشرف على إجتماعات العمل هذه كلها السيد أبو علاء، المكلف بالإشراف على المحادثات المتعددة بأكملها. وقد أشرف أبو علاء، عضو المجلس المركزي الفلسطيني، على الوفود الفلسطينية في سلسلة الإجتماعات التي عقدت في فيينا وطوكيو ولشبونة، وكان المرجع السياسي للوفد الفلسطيني في جميع إجتماعات مجموعات عمل المتعدد. لم يكن ذلك سراً، على الإطلاق، والحق أن كل المشاركين في مجموعات العمل كانوا يعلمون بذلك. ولا حاجة إلى القول أن القيادة الفلسطينية، والرئيس عرفات تحديداً، هي التي أشرفت على الوفود الفلسطينية، وأنها كانت مصدر القرارات، عبر الإتصالات المباشرة واليومية.

القسم الثالث

إجتماعات مجموعات العمل للجولة الثانية

إحراز تقدم في الجولة الثانية

بدأت الجولة الثانية لإجتماعات مجموعات العمل التابعة للمحادثات المتعددة في منتصف أيلول 1993 و إنتهت في بداية كانون أول. وعقدت الإجتماعات كالتالي : موارد المياه في واشنطن، والأمن والحد من التسلح في موسكو، والبيئة في لاهاي، والتنمية الإقتصادية في باريس، واللاجئون في أوتوا. كذلك إنعقدت لجنة التسيير يومي 3، 4 كانون أول بلندن.

دعنا نبدأ بالسّمات العامة لمحمل إجتماعات مجموعات العمل في الجولة الثانية من المباحثات مقارنة بالإجتماعات الأخرى وهي الإفتتاحية في موسكو و إجتماعات الجولة الأولى.

أولاً، حدث تصحيح جزئي للتمثيل الفلسطيني في مجموعات العمل ولجنة التسيير للمحادثات المتعددة. بحيث أصبح الوفد الفلسطيني يضم فلسطينيين من داخل وخارج الأراضي المحتلة.

ثانياً، تمت مشاركة الأمم المتحدة في كافة مجموعات العمل الخاصة بالمفاوضات المتعددة، ما عدا لجنة التسيير.

وجاءت مشاركة الأمم المتحدة نتيجة لمطالب فلسطينية وعربية، بهدف إعطاء المفاوضات نوعاً من الغطاء الدولي والشرعية. كما أن قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية العربية والفلسطينية، ستصبح جزءاً من المعايير المرجعية لعملية السلام. ويمكن نقل القضية بمجملها إلى مؤتمر دولي. بمعنى أنه إذا إستمرت الجهود في هذا الإتجاه نفسه فستكون هناك إمكانية لتحقيق ذلك.

ثالثاً، شارك البنك الدولي في كافة مجموعات العمل. وقبل البنك الدولي، للمرة الأولى، التعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. في الماضي تجنب البنك الدولي الإهتمام او التعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورفض في كل تقاريره

ذكر هذه المنطقة "كأراضي محتلة". وهذا يعني أنه منذ إحتلت إسرائيل المنطقة 1967 رفض البنك الدولي ذكر المنطقة باعتبارها أراضي محتلة في كل تقاريره ومطبوعاته ودورياته.

وفي هذا الصدد، وافق البنك الدولي في الجولة الثانية من المحادثات المتعددة على التعامل مباشرة مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودرس الموقف بأكمله للإقتصاد الإقليمي وخصص في دراسته فصلاً متميزاً عن الأراضي الفلسطينية المحتلة.

رابعاً، شاركت المجموعة الأوروبية في إجتماع لجنة الحد من التسلح للمرة الأولى.

خامساً، كان التنسيق العربي جيداً في هذه الجولة من المباحثات.

سادساً، جرت إتصالات وثيقة بين الجانب الفلسطيني وكل المشاركين والدول المشاركة، قبل وأثناء وبعد إجتماعات مجموعات العمل، بما فيها راعيي المؤتمر الولايات المتحدة وروسيا.

سابعاً، قبلت هذه الجولة من المباحثات، على نطاق محدود للغاية، الأفكار الفلسطينية حول إعطاء أولوية للقضية الفلسطينية. كذلك قبلوا فكرة أهمية تقوية الدعم المادي للأراضي الفلسطينية المحتلة، في مسيرة التنمية الإقتصادية، و الإجتماعية، لكي يتم تخليص الأراضي الفلسطينية من الوضع الإقتصادي المتدهور الذي يعاني منه الفلسطينيون على مدى سنوات الإحتلال الإسرائيلي الطويل.

ثامناً، ترتبط هذه النقطة بطريقة مشاركة إسرائيل في كافة إجتماعات مجموعات العمل. فقد قبلوا للمرة الأولى المشاركة في إجتماعات مجموعتي عمل اللاجئين والتنمية الإقتصادية. بيد أن ثمن قبولهم كان منع رئيس الوفد الفلسطيني من حضور إجتماعات مجموعة العمل.

تاسعاً، رفضت طل كم سوريا ولبنان المشاركة في إجتماعات مجموعات العمل، وقاطعتها. وذلك لتمسكها بضرورة أن تكون المحادثات الثنائية هي محور عملية السلام الجارية، وما دام لا يوجد أي تقدم في المفاوضات الثنائية بعد، فإنهما

لا تستطيعان ولن تشتركان في إجتماعات مجموعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف.

عاشراً، تم التوصل إلى إتفاق، حظي بموافقة جزئية، لتنشيط لجنة التسيير. بتحديد أكثر، فقط تمت الموافقة على أن يجري عمل لجنة التسيير على أساس تقارير العمل الخاصة بالإجتماعات السابقة لمجموعات العمل التي إنتهت لتوها من الإنعقاد، وصياغة الخطط للإجتماعات المقبلة. لكن فكرة الطرف الفلسطيني المطالبة بتقديم تقرير من راعي المؤتمر للجنة التسيير حول التقدم في المحادثات الثنائية لم تقبل، رغم الجهود الفلسطينية لتمريرها.

أخيراً، لم تقبل أيضاً فكرة الجانب الفلسطيني حول تشكيل مجموعتي عمل، إحداها حول القدس، و الأخرى حول حقوق الإنسان، حيث رفضها الجانب الإسرائيلي. بيد أنه خلال لإجتماع لجنة التسيير كله، أيدت الدول العربية والمجموعة الأوروبية المطلب الفلسطيني تأييداً كاملاً.

ما سبق، هو مقارنه بين الجولة الأولى والثانية من المفاوضات المتعددة الأطراف.

مصادر المياه

جزء هام من حق تقرير المصير

عبر الوفد الفلسطيني، في كل إجتماعات مجموعات العمل عن الموقف الفلسطيني الثابت، الذي ركز على النقاط التالية:

أولاً، إن الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى هو السبب الرئيسي للتوتر. وأنه لن يكون هناك أمن، سلام أو تعاون دون إنهاء الإحتلال.

ثانياً، إن منظمة التحرير الفلسطينية هي القيادة للشعب الفلسطيني وهي الممثل الشرعي والوحيد له. وأن المنظمة وحدها تملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني أو التحدث بإسمه. وأن لها الحق في تعيين الوفود التي تمثل الشعب الفلسطيني. أكثر

من ذلك، إن الظروف الجائرة و المجحفة للغاية المفوضة على الوفد الفلسطيني يجب أن تنتهي على الفور.

ثالثاً، كشف الوفد الفلسطيني طبيعة السياسات الإسرائيلية وغيرها من الممارسات العسكرية الإسرائيلية المختلفة. وأن مسألة الإستيطان الإسرائيلي سوف تؤدي إلى مخاطر هدامة تجاه كافة جهود السلام. وأن إسرائيل تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني بشكل رهيب.

رابعاً، الموقف الفلسطيني الجوهرى هو أن محادثات السلام تمثل عملية واحدة. وقد أكد الوفد الفلسطيني بشكل ثابت أن محادثات السلام تتكون من جزئين: الجزء الثنائى، والجزء المتعدد الأطراف. بيد أنه شدد بقوة على أن المحادثات المتعددة ليست عملية مستقلة، وأن التقدم في المحادثات المتعددة يجب أن يكون مشروطاً بتقدم جوهرى في المحادثات الثنائية. وأن المحادثات الثنائية هي محور جهود السلام الجارية. ويمكن القول، أن المحادثات الثنائية هي المحرك للنتائج الجوهرية.

خامساً، بيّن الطرف الفلسطيني أن المحادثات المتعددة لا يمكن ان تحقق أي تقدم دون تأكيد النقاط التالية:

- 1- إستعادة حق الشعب الفلسطيني في السيطرة التامة على أراضيه ومناطقه وموارده الطبيعية، بما فيها موارد المياه.
- 2- ضمان حق الشعب الفلسطيني في إتخاذ قرارات وطنية و إقتصادية، وكفالة حقه في إقامة وصياغة برامج تنمية إقتصادية و إجتماعية للوفاء بالإحتياجات الفلسطينية.
- 3- ضمان حق الشعب الفلسطيني في إقامة مؤسسات وطنية مستقلة في كل مجال.

* * *

الآن، أحب أن أتحدث عن مجموعات العمل، واحدة بعد الأخرى، مراجعاً الوضع في كل مجموعة عمل في الجولة الثانية من المحادثات.

أولاً، لجنة موارد المياه. لقد عُقدت مجموعات العمل هذه في وزارة الخارجية الأمريكية بواشنطن. وشارك في إجتماعاتها 117 شخصاً من 35 دولة، وقُدمت خلالها 24 ورقة من إحدى عشرة دولة. خمس منها قدمها الوفد الفلسطيني. وكانت أكثر الأوراق الخمس أهمية تلك الورقة التي عبرت عن الموقف الفلسطيني التفاوضي. وقد أصبحت هذه الورقة محور النقاش في ذلك الإجتماع.

وقد تجنب الوفد الفلسطيني، هذه المرة أيضاً، الدخول في تفاصيل القضايا مثل إقامة مجموعات عمل فرعية أو ما شابه ذلك. وبذلك تجنب الوفد الفلسطيني تحقيق مزيد من التقدم في المحادثات المتعددة قبل تحقيق تقدم جوهري في المحادثات الثنائية.

طرح الوفد الفلسطيني، للتأكيد على أنه لن يتحقق سلام بأي حال يتم فيه تجاهل القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

أولاً، بالنسبة للشعب الفلسطيني، إن قضية المياه لها القدر نفسه من الأهمية الموجه للأرض. وبأي حال، فإن أية صيغة تستبعد حق الفلسطينيين في المياه الفلسطينية مرفوضة من الشعب الفلسطيني.

ثانياً، إن حقوق المياه للفلسطينيين هي جزء لا يتجزأ من حق الفلسطينيين في تقرير المصير ولها معنيان تحديداً: أحدهما يتعلق بالحق السياسي والآخر بالحق الإقتصادي.

ثالثاً، إن مشروعات التعاون المتعلقة بموارد المياه في المنطقة لا يمكن أن تتحقق دون الاعتراف بحقوق المياه للفلسطينيين أياً كانت خطط التعاون.

أثناء إجتماع هذه اللجنة تمكن الوفد الفلسطيني من كشف الظروف المحيطة بسرقة موارد المياه في فلسطين من خلال الأرقام. وأوضح الوفد أيضاً معدل إستهلاك المياه المسموح به للفلسطينيين مقارنة بالمعدل المسموح به للإسرائيليين.

الإحتلال الإسرائيلي يعرقل التنمية الاقتصادية

كان الإجتماع الثاني هو الإجتماع الخاص بمجموعة عمل التنمية الاقتصادية. وقد إنعقد في وزارة الخارجية الفرنسية في باريس.

إتسم هذا الإجتماع بمشاركة الجانب الإسرائيلي، للمرة الأولى، بعد أن كانوا قاطعوا الجولة السابقة من المحادثات، التي إنعقدت في بروكسل في أيار 1992. وكان سبب مقاطعتهم تلك هو أ، نصف الوفد الفلسطيني تكون آنذاك من فلسطينيين من الشتات.

إتسم هذا الإجتماع بمشاركة الأمم المتحدة. وهذا يعني أن تلعب الأمم المتحدة دوراً إيجابياً خلال عملية السلام كلها. ويظهر أيضاً أن قرارات الأمم المتحدة تراقب هذه الشرعية أو تتبنى آلية لدعمها.

مرة أخرى طالب الوفد الفلسطيني، في الورقة الخاصة بتحديد موقفه، بالمطالب التالية: ضرورة تصحيح تشكيل الوفد الفلسطيني. وبتحديد أكثر ، ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام بأكملها. كذلك طالب الوفد بأن يشارك فلسطينيون من القدس ومن الشتات ليس فقط في المحادثات المتعددة الأطراف وإنما في المحادثات الثنائية أيضاً. فوق ذلك، طالب الوفد بإنشاء مجموعتي عمل جديدتين.

تعرض ورقة الموقف التي قدمها الوفد الفلسطيني وجهات نظر واسعة وخطوطاً عريضة للشعب الفلسطيني كله. والمسألة هي أن رخاء وتنمية هذه المنطقة سوف يتحقق ولكن لعد أن تتدعم ركائز السلام، وبعد أن تحقق محادثات السلام تقدماً ويحل سلامٌ شاملٌ ودائمٌ في المنطقة.

ولكن هناك عقبات هائلة تقف في سبيل الشعب الفلسطيني وتمنعه من المشاركة في التعاون والتنمية الاقتصادية في تلك المنطقة فالإقتصاد الفلسطيني مشلول ومفتت للغاية، بفعل السياسات الإسرائيلية، ولكونه يرزح تحت وطأة الإحتلال الإسرائيلي منذ أمد طويل.

لذلك يجب البدء بالتخلص من العقبات. ولكي يحدث ذلك ينبغي إعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة. بعبارة أخرى، لكي يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في إتخاذ قرارات تتعلق بالإقتصاد، من خلال صياغة القوانين وإنشاء المؤسسات؛ يجب ضمان حقوق الجانب الفلسطيني لتمكينه من تحقيق تنمية تشبع إحتياجات الفلسطينيين.

وبالنسبة للفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة ينبغي تنفيذ المساعدات الإقتصادية وتقديم الدعم مالياً وفنياً في مجال برامج التعليم وتدريب القوة البشرية. وفي ورقة تحديد الموقف تلك، أثيرت عدة قضايا من بينها، كأولوية، برنامج الإصلاح الإقتصادي، وخطط لمراحل متنوعة، وإجراءات العلاج. وتتضمن الأولوية التي ينبغي وضعها في الإعتبار بقوة، ما يلي: أولاً، تدريب القوة البشرية التي تمثل عنصراً رئيسياً في التنمية الإقتصادية.

ثانياً، الإستثمار في مجموعات صناعية متنوعة على الجانب الفلسطيني. وإعطاء الأولوية لإنشاء بنك فلسطين للتنمية. وبذلك يمكن للبنك أن يصبح مصدراً لتطوير هذه المشروعات والبرامج.

ورغم تفاوت درجة الأهمية، مثلاً، قدمت اليابان مشروعاً حول السياحة في هذه المنطقة. إن المشروع مصمم بحيث يؤمن للسائح أن يجوب بين دول المنطقة دون عقبات ولإيجاد الشروط المناسبة لتطوير السياحة.

مشروع آخر قدمته فرنسا. وهو مشروع إقليمي لتنمية الإقتصاد وتحسين الإتصالات وتطوير وسائل النقل.

كذلك، اقترحت المجموعة الأوروبية مشروعاً يهدف إلى توثيق التعاون بين كل مؤسسة ومنظمة حكومية في هذه المنطقة ونظيرتها في أوروبا، وذلك بهدف تيسير تبادل الخبرة في كل مجال تخصصي.

وقدمت الولايات المتحدة مشروعاً لتدريب الخبراء، والقوى البشرية في المجال الإداري بصفة خاصة. والمشروع مصمم بحيث يدرب الفلسطينيين على الحكم الذاتي الإنتقالي ومنظّماته.

وأثار الوفد الفلسطيني مبدأ تلقي هذه المشروعات علانية. وكان المقصود هو إيضاح أن السلطة المرجعية تقع في أيدي الفلسطينيين. بعبارة أخرى، سيكون للجانب الفلسطيني والمنظمات الفلسطينية السلطة الكاملة والحق في إتخاذ القرار. أيضاً، فإن السلطة المرجعية سوف تسهل البرنامج وتعيين فريق العمل الضروري .

ويعني ذلك تعيين ونشر وتوزيع فرق العمل المناسبة سواء من الأراضي الفلسطينية المحتلة أو من الشتات.

يجب أن يمتد التدريب التعليمي من مجالات معينة مثل المجال الإداري، إلى كل المجالات، خاصة المتعلقة بإستخدام الأراضي. هناك مسائل أخرى ترتبط بمراد المياه، والسلطة القضائية، مثل حق ترسيم الحدود، والضرائب، والجمارك والأمن. وللتعامل مع تلك المسائل يجري إنشاء لجنة فلسطينية عليا بهدف التفاوض مع الولايات المتحدة والدول الأخرى في هذا الشأن.

تغييرات في البنك الدولي نحو فلسطين

قدم البنك الدولي ورقة وعبر عن رؤيته لخطة التنمية المستقبلية في المنطقة. تضمنت الورقة شكلاً لخطة الإصلاح الإقتصادي. وقدم البنك الدولي تقريراً يحوي بعض المشروعات الإقليمية. وتحدث الوفد الفلسطيني طويلاً حول المشروع وذكر النقاط التالية:

في كل التقارير السابقة رفض البنك الدولي التعامل مباشرة مع الشعب الفلسطيني. ويثبت ذلك من خلال أوراقهم التي قدموها إلى إجتماعات لجان العمل. والمسألة هي كيفية التعامل مع هذا النوع من المنظمات التي تتجاهل الطرف الأكثر أهمية وجوهرية بين الأطراف المعنية، وهو الجانب الفلسطيني. لذلك

طلب الوفد الفلسطيني من البنك الدولي إجراء بحث معمق عما يشكل عقبات أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويحتاج هذا البحث، إلى أن يتم تنفيذه، لمشاورات وتنسيق كامل مع الجانب الفلسطيني.

ونتيجة للمناقشات واسعة النطاق، تم تبني الطلب الفلسطيني. ثم بدأ البنك الدولي الإتصال مع الجانب الفلسطيني فور إنتهاء الإجتماع. ويمكن القول أن ذلك يمثل تغييراً نوعياً في تاريخ البنك الدولي من زاوية أنه، أي البنك، فتح الباب للتعامل مع الفلسطينيين.

في الوقت نفسه تواصلت نقاشات مهمة حول فكرة واحدة قدمها الوفد الفلسطيني. وهي تتعلق بإنشاء صندوق لتنمية فلسطيني. أما فكرة إنشاء صندوق عاملي للتنمية في هذه المنطقة فقد طرحتها دول أخرى، لكن الطرف الفلسطيني إستبعد تلكم الفكرة، بل وألغاهها تماماً من توصيات إجتماع مجموعة العمل. ولتفسير ذلك، كان الوفد الفلسطيني يعرض المسألة من زاوية أن هناك عدة صناديق تمويل في المنطقة، مثل الصندوق العربي للتنمية، والصندوق الإسلامي للتنمية. ويبلغ المجموع الكلي لودائعها نحو 280 مليار دولار. بما يعني أنها صناديق ضخمة للغاية، ومن ثم فلا ضرورة لإنشاء صندوق دولي جديد من هذا النوع. فوق ذلك فإن إنشاء صندوق على هذا النحو يُعطي إسرائيل فرصة للتدخل في إطار عمل هذه المنطقة في مجال التنمية الاقتصادية. بعبارة أخرى، إنه يفتح طريقاً أمام إسرائيل للمشاركة، تاركة المحادثات الثنائية على حالها دون تقدم على الإطلاق.

أخيراً، لخص الوفد البريطاني النقاط التي أجمعت عليها مجموعة العمل،

بالتالي:

النقطة الأولى، إن إجتماع مجموعة عمل التنمية الاقتصادية في

المحادثات المتعددة هو جزء هام من جهود عملية السلام كلها.

النقطة الثانية، إن السلام في الشرق الأوسط يقوم على قراري مجلس

الأمن رقمي 242، 338. وأيضاً إن التعاون الاقتصادي ليس بديلاً للسلام، وأن

المحادثات المتعددة لا يمكن أن تكون بديلاً عن المحادثات الثنائية.

النقطة الرابعة، هي ضرورة مراجعة برنامج الأبحاث الذي قدمه البنك الدولي مراجعة شاملة. ويمكن القول أن هذا البرنامج يتعامل مع العقبات و الإحتياجات الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. وضرورة تنفيذ هذا البرنامج طبقاً للمفاوضات والمحادثات مع الجانب الفلسطيني. ومن ثم شهد هذا الإجتماع قبول مشروعين فلسطينيين: الأول، يتعلق ببرنامج تدريب للقادة الفلسطينيين. والثاني، يتعلق بالأبحاث حول التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطلب من البنك الدولي تنفيذه.

إسرائيل ترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين

الإجتماع الثالث، كان إجتماع مجموعة العمل الخاصة باللاجئين. وقد شدد الوفد الفلسطيني في كلمته على النقاط التالية:

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جزء لا يمكن فصله عن القضية الفلسطينية. بل هي تمثل الجانب المهم والجوهري في القضية السياسية. وهذا يعني أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الذي صدر عام 1948 يقدم إطاراً قانونياً لحل عادل. و ينص القرار على حق اللاجئين في العودة. كما أن القرار 237 الذي أصدره مجلس الأمن عام 1967 يؤكد أن الشعب الذي أصبح لاجئاً في هذا العام من حقه مرة أخرى العودة إلى وطنه.

غير أن الجانب الإسرائيلي رفض هذين القرارين وعمد إلى القول بضرورة مراجعة موضوع اللاجئين الفلسطينيين حالة بحالة. بما يعني تطبيق الجانب المتعلق بلم شمل الأسر فقط.

بالطبع، دحض الوفد الفلسطيني السياسة الإسرائيلية الرامية إلى تقسيم اللاجئين الفلسطينيين، وإلى توطينهم خارج فلسطين.

وفي نقابل الكلمة التي ألقاها الوفد الفلسطيني، أعاد الوفد الإسرائيلي تأكيد موقفه مرة بعد أخرى. قالوا إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي قضية مبادلة للسكان

في إطارها. و طبقاً للطريقة التي عبر بها الوفد الإسرائيلي فإن موقفهم يتأسس على فكرة أن الشعب اليهودي جاء إلى إسرائيل من البلدان العربية. لكن هذا الموقف يتجاهل حقيقة أن الفلسطينيين قم طردهم وإبعادهم وأجبروا على أن يصبحوا لاجئين. أي أنهم اجبروا على الرحيل بينما جاء اليهود العرب إلى إسرائيل إستجابة للدعوة الصهيونية، ولأسباب سياسية وغير سياسية. كذلك أكد الجانب الإسرائيلي توجهه الرافض لقرار مجلس الأمن رقم 194 حول قضية اللاجئين.

وهكذا، إنتهى إجتماع اللجنة دون أية نتيجة ملموسة. وتركت جميع النقاط مفتوحة ليتم تحويلها إلى جدول أعمال المشاورات والاجتماعات القادمة.

إجتماع مجموعة عمل الأمن والحد من التسلح

في إجتماع مجموعة عمل الأمن والحد من التسلح لهذه الجولة، لم يسمح للوفد الفلسطيني بالمشاركة. وكما ذكرت من قبل، فإن ذلك تبعاً لقول راعي المؤتمر يعود إلى أن فلسطين ما زالت لا تمثل دولة. ولكن تمت الموافقة على أن يشارك الوفد الفلسطيني بدءاً من الإجتماع المقبل.

إجتماع مجموعة العمل الخاصة بالبيئة

عقد إجتماع مجموعة عمل البيئة، في هذه الجولة في مقر وزارة الخارجية الهولندية. ولن أتحدث عن ذلك الإجتماع في هذا الفصل ولكن سأعود للحديث عنه في الفصل الخامس. وللتذكير أقول بأن الجلسة الأولى من إجتماع مجموعة عمل البيئة قد عُقدت في طوكيو، باليابان.

إجتماع لجنة التسيير

أخيراً، يأتي الحديث عن لجنة التسيير للمحادثات المتعددة الأطراف. حضرت اللجنة إحدى عشرة دولة في قاعة لانكستر هاوس بلندن. وهنا قرئت التقارير من الدول المنظمة لإجتماعات مجموعة العمل ثم تبع ذلك بيانات وكلمات

ومداخلات ومناقشات. وقدمت البيانات وفود دول مثل الولايات المتحدة وفلسطين وإسرائيل. ما يهمني ذكره هنا هو عن الجزء الختامي من جدول الأعمال في لجنة التسيير.

لقد تم التأكيد، بشدة، على مطلب مشاركة لبنان وسوريا اللذين لم يشاركا في المحادثات المتعددة. وأيضاً مراجعة إمكانية مشاركة الأمم المتحدة التي لم تنضم إلى لجنة التسيير.

بالنسبة لتشكيل الوفد الفلسطيني، الذي إقترحه بصفة رئيسية الجانب الفلسطيني، فقد طالبت الدولتان راعيتا المؤتمر من الدول المعنية الإستمرار في المناقشات حول الموضوع.

وفي الوقت نفسه واصلت الدولتان المباحثات عبر التشاور مع المشتركين في المحادثات الثنائية، وذلك فيما يتعلق بتقديم تقرير عن التقدم في المحادثات الثنائية إلى لجنة التسيير.

وبالنسبة لتأسيس مجموعتي عمل حول القدس وحقوق الإنسان، فقد عُلق الإقتراح وُترك مفتوحاً على أن يراجع في المستقبل.

وتم الإجتماع بين جميع المشاركين في لجنة التسيير على عدم ضرورة تغيير تركيبة وهيكلية المحادثات المتعددة الأطراف.

إنتهت لجنة التسيير بعد التوصل إلى إتفاق على أن تُعقد إجتماعات مجموعات العمل في الجولة الثالثة بدءاً من شباط وحتى آذار 1993 كل في إحدى الدول المعنية. غير أنه وحتى بداية أيار 1993 فإنها لم تعقد فعلياً. ولا حاجة إلى القول أن ذلك كان بسبب إنفجار قضية الإبعاد الجماعي للشعب الفلسطيني.

الفصل الخامس

مؤتمر السلام في الشرق الأوسط،

ودور اليابان

القسم الأول

الموقف الياباني تجاه مؤتمر السلام

كلمة وزير الخارجية الياباني السيد واتانابي في موسكو

اليابان إهتمامات عديدة ومصالح كبيرة في الشرق الأوسط. وسنقلب في ما بعد، عدداً من صفحات العلاقة بين اليابان والشرق الأوسط، وكذلك القضية الفلسطينية. ولكني سأبدأ أولاً من عملية السلام.

بدأ الأمر عندما دُعيت اليابان إلى المفاوضات المتعددة الأطراف. وحضرت أول إجتماع لها في موسكو يومي 28 و 29 كانون ثاني 1992. توافق ذلك التوقيت مع تشكيل أول وزارة لرئيس الوزراء الياباني السيد ميازاوا. وتزامن التوقيت نفسه مع المناقشة التي جرت في البرلمان الياباني حول خطاب سياسات الإدارة الجديدة لرئيس الوزراء السيد ميازاوا، وحول الخطاب عن السياسات الدبلوماسية الخارجية لوزير الخارجية السيد واتانابي. وقد إنعقد الإجتماع الأول لليوم الأول من المحادثات المتعددة التي جرت في موسكو على المستوى الوزاري. والمعروف جداً في اليابان، أنه من الصعوبة بمكان على وزير خارجية في مجلس وزراء مشكل حديثاً ألا يلقى أول خطاب حول السياسات الدبلوماسية. وإذغ ما تغيب فسوف يكون عرضة لانتقادات حادة من أحزاب المعارضة. ولكن رغم تلك الظروف كلها، توصلت الحكومة، وحزبها الحاكم الديموقراطي الليبرالي، وكذلك أحزاب المعارضة، إلى إتفاق بأن يذهب السيد واتانابي لحضور الإجتماع في موسكو.

ويعطي هذا القرار في حد ذاته، و الإجماع بين الأحزاب السياسية اليابانية، مؤشراً إلى أن القضية الفلسطينية تحظى بإجماع في اليابان. ويبدو أيضاً أن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط ومساهمة اليابان وإشتراكها في هذه القضية هي سلّم ممتاز وتصعد اليابان نحو العالمية.

يختلف ذلك عن حالات أخرى كالقضية الكمبودية، مثلاً. وهكذا ذهب وزير الخارجية الياباني السيد واتانابي إلى موسكو. وقد ترأس واتانابي الوفد الياباني وألقى كلمة شرح فيها موقف اليابان. وأعتقد أنها ليست فقط كلمة سياسية، وإنما وثيقة مهمة لموقف اليابان من هذه القضية. وقد عبر في الكلمة عن تصميم اليابان على المشاركة في هذا الجهد الدولي الجديد لإحلال السلام في الشرق الأوسط. وأعاد تأكيد موقف اليابان من الصراع العربي - الإسرائيلي موضحاً أنه يجب حله على أساس قراري مجلس الأمن رقمي 242 و 338 من خلال انسحاب إسرائيلي من كافة الأراضي العربية التي إحتلت عام 1967.

وأكد الإعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. كما أعرب عن حقيقة أن المحادثات المتعددة الأطراف لا يمكن لها أن تنجح دون تقدم جوهري في المفاوضات الثنائية. و ارتبط ذلك بإعراب السيد واتانابي عن إستعداد اليابان وإلتزامها بتقديم كل سبل التعاون الملائم لقضايا مجموعات العمل الخمس التي تشكلت. وقال أن اليابان مهتمة بشكل خاص بالمشكلات البيئية الإقليمية.

أوضح السيد واتانابي أيضاً أن اليابان تدرس إرسال بعثة تحضيرية إلى الشرق الأوسط للتعرف على الموقف الفعلي في المنطقة فيما يتعلق بالبيئة. وأن اليابان ترغب في تحديد وتحليل المشكلات البيئية الحالية، وأن تبحث عن نماذج للتعاون متعدد الأطراف لحل هذه المشكلات.

وفيما يتعلق بالمجال الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، قال السيد واتانابي أن اليابان على إستعداد للتعاون بشأن حل هذه المشكلة. وقال أيضاً أنها، إنطلاقاً من خبرتها وتجاربها في هذا المجال، ستشارك بفعالية في المناقشات ذات الصلة. وأبرز الحاجة للتنمية الإقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة على وجهالخصوص.

وفيما يتعلق بموارد المياه في الشرق الأوسط، أوضح وزير الخارجية الياباني أن هذه المسألة الصعبة تتطلب تعاوناً مكثفاً من الأطراف المعنية. وأكد في حديثه عن مشكلة اللاجئين أن هذه المشكلة تمثل لب النزاع العربي - الإسرائيلي منذ نشأته قبل أربعين عاماً مضت. وأيد السيد واتانابي ، في حديثه عن قضايا الحد من التسلح، نظام رصد للأمم المتحدة للنقل الدولي للأسلحة التقليدية. وفي النهاية أعرب عن رغبة اليابان في المشاركة في لجنة التسيير لمجموعات عمل المحادثات المتعددة كراع مشارك، وإستعدادها للمساعدة في تجريك العملية.

الدولة المترأسة للموضوعات البيئية

مما سبق وجاء في الكلمة السابقة لوزير الخارجية الياباني، وما تبعه من تحرك ياباني، يتضح أن القضية البيئية تم التشديد عليها. وفي موسكو تقرر أن ترأس اليابان مجموعة عمل البيئة. ومن ثم أصبحت واحدة من المنظمين ، وهذا يعني أن اليابان أصبحت إحدى الدول الرئيسية في المحادثات المتعددة الأطراف. إضافة إلى ذلك، تقرر أن تصبح اليابان نائباً لرئيس مجموعتي عمل أخريين هما مجموعتي عمل المياه والتنمية الإقتصادية. وبالتالي أصبحت مشاركاً رئيسياً في لجنة التسيير.

تلكم واحدة من الخطوات. وبعدها أرسلت اليابان بعثة لتقصي الحقائق حول البيئة في الشرق الأوسط، وذلك قبل عقد إجتماع مجموعة عمل البيئة في طوكيو. جرى ذلك بعد إجتماع موسكو بشهر واحد. وكان نوعاً من تنفيذ ما أعلنه وزير الخارجية السيد واتانابي في موسكو، من أن اليابان ستلعب دوراً كبيراً خاصة في مجال البيئة. وكان قد اقترح إرسال بعثة تقصي حقائق أولية.

وقد لقيت فكرة إرسال بعثة تقصي الحقائق هذه ترحيباً وتقديراً كبيرين من المشاركين الآخرين الذين التقوا في موسكو لتشكيل مجموعات العمل ومن بينها مجموعة عمل البيئة.

وأمضت البعثة اليابانية أسبوعين هناك، أسبوعاً في الأردن وآخر في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.

كان تلوث ميناء العقبة، وظروف المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتلوث المياه في وادي الأردن والضفة الغربية، أهم الموضوعات التي تناولتها البعثة أثناء زيارتها للمنطقة. وكان الغرض من الزيارة هو إستكشاف المشكلات البيئية في المنطقة، وإعداد تقرير يعرض في إجتماع مجموعة عمل البيئة الذي كان من المزمع عقده في أيار من العام نفسه في طوكيو.

وبالفعل أعدت البعثة، بعد عودتها إلى اليابان، تقريراً تم تقديمه إلى إجتماع مجموعة عمل البيئة الذي إنعقد في 18 أيار 1992.

تضمن التقرير، ما يلي: مقدمة، وجزءاً يتعلق بالمشكلات العامة وأهمية قضايا البيئة والتوعية بها، وإدارة البيئة، ثم جزءاً ثالثاً، يمثل أهم ما ورد في التقرير، حيث يُعنى بثلاث قضايا:

الأولى، التلوث البحري. ويتفرع من هذه القضية موضوعان: تلوث خليج العقبة، وتلوث الساحل الشرقي للبحر المتوسط.

القضية الثانية، هي نوعية المياه وتنظيم عملية الصرف الصحي. وتلك بدورها إنقسمت إلى موضوعين: وادي الأردن من ناحية، وقطاع غزة والضفة الغربية من ناحية أخرى.

القضية الثالثة، هي حماية الحياة البرية.

القسم الثاني

الجولة الأولى من إجتماع مجموعة العمل حول البيئة في طوكيو

رئيس اللجنة

جرت وقائع إجتماع لجنة البيئة في طوكيو يومي 18 و 19 أيار 1992. ومرة أخرى تحدث السيد واتانابي، وزير الخارجية الياباني، وقال في خطابه أ، المجتمع الدولي بأكمله، بما فيه اليابان، يشترك في وجهة النظر القائلة: بأن التقدم في مفاوضات الثنائية يجب أن يكون محور العملية. وأن المفاوضات المتعددة الأطراف، التي تشترك فيها اليابان، يجب أن تعزز المفاوضات الثنائية. كذلك تحدث عن موقف اليابان من القضية بأكملها. وذكر في كلمته أن اليابان أرسلت كجزء من مهمتها بعثة لتقصي الحقائق إلى الشرق الأوسط، في آذار، قبيل الإجتماع، لكي تعد أبحاثاً تمهيدية حول الموقف البيئي الفعلي للمنطقة.

حضر الإجتماع 37 وفداً، تضم 122 عضواً. وكان الإجتماع نفسه قد صمم بحيث يستمر لمدة يومين. وافق اليوم الأول 18 أيار، وتضمن جلسة إفتتاحية في الصباح، وجلسة عامة إستمرت حتى المساء. وفي هذه الجلسة العامة قدم المنظمون رؤاهم حول المشكلات البيئية والتعاون الإقليمي بشأنها.

ونسيت أن أقول أن اليابان عندما اختيرت لكي تكون رئيسة لمجموعة العمل، اختيرت كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية نائبين لها. وأصبح الثلاثة هم المنظمون لمجموعة عمل البيئة. وهكذا، بعد الكلمة الإفتتاحية لليابان في الإجتماع لأول مجموعة العمل بطوكيو، جاءت كلمتا المنظمين الآخرين، الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية. ثم تبعهما تقديم اليابان لتقرير لجنة تقصي الحقائق في الشرق الأوسط الذي تبعته كلمات موجزة للأطراف الإقليمية. وبدأ بكلمات الأطراف المعنية مباشرة، وهي فلسطين والأردن ولبنان وإسرائيل. ثم كلمات الأطراف غير المباشرة، مثل مصر ودول المغرب و آخرين من بعدهم. حدث ذلك صباحاً ومساءً.

في اليوم الثاني، اقترحت اليابان، بوصفها الرئيس والمنظم والمضيف، عقد إجتماعات للجان فرعية في الصباح، والجلسة العامة والجلسة الختامية في المساء. حيث اقترحت اليابان تشكيل ثلاث لجان فرعية محددة تناقش أعمالها صباحاً. الأولى، لإلقاء نظرة شاملة على البيئة في المنطقة. والثانية، تتعلق بالتلوث البحري و الإستعداد الفوري لمواجهة الطوارئ. والثالثة، مرتبطة بالمياه الجارية والصرف الصحي.

عارض الوفد الفلسطيني اقتراح تشكيل هذه اللجان. وقال إنه لا حاجة للتقسيم إلى ثلاث مجموعات فرعية. وأن الجلسة الصباحية يجب أن تستمر كجلسة عامة مفتوحة للجميع كي يتحدثوا فيما يشاءون، وليس فقط في الموضوعات الثلاثة المقترحة والمحددة.

انصب الجدل من الجانب الفلسطيني على عدم رغبته في الدخول في تفاصيل. وأن تشكيل لجان فرعية، سوف يؤدي إلى تسريع بالمفاوضات المتعددة الأطراف بدرجة تفوق المفاوضات الثنائية. وكان الرد على ذلك: ” ألا تحتاجون إلى مساعدة شعوب المجتمع الدولي؟“. وجاءت الإجابة الفلسطينية على ذلك كما يلي: ”نعم نحتاج ذلك. وهذه المساعدة يمكن أن تكون بمعزل عن عملية السلام. وليست هناك ضرورة لكي تقدم عبر المفاوضات المتعددة الأطراف. ما نحتاجه هو لمساعدة المباشرة بعيداً عن هذه العملية. ولكن في عملية السلام تلك يتعين علينا الحذر في ألا نجعل المفاوضات المتعددة تتقدم على المفاوضات الثنائية“.

وبعد مفاوضات مطولة وراء الكواليس استمرت حتى الثانية أو الثالثة فجراً قبل الجانب الياباني جعل الجلسة الصباحية جلسة عامة. وطبقاً لفهم الوفد الفلسطيني تضمنت المناقشات هذه الموضوعات الثلاثة وغيرها من الموضوعات الأخرى.

ووفقاً للقواعد الإجرائية لمجمل هذه اللعبة السياسية، فإنه يتعين على رئيس مجموعة العمل أن يتقدم بتقرير حول الإجتماع إلى لجنة التسيير. وبهذا الصدد، فقد حاولت اليابان أن تطور هذا الأمر، وأرادت أن يتم تبني التقرير في

الإجتماع، من قبل جميع المشاركين. أعني أنها أرادت إعداد التقرير، وقراءته على كل المشاركين، وتبنيه من جانبهم في نهاية الإجتماع. لكن ذلك كان صعباً، وبالتالي فقد قدم التقرير بإعتباره تقريراً لليابان كرئيسة لمجموعة العمل.

ندوة البيئة في الشرق الأوسط ورفض قبول فلسطين

حاولت اليابان أن تكون نشطة في موضوع البيئة. وبالتالي، نظمت بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا)، ندوة في طوكيو حول قضايا البيئة في الشرق الأوسط لمدة حوالي 11 يوماً، من 13 إلى 23 أيلول 1992.

الهدف الأساسي لهذه الندوة هو توفير معلومات حول: الوضع الحالي للإدارة البيئية، والوعي البيئي الشعبي، وتدريب القوى البشرية المرتبطة بالقضية البيئية. إضافة إلى إطلاع المشاركين على المعلومات الخاصة بالمؤسسات والمنظمات العاملة في مجال البيئة في اليابان. وكذلك تبادل المعلومات بين المشاركين بطريقة تساهم في تقدم إدارة البيئة في الشرق الأوسط.

لسوء الحظ، لم يشارك الفلسطينيون في الندوة لكونهم مُنعوا من المشاركة فيها. كما لم تشارك كلٌّ من سوريا ولبنان في الندوة كجزء من سياستهما بعدم المشاركة في المفاوضات المتعددة منذ البداية وحتى الآن. ولكن الفلسطينيين لم يشاركوا لأنهم منعوا من المشاركة.

كانت القضية الرئيسية، وراء منعهم، هي قضية القدس. لقد كان من المفترض أ، يشارك في الندوة شخصان فلسطينيان، أحدهما من القدس. وعندما بدأ الجانب الياباني عملية الإعداد لهذه الندوة، قال أن تكلم الندوة ليست جزءاً من المفاوضات المتعددة، ولكنها فعالية يابانية. ولم يذكر أي جزء من أية وثيقة تتعلق بالندوة أنها جزء من المفاوضات المتعددة. لذلك، وعلى هذا الأساس، فقد اعتبر الجانب الفلسطيني أنه ليس هناك من مشكلة بالنسبة لليابان في مشاركة أشخاص من القدس في أعمال هذه الندوة.

مشاركة نشطة لليابان في مجموعات العمل الأخرى

في ختام الجولة الأولى من إجتماعات مجموعة عمل البيئة كان قد تم قبل استضافة هولندا للجولة الثانية من إجتماعات مجموعة العمل في لأهاي. ورفع هذا الإقتراح إلى لجنة التسيير لتأخذ قراراً بشأنه في إجتماعاتها في لشبونة. وقد قبل الإقتراح فيما بعد. إذ قامت اليابان هناك أيضاً بدور رئيس الإجتماع، حامل الكطرفة، بينما قامت هولندا بدور الدولة المضييفة. كان ذلك يومي 22، و23 تشرين أول 1992.

كذلك، فإنه بعد الجولة الأولى من محادثات لجنة البيئة، فقد حضرت اليابان إجتماع لجنة التسيير في لشبونة، الذي إنعقد يومي 27 و 28 أيار 1992. كما حضرت إجتماعات مجموعات العمل الأخرى، إذ حضرت محادثات الجولة الأولى والثانية من إجتماعات مجموعة عمل موارد المياه ومجموعة عمل التنمية الإقتصادية ومجموعة عمل اللاجئيين. كما حضرت إجتماع لجنة التسيير الذي إنعقد في لندن، يومي 3 و 4 كانون أول 1992.

في مجموعات العمل هذه، وخاصة مجموعة عمل التنمية الإقتصادية، شارك الوفد الياباني بنشاط. وطلب من اليابان إعداد تقرير حول السياحة الإقليمية في الشرق الأوسط كي يتم تقديمه إلى الجولة الثالثة من المحادثات المتعددة التي كان المزمع عقدها في بداية هذا العام 1993 في شهري شباط وآذار. لكنها تأجلت إلى أيار بسبب مشكلة الإبعاد. كذلك كان المزمع عقد إجتماع لجنة البيئة في طوكيو في آذار 1993.

* * * *

اليابان تدعو وفوداً فلسطينية لزيارتها

منذ كانون ثاني وحتى آذار 1993، دعت اليابان وفدين فلسطينيين في إطار رغبة اليابان في تطوير دورها في عملية السلام. وصلت المجموعة الفلسطينية الأولى إلى اليابان في 31 كانون ثاني وأقامت لمدة قاربت الأسبوعين،

حتى 13 شباط. وضمت المجموعة 9 من الفنين الفلسطينيين المتخصصين على مستوى عالي.

كان الهدف الرئيسي لزيارتهم هو دراسة الإدارة المحلية في اليابان. وتم إعداد البرنامج والتنسيق بين وزارة الخارجية اليابانية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) وقد زارت المجموعة الفلسطينية؛ كجزء من برنامجها، مدينة كيتا كيوشو ومدينة كوكورا إلى جانب كيوتو وطوكيو وشييا.

هذا وتمت دعوة وفد فلسطيني آخر، في الإطار نفسه، لفترة وجيزة للغاية. وسمي ذلك بإجتماع البرمجة الياباني - الفلسطيني. إذ كان إجتماعاً لإعداد البرامج. تكوّن الوفد من خمسة أشخاص وترأسه رئيس مكتب اللجان الإستشارية والفنية لفريق التفاوض الفلسطيني. وقد أمضوا اليوم الأول مع كبار المسؤولين في وزارة الخارجية اليابانية خاصة أولئك المسؤولين عن شؤون الشرق الأوسط، بما فيها نائب وزير الخارجية السيد أوادا. وفي اليوم التالي، التقوا بالعاملين في الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا). أما اليوم الثالث، فانقضى في زيارة مدينة تسوكوبا العلمية.

القسم الثالث

التدمير البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

حالة الإختلال البيئي

أود هنا أن أضيف المزيد في وصف وشرح قضية البيئة في فلسطين، والتي كانت الموضوع الرئيسي للقسم السابق. ما سأقدمه في هذا القسم إنما هو ملخص مُركز لأهم المشكلات البيئية التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

1- تواصل إسرائيل تحدي المجتمع الدولي بسياساتها

الإستيطانية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تلك السياسة التي تحرم الفلسطينيين من أرضهم ومواردهم الطبيعية. وتسبب اختلالاً شديداً في ديناميكية التوازن البيئي وتؤدي إلى تآكل الأرض وتسرع بعملية التصحر، إضافة إلى خسارة في الموارد الطبيعية المختلفة.

2- تتعرض موارد المياه لإستغلال خطير من سلطات

الإحتلال الإسرائيلي، التي تستهلك نحو 80% من موارد مياه الأراضي المحتلة. وأدى ذلك إلى إنحدار درجة جودة المياه في الأراضي المحتلة، خاصة في قطاع غزة حيث تتفشى ظاهرة النقص الشديد في المياه وحيث ينبئ الوضع بكارثة.

3- غياب خطط الحماية البحرية والساحلية وإهمال تقديم

الحماية البيئية اللازمة في هذا الصدد.

4- أحجمت إسرائيل حتى الآن، عمداً، عن مد خدمات

الصرف الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة.

- 5- تمثل الأنشطة النووية الإسرائيلية مصدرًا لتلوث البيئة الطبيعية. وتواصل إسرائيل منع وكالة الطاقة الذرية الدولية من الوصول إلى مراكزها النووية، والمناطق المخصصة للتخلص من النفايات النووية.
- 6- تتعرض الأشجار للإقتلاع بشكل منظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتقوم السلطات الإسرائيلية بذلك تحت ذريعة الأمن أو تسهيل إقامة مستوطنات يهودية جديدة. وجدير بالذكر أنه في الفترة من كانون أول 1987 وتموز 1991 سجّل مركز معلومات حقوق الإنسان الفلسطيني قيام المستوطنين اليهود والجيش الإسرائيلي بإقتلاع أكثر من 120 ألف شجرة في الأراضي المحتلة.
- 7- تؤدي تعرية الأرض إلى إتلاف النباتات والأضرار بحيوانات المنطقة التي تعتمد في بقائها على الغطاء الأخضر.
- 8- تغض السلطات الإسرائيلية الطرف عن التسويق في الأراضي الفلسطينية المحتلة للمبيدات الممنوعة دولياً والمحظور تداولها.
- 9- بغض الصناعات الملوثة للبيئة التي تم حظرها في إسرائيل نقلت إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- 10- الإستخدام المستمر لقنابل الغاز والكيماويات السامة الخطيرة سبب مئات من حالات الإجهاض و الإختناق.

ما هو المطلوب لمواجهة الوضع المأساوي؟

بإختصار، لقد ضاعفت المشكلات البيئية من المشكلات الاقتصادية – الإجتماعية للشعب الفلسطيني وزادت من المخاطر الصحية. وهكذا يعيش الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت وطأة ظروف بيئية خلقها الإحتلال الإسرائيلي الطويل لبلادهم. فهناك نسبة عالية من الشعب الفلسطيني تعيش في مخيمات اللاجئين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الدول المجاورة. وأمضى بعضهم حوالي 45 عاماً في تلك المخيمات. والرعاية الصحية الأولية هناك سيئة للغاية. ولا تعدو نسبة الأسرة إلى المرضى الفلسطينيين سدس مثيلتها بالنسبة للمرضى الإسرائيليين. كما أن معدل وفاة الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة يرتفع بدرجة كبيرة عن المعدل المسجل في إسرائيل.

يستدعي ذلك الوضع المأساوي من المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته السياسية والأخلاقية والحضارية لكي يحمي النظم البيئية في الأراضي المحتلة على الشبكات الإجتماعية من التمزق المترتب على المشكلات البيئية. هذا يمكن تحقيقه باتخاذ إجراءات فورية لوقف التدمير البيئي والتجاهل أو التغييرات في مكوّنات البيئة التي أضرت بها سلطة الإحتلال في الأراضي التي تم إحتلالها بالقوة والتي ليس للمعتدي حقوق شرعية عليها.

نحن نعتقد أن الوقت مناسب للمجتمع الدولي لكي يدرك أن الإحتلال الأجنبي والفقر والتمييز العنصري هي عوامل تهديد للبيئة العالمية. وبناء عليه فيجب أن تتضاعف الجهود لإنهاء الإحتلال الأجنبي المفروض عنوة لأن إستمرار الإحتلال لا يمكن إلا أن ينتهك الأوضاع البيئية ويعوق عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أنه يمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه الثابت في السيادة الوطنية الكاملة والدائمة على أراضيه وموارده الطبيعية.

إن الحرب والسلام يرتبطان بشكل لا ينفصم بالموضوعات البيئية إذ تؤدي الحروب والصراعات حتماً إلى تدمير البيئة الطبيعية. ويمكن لإتفاق السلام أكثر من أي شئ آخر أن يعاون في خلق فهم أفضل للمشكلات البيئية وأن يساعد

في تكريس التعاون الإقليمي لصالح كل الأطراف المعنية ومن ثم تدعيم السلام العالمي.

بيد أنه لا يمكن إنجاز برامج ذات معنى وبعيدة المنال لإنقاذ البيئة الفلسطينية المتدهورة تحت ظروف الإعتماذية و إندام الملكية التي يفرضها الإحتلال الإسرائيلي. وهكذا طالما إستمر الإحتلال سيستمر التدهور البيئي في الإندار إلى مستويات أكثر خطورة لأن إسرائيل هي المدمر الرئيسي للبيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن السلام العادل والدائم الذي يضمن للشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وممارسة سيادته الوطنية على أرضه يخلق أرضية مناسبة للتعاون والمثمر والبناء في كافة المجالات بما فيها مجال البيئة. ومن ثم فإن دول المنطقة يمكنها أن تتعاون في قضايا كثيرة ذات علاقة بالبيئة.

وكما ذكرت آنفاً فإن إيلاء الوضع البيئي الخطير في الأراضي الفلسطينية المحتلة الإهتمام المناسب وأن بذل الجهود المتضافرة يجب أن يتجه نحو إنهاء عملية التدهور المستمرة للبيئة في هذه المناطق. وفوق كل شيء يجب وضع نهاية للإحتلال هو المدمر الرئيسي للبيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الفصل السادس

انتهاكات حقوق الإنسان ضد الفلسطينيين

تحت الإحتلال الإسرائيلي

القسم الأول

حكم الإحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة

منذ عام 1967

السيطرة من خلال الأوامر العسكرية

أود أن أبدأ بقصة، لكي أقرب القراء من واقع الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، الذي بدأ عام 1967.

هناك نبات بري يسمى ”الزعر” ، ينمو في المناطق الجبلية بفلسطين. وهو عشب أخضر، يجمعه الناس، وعادة يؤكل مع الخبز بعد إضافة قليل من الملح إليه، والخبز في فلسطيني هو المادة الغذائية الأساسية، وإذا ما أكل الإنسان الخبز وحده فلن تتحرك شهيته، ولكن قليل من الزعر يحرك الشهية ويدفع الإنسان لمزيد من الخبز، وفي هذه الحالة يُشكل الخبز و الزعر وجبة كاملة وكافية.

يرتبط هذا العشب الخاص تاريخياً بالفلسطينيين من عدة وجوه، وترتبط جذوره بالأرض، أرض فلسطيني. ولذلك، وضعت إسرائيل قانوناً تمنع بموجبه جمع نبات الزعر. وأي شخص يقوم بجمعه وقطافه يتم إعتقاله ويتعرض للعقاب. وهم يزعمون أنهم مضطرون لحماية النباتات البرية وإستخراج وتصنيع الأدوية منها. ولكن لماذا إختيار هذا العشب وحده من بين 2500 نوع من النباتات البرية التي تنمو في فلسطين؟ ذلك يظهر كم هي لا إنسانية تلك الأوامر العسكرية تحت وطأة الإحتلال الإسرائيلي.

الآن، ما هو الموقف الكلي للإحتلال الإسرائيلي منذ حرب 1967؟ أولى النقاط التي يجب توضيحها هي حقيقة أن كل التغيرات في الأراضي الفلسطينية

المحتلة التي وقعت بعد إصدار النظام العسكري لقانون عسكري او حكم عسكري. وإذا ما نظرنا إلى تشريع القوانين أو إعلانها، من وجهة النظر هذه، فسنجد أن هناك أربعة مراحل ، لكل منها سمات محددة.

المرحلة الأولى للتشريع أو سن القوانين، هي تلك الممتدة بين عامي 1967 و 1971. مذكرين أن عام 1967 هو العام الذي احتلت فيه الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذه المرحلة هي الأكثر أهمية، لأن كسب الأوامر العسكرية تقريباً التي تم العمل بها خلال تلك الفترة خلقت قاعدة قانونية للإحتلال. ويبلغ عدد الأوامر العسكرية التي صدرت في هذه المرحلة حوالي مائتي أمر. ولا يوجد أمر واحد منها تم نشره علانية. فقد احتفظ الإسرائيليون بسريتها، وأخفوها حتى عن المحامين. وبهذه الأوامر العسكرية تحكمت سلطات الإحتلال كل أوجه الحياة. وللسلطة العسكرية كامل الصلاحية والقدرة على بيع وشراء عير المنقولات مثل الأراضي والمنازل ولديها كامل القدرة على السيطرة على مصادر المياه والمصادر الطبيعية الأخرى. ولديها السلطة لإحتلال الأراضي أو مصادرتها، وقانونية فعل ذلك. ولديها سلطة إنشاء البنوك وتشكيل وصياغة النظام المالي. أكثر من ذلك، فإن هذه الأوامر العسكرية تتحكم في الواردات والصادرات للمنتجات الزراعية للضفة الغربية وقطاع غزة. وفي حالة توريد أو إستيراد أي منتج دون تصريح من السلطات العسكرية يتم عقاب من يقوم بذلك.

بل إن إصدار تصاريح، مثل تصاريح السفر والرخص المختلفة للعمال الحرفيين كالتجارين والحدادين، يحتاج إنذاراً مسبقاً، والمهم أن كل هذه التصاريح لا تصدر دون الموافقة النهائية من السلطات العسكرية. إضافة لذلك فإن السلطات العسكرية تتحكم في المواطنين من خلال إصدارهم لبطاقات الهوية. كما تتحكم في السلطات العسكرية في مجالس المدن والبلدات والقرى.

وبناء عليه، وبإيجاز، فإن لدى سلطات الإحتلال العسكرية السلطة الكاملة للسيطرة على كافة أوجه الحياة لكافة فئات الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إنهم ينفذون ذلك من خلال الحكم العسكري.

المرحلة الثانية من سن القوانين، هي الممتدة من عام 1971 إلى 1979. في هذه المرحلة وضعت الأوامر العسكرية موضع التنفيذ. وفي تلك الفترة صدرت القوانين والقواعد المركزة على أنشطة الإستييطان اليهودي والمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. مثلاً، هناك مسألة إستخدام المباني في المدن والبلدات. تلك المباني أعطيت لإستخدام المستوطنين أو المستوطنات اليهودية. كذلك وضعوا موضع التنفيذ القوانين التي مكنت الوكالات اليهودية الأجنبية من شراء أو الحصول على المباني والملكيات غير المنقولة.

بصفة عامة، كانت سمات هذه الفترة هي إعطاء كافة التسهيلات لأنشطة الإستييطان اليهودية كأولوية أساسية. وأرتبط ذلك بالأرض، بصفة رئيسية.

أذا نظرنا إلى المرحلة الثالثة من سن القوانين. نجدها تنحصر في الفترة من 1979 إلى 1981. مذكرين أن العام 1979 هو الذي شهد توقيع معاهدة كامب ديفيد. والسمة لهذه المرحلة تتمثل في قدوم عدد كبير من الإسرائيليين إلى المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كان تدفق الإسرائيليين إلى هذه الأراضي من الضخامة بحيث لا يمكن مقارنته بالمراحل السابقة.

بناء على ذلك كانت الأوامر العسكرية التي صدرت أثناء تلك الفترة هي تلك الأوامر التي يمكن أن تخدم الأعراض التالية: ربط الإسرائيليين الذين كانوا يعيشون، بالفعل، في المستوطنات الإسرائيلية المقامة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإسرائيليين الذين يعيشون داخل إسرائيل، بكافة الوسائل. بعبارة أخرى، لم يطبقوا القوانين التي ينبغي عليهم تطبيقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإنما القوانين المحلية التي تطبق داخل إسرائيل نفسها. ويمكن القول أنهم بدلاً من تطبيق الأوامر الأصلية للضفة الغربية وقطاع غزة، طبقوا القوانين الإسرائيلية على المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة فإن لديهم أوامرهم العسكرية التي لا تطبق على الإسرائيليين الذين يعيشون في هذه الأراضي المحتلة. هذا جانب واحد من القضية. الجانب الآخر أ،

هناك أوامر كثيرة قد صدرت لتطوير المستوطنات الإسرائيلية واليهودية، لكنها في هذه الحالات الأوامر المطبقة داخل المدن والبلدات داخل إسرائيل. بعبارة أخرى، يعني ذلك أنهم يطبقون القوانين الإدارية المعمول بها في المدن والبلدات داخل إسرائيل على الأنشطة الإستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

المستوطنات هي إحتلال فعلي

المرحلة الرابعة للتشريع و سن القوانين هي التي بدأت عام 1981 و إستمرت حتى الآن. وتتسم بوجود عدد كبير من القوانين المرتبطة بالتعامل مع المساحة الواسعة من الأراضي التي صادروها. بعبارة أخرى، هناك قوانين كثيرة مرتبطة بإستخدام الأرض التي صودرت لصالح المستوطنين اليهود ومستوطناتهم. وبالإضافة إلى هذا، أصدروا أوامر عسكرية كثيرة، لكن أغلثها يتعلق بالنواحي المالية. أيضاً هناك أوامر عسكرية كثيرة بشأن مراجعة النظام الضريبي. إذ أن الحجم الكلي للضرائب التي تجمعها إسرائيل من الشعب الفلسطيني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة هو حجم هائل للغاية.

تلك بإيجاز هي المراحل الأربعة لسن القوانين.

اليوم، لا تعترف إسرائيل أبداً بأن الأراضي الفلسطينية هي أراضي محتلة. في البداية، عندما بدأوا إحتلال الضفة الغربية وغزة، إعترفوا مرة واحدة أنهم محتلون. ولكنهم في أيامنا هذه غيروا موقفهم وهم لا يسمون الأراضي الفلسطينية بالأراضي تحت الإحتلال وإنما "المناطق المدارة". فوق ذلك فإن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تصر على أن إتفاقية جنيف الرابعة لا يمكن أن تطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وهم يصرون حتى اليوم على أن تلك المناطق ليست أراضي محتلة وإنما هي "مناطقهم المدارة". وبالتالي فإن المحاولة الرئيسية لإسرائيل هي دفع الشعب الفلسطيني تدريجياً إلى الخارج وضم هذه المناطق في النهاية إلى إسرائيل. وفي هذا الصدد أيضاً، يذكر أن العدد الكلي

للقوانين والأوامر العسكرية غير معروف ولا تعلنه السلطات الإسرائيلية. ويقال أن هناك نحو 1300 أمر عسكري. ويمكن إستخلاص عدة أمور من واقع ضخامة هذا الرقم. أن الحق المطلق في ملكية الأراضي ممنوح للمستوطنين اليهود أو للهيئات والوكالات اليهودية. أيضاً، وطبقاً للإحصائيات نفسها، فإن أعمال المصادرة التي يرتكبونها غطت بالفعل أكثر من 50% من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكنقطة ثانية، حول الأراضي الفلسطينية المحتلة. هناك الكثير من الخطط والمشروعات. ولكنها من أجل بناء الطرق الرئيسية خصيصاً، وهم يبنون هذه الطرق بالطريقة التي يفضلها المستوطنون. وهم أيضاً يمنعون الفلسطينيين من تطوير الأراضي المتبقية. وهو تصرف ضد إتفاقية جنيف. التي تؤكد أن تطوير المنشآت في جولة تحت الإحتلال يجب أن لا يكون لمصلحة المحتل و إنما لصالح الشعب الواقع تحت الإحتلال.

النقطة الثالثة، هي تشابه الوضع القانوني للفلسطينيين في الأراضي المحتلة مع معاملة الأجانب. فطبقاً للأوامر العسكرية، ليس للفلسطينيين الحق في الإقامة الدائمة. وهم بهذه الوضعية القانونية يعاملون معاملة الغرباء الذين يعيشون لفترة محددة.

النقطة الرابعة، إنهم يضعون الفلسطينيين في الأراضي المحتلة تحت وطأة أوضاع قمعية للغاية، ويصدرون أوامر عسكرية، لكنهم لا يجرون أية مناقشات او مشاورات مع الجانب الفلسطيني قبل إصدار مثل هذه القوانين.

النقطة الخامسة، إن الإسرائيليين لا يختلقون مشكلات كثيرة فقط ولكنهم أيضاً يضعون القوانين التي يمكن بموجبها للقوات العسكرية أن تتصرف بحرية وكما تشاء، بدءاً من الأحكام التعسفية وحتى القمع والممارسات الإرهابية. فوق ذلك، فإنهم لا يعترفون بأي حال بحقوق الفلسطينيين بما فيها حقهم في تقرير المصير.

تلك هي الخطوط العريضة. نظرياً، الفلسطينيون تحت الإحتلال غير ملحقين بإسرائيل. ونظرياً أيضاً، الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تضم بعد لإسرائيل، ولكن على الأقل نستطيع القول أن المستوطنات المبنية داخل الأراضي الفلسطينية

المحتلة هي ملحقة تماماً بإسرائيل. وأيضاً فإن هؤلاء الذين يقيمون بها يستخدمون البنية التحتية الإسرائيلية. بعبارة أخرى، فالإسرائيليون يفرضون على الفلسطينيين حياة مشحونة بالمعاناة كالجحيم على الأرض. وما ينتظرونه هو أن يغادر الفلسطينيون أرضهم طواعية.

القسم الثاني

الخطوط العامة لانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني تحت الإحتلال

انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني عمليات منظمة

عندما جاء حزب العمل الإسرائيلي إلى السلطة، في نيسان 1992، تنفس المجتمع الدولي الصعداء وأعرّب عن تفاؤل شديد بالتحسن المتوقع ف يوضع حقوق الإنسان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتغذى هذا التفاؤل على تأكيدات الحكومة أنها إعتزمت، حقيقة، تحسين أوضاع حقوق الإنسان. وقد بدأت بإعلان سلسلة من الإجراءات التي تستهدف "تحسين أجواء التفاوض".

ولكن سرعان ما تكشف، بجلاء، لمنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، أن السياسات التي أعلنتها حكومة رابين لا علاقة لها بما تمارسه هذه الحكومة على أرض الواقع. لم ينفذ إلا النزر اليسير من تلكم الإجراءات. ولم تتوقف إنتهاكات حقوق الإنسان؛ بل في الحقيقة، تزايدت. والشيء المهم أن أعمال القتل بما فيها الإعدامات و الإغتيالات والقتل العمد التي تنفذها الفرق العسكرية والوحدات الخاصة قد تزايدت عما سبق. و إبتكرت قوات الدفاع الإسرائيلية شكلاً جديداً من أساليب هدم المنازل، بإستخدام المروحيات والصواريخ المضادة للدبابات وتوسعت في إستخدام أسلوب العقاب الجماعي. واتخذ مجلس الوزراء الإسرائيلي خطوة غير مسبوقة، ألا وهي إبعاد 413 فلسطينياً، إبعاداً جماعياً. بإختصار تحطمت الآمال الفلسطينية والدول في تحسين أوضاع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ثمة عامل يبقي الضوء على سبب عدم رغبة، أو عدم قدرة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على تحسين وضع الحقوق السياسية والإنسانية بشكل فعال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ألا وهو: أن الإنتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان هي سياسة إسرائيلية عامة ثابتة، لا تعتمد على تغير الحكومة أو القيادة، وإنما تعشعش عميقاً في بُنية الإحتلال، ويتم إعطائها الشرعية من خلال قوانينه.

يهيمن القادة العسكريون الإسرائيليون المسؤولون عن الضفة الغربية (ما يسمى بالقيادة الوسطى) وقطاع غزة ما يسمى بالقيادة الجنوبية) لقوات الدفاع الإسرائيلي على كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وأية هجمات أمنية يجري عرضها على المحكمة العسكري، والتي هي تحت قيادتهم أيضاً. وهكذا فلا يوجد فصل بين السلطات، ولا توجد نظم لمراجعة القرارات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تصدرها السلطة العسكرية. وبالتالي يغيب أحد العناصر الأولية لعدالة الحكم.

وللقادة العسكريين حرية إختيار واسعة في إصدار التشريعات حيث كان هذا سبباً أساسياً في تغيير الوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويمس ذلك النظام القانوني المغيّر لكل وجه من أوجه الحياة الفلسطينية. ويقنن الممارسات التي تحرمها الأمم المتحدة، وتحرمها حتى بنود المعاهدات التي وقعتها وأبرمتها وتعدت بها إسرائيل. بل إن القادة العسكريين الإسرائيليين كانوا يفسرون ينفذون الأوامر العسكرية، التي يصدرونها هم ، بحرية أكبر مما تحتمله نصوصها.

وأثبت اللجوء الممكن إلى المحكمة الإسرائيلية العليا عدم جدواه على الإطلاق. فمنذ بداية الإحتلال والمحكمة الإسرائيلية العليا تعود إلى السلطة العسكرية في كل الموضوعات المتعلقة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، مستخدمة تعريفاً مطاطاً لـ "الأمن"، كمعيار لقراراتها فيما يتعلق بتطبيق القوانين المحلية أو تفسيرها. ولم يكن، والحال كذلك، أمام المحكمة الإسرائيلية العليا من خيار سوى إتخاذ قرارات تتعارض تماماً مع إجماع الرأي القانوني الدولي، حول القوانين المناسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة.

قانون الطوارئ البريطاني يطبق على الأراضي المحتلة

إضافة إلى مئات الأوامر العسكرية، فإن العامل الأساسي في تقنين الممارسات غير القانونية هو لوائح وقوانين الدفاع البريطانية (الطوارئ) لعام 1945، التي قرر النظام القانوني الإسرائيلي أن يجعلها جزءاً من القانون المحلي، الذي صدر عشية الإحتلال عام 1967. غير ا، قوانين الطوارئ هذه ألغتها بريطانيا

نفسها في 12 أيار 1948، وأستعوض عنها بتشريعات طوارئ أخرى سواء من جانب الأردن أو مصر أثناء إدارتها للضفة الغربية وقطاع غزة.

رغم ذلك، فإن إسرائيل تقف وحدها في تفسيرها لصلاحية هذه القوانين. ومن المهم ملاحظة أن كثيراً من بنود القوانين البريطانية لعام 1945 أعلنت إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 عدم قانونيتها بما فيها سياسة الإبعاد، التي حرمتها بشكل قطعي تحت أية ظروف.

إن التنفيذ المستمر للأوامر العسكرية وقوانين الطوارئ البريطانية يقنن ويشرع بشكل أساسي الممارسات غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل. وتحت هذا النظام القانوني فإن الحياة الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ممكنة فقط بالدرجة التي تسمح بها السلطات الإسرائيلية. وليس هناك إحتمال واقعي لممارسة حرة لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، بما فيها حريات التعبير والتجمع والأمن الشخصي والحماية من التعذيب، وحق التعلم والتنمية الاقتصادية في فلسطين بل وحق الحياة.

وهكذا، فإن حقوق الإنسان الفلسطيني لا تحظى بأية حماية ضد الصلاحيات الواسعة الممنوحة للقادة العسكريين، و ضد القرارات السياسية لمجلس الوزراء الإسرائيلي التي تشير إلى النظم القانونية في كل من غزة والضفة الغربية والتي تتخذ إجراءات عقابية، وغالباً ما تكون جماعية، مثل قرار الإبعاد الجماعي الأخير. ويقدم النظام القانوني المعمول به في الأراضي الفلسطينية المحتلة، رغم عدم توافقه مع المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وقواعد القانون، أساس التصرفات التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية. وقد تم تصميم هذا النظام القانوني لتستخدمه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، والقيادات العسكرية، دون نظر سياساتهم المعلنة ولما يدعونه من نوايا حسنة.

وربما تشكل الخطوات المقترحة التالية، كليا أو جزئياً، التحركات الوحيدة العملية والقابلة للتنفيذ نحو تحسين وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.:

- 1- التسليم بأنه كلاماً إستمرت القوانين السيئة الظالمة، سالفه الذكر، فغنه سيستمر تطبيقها يوماً كما يحدث بالفعل. ولن تتقدم أية مفاوضات بفعالية، كما لن يتم التوصل إلى سلام في ظل الظروف الحالية.
- 2- الضغط على إسرائيل للإعتراف القانوني بقبالية إتفاقية جنيف الرابعة للتطبيق في الأراضي الفلسطينية التي إحتلتها.
- 3- إلغاء قوانين الدفاع البريطانية (الطوارئ) لعام 1945، وكل الأوامر والقرارات العسكرية الإسرائيلية، التي تؤدي إلى إنكار حق الفلسطينيين في الإقامة الدائمة في وطنهم.
- 4- يجب إلغاء الأوامر العسكرية الإسرائيلية، التي تسمح بالإعتقال الإداري.
- 5- إلغاء القرار العسكري رقم 291 الذي أوقف عملية تسجيل الأرض وتحديد الملكية في الضفة الغربية، والقرار المماثل المتعلق بقطاع غزة.
- 6- إحترام المشاعر الدينية بالسماح بعودة رفات المبعدين المتوفين، كي تدفن في بلدهم.

القسم الثالث

انتهاك حقوق الإنسان في عهد حكومة رابين

تقرير الوفد

تأتي تقارير وضع حقوق الإنسان في المقدمة، وذلك بمعيار عدد الوثائق التي قدمها الوفد الفلسطيني إلى الوفد الإسرائيلي في مسار المفاوضات الثنائية. كان يوم 14 كانون ثاني 1992، هو موعد تقديم أول تقرير حول الانتهاكات الجارية ضد حقوق الإنسان. وكانت مكوناته كالتالي:

- 1- أوامر الإبعاد ضد 12 فلسطيني.
- 2- توسيع نشاط الإستيطان الإسرائيلي.
- 3- أعمال عنف المستوطنين الإسرائيليين ضد الشعب الفلسطيني.
- 4- قيود حظر التجول العقابي الجديد، كعقاب جماعي.
- 5- هجمات الجيش المتكررة على جامعة بيرزيت.
- 6- إغلاق الجيش للبيوت الفلسطينية كعقوبة جماعية يمارسها الجيش. وفي وقت لاحق، وفي يوم 24 شباط من العام نفسه، قدم الوفد الفلسطيني تقريراً آخر عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكي أبين مدى الانتهاكات الإسرائيلية التي تحدث، بينما مفاوضات السلام مستمرة، أريد أن أقدم النقاط الرئيسية التي أوردتها ذلكم التقرير.

أحتوى التقرير على عدة نقاط:

- أولها، تصعيد السلطات الإسرائيلية لأنشطة الإستيطان.
- ثانيها، إستخدام الجيش الإسرائيلي للقوة وتزايد الخسائر في الأرواح بين الفلسطينيين.

ثالثاً، يشير التقرير إلى تأثير الحياة اليومية للفلسطينيين نتيجة فرض

حظر التجول كعقاب جماعي من السادسة مساء إلى الرابعة صباحاً.

رابعاً، يشير التقرير إلى أن التعذيب وسوء المعاملة يفرضان على الفلسطينيين أثناء سجنهم وإعتقالهم إذ لم يقدم لهم ماء أو طعام لمدة ستة أيام.

فوق ذلك، ذكر التقرير الثالث الذي قدمه الوفد الفلسطيني إلى الوفد الإسرائيلي يوم 29 نيسان من العام نفسه النقاط التالية:

إنه بينما كانت المفاوضات تجري كان التعذيب مستمر ضد أي معتقل أو مشتبه فيه. وإن عشرة أشخاص وقعوا ضحية التعذيب في ذلك الوقت. وسجل التقرير الحالات الأخيرة من التعذيب الذي مارسته إسرائيل، مشيراً إلى أن تعريف التعذيب من خلال "إعلان معاداة التعذيب"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1975.

وبمطالعة التقرير الأمريكي: "تقرير حقوق الإنسان في كل دولة"، وكذلك تقرير البنجاجون، تم الاعتراف بأن إسرائيل تستخدم الصدمات الكهربائية لتعذيب الفلسطينيين.

وفي تقرير حقوق الإنسان الذي قدمه الوفد الفلسطيني في 14 أيلول 1992، جاء ذكر النقاط التالية، الأنشطة الإستيطانية، والإستخدام المفرط للقوة، والقتل بأحكام القضاء، وإقتحام المنازل، وتدمير الملكية الخاصة، والظروف داخل السجون، وعقوبة الأشغال الشاقة كعقاب جماعي، وإنكار حقوق العمل كعقاب جماعي، وحظر التجول كعقاب جماعي، والقيود على التنمية، والإعتداء على الصحفيين، والتعذيب وسوء المعاملة أثناء التحقيقات.

في ذلك اليوم، قدم الوفد الفلسطيني وثيقة أخرى حول الإجراءات الجديدة، التي يفترض أن تتخذها حكومة رابين، كما وسبق أن أعلنت. حيث وضحت الوثيقة الفلسطينية الوضع آنذاك، والذي لم يتخذ معه أي إجراء جديد عملياً. لم تعترف الحكومة الإسرائيلية، لا بالكلمات ولا على أرض الواقع والممارسات، بأن ممارساتها وسياساتها تمثل إنتهاكاً للقانون الدولي. وبدلاً من ذلك، سمحت لنفسها "حق الهجوم المتكرر، وإرتكاب وإقتراف الإنتهاكات نفسها عندما يناسبها ذلك.

لم تنفذ إسرائيل وعدها بإطلاق سراح 800 معتقل فلسطيني. أما الإجراءات الجديدة الأخرى، التي كان يفترض أن تتخذها الحكومة الإسرائيلية، فلم تكن تتوافق مع المستويات الدولية، ولم تغير من أوضاع وأحوال الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكذلك لم تحسن من أجواء المفاوضات من أجل إحلال السلام. وكما جاء في الوثيقة الفلسطينية فإن المدخل الجديد ليس هو فقط المطلوب لتطوير مفاوضات السلام، لكن أي إجراء حقيقي هو أمر أساسي لإظهار الإيمان الفعلي والتغير الحقيقي.

المطالبة بإنهاء إنتهاكات حقوق الإنسان

ومن ثم، تضمنت، وثيقة الوفد الفلسطيني المقدمة في 26 تشرين أول 1992 إلى الوفد الإسرائيلي شرحاً للأوضاع السيئة للسجون على النحو التالي: إن معاملة إسرائيل للمعتقلين الفلسطينيين لا ترقى إلى المستويات التي نصت عليها إتفاقية جنيف الرابعة، أو قواعد الحد الأدنى الذي وضعته الأمم المتحدة لمعاملة المسجونين. وفيما يتعلق بما حدث خلال الفترة من 25 أيلول إلى 21 تشرين أول 1992، حددت الوثيقة النقاط الإثنتي عشرة التالية: التعذيب، وسوء المعاملة أثناء التحقيقات، و إستخدام القوة والقتل العمد، والإعتداء على مراقبي حقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والعقوبات الجماعية وإنكار حق التعليم، وإغلاق المدارس كعقوبة جماعية، وهدم المنازل أو إغلاقها كعقوبة جماعية، وإقتحام المنازل و الإعتداء على الأسر، والتغيير غير القانوني للقوانين المحلية، وحظر التجول، و إعتداءات وتحرشات المستوطنين الإسرائيليين وأنشطة الإستيطان الإسرائيلية، وتدمير الملكية الخاصة، وإقتلاع الأشجار.

وذكر هنا أنه، في 27 أيلول 1992، دخل 5 آلاف معتقل فلسطيني إضراباً عن الطعام. وخلال الخمس سنوات التي تلت بداية الإنتفاضة، إعتقلت السلطات الإسرائيلية أكثر من 20 ألف فلسطيني.

في 26 تشرين ثاني 1992 قدم الوفد الفلسطيني المطالب التالية للوفد الإسرائيلي:

- 1- إنهاء تام ودائم لسياسة الإبعاد، والبدء في العودة المرحلية للمبعدين.
- 2- إنهاء تام ودائم لسياسة إغلاق المنازل وهدمها. وفتح المنازل والغرف المغلقة، والسماح بإعادة بناء المنازل التي هدمها.
- 3- إنهاء تام ودائم لسياسة الإعتقال الإداري، والإفراج عن كل المعتقلين الإداريين. الإفراج عن الحالات الصعبة بين المسجونين سواء بسبب سوء حالتهم الصحية أو كبر السن، طول الفترة التي أمضيت في السجن، وخاصة الحالات الصعبة للنساء في سجن تالموند. الإفراج عن المسجونين صغار السن. وتحسين ظروف المسجونين، بما فيها زيارات العائلات، وتحسين الخدمات الصحية والغذائية، وإنهاء ممارسات العزل.
- 4- إغلاق معسكر كيتزيوت (أنصار 3).
- 5- رفع حظر التجول الليلي المفروض على سكان قطاع غزة.
- 6- وقف الممارسات التعسفية للجيش الإسرائيلي ف يجمع الضرائب الباهظة. وإلغاء الغرامات المتراكمة.
- 7- السماح بمنفذ، غير مقيد إلى القدس وغيرها، وبين الأراضي المحتلة.
- 8- وقف عمليات قتل المشتبه بهم والمطلوبين من قبل وحدات الجيش المتخفية (المستعربين).
- 9- ضمان إعادة لم شمل الأسر، وسريانه على كل الحالات المماثلة.
- 10- تسهيل الإجراءات على المعابر، وغيرها من نقاط العبور، بما فيها الجمارك والتعسفية والتفتيش المطول والتأخير، وكذبك تخفيف قيود السفر.
- 11- الإيقاف الفوري لكل عمليات إقتلاع الأشجار.
- 12- فتح كل الطرق المغلقة، وإزالة كل الأسوار المعوقة للحركة.

في 14 كانون أول 1992، أصدرت المتحدثة بإسم الوفد الفلسطيني النداء المعنون: ” العقوبة الجماعية الإسرائيلية للفلسطينيين لا تخدم الأمن ولا السلام. دعوة عاجلة للحماية الدولية“.

أوضح النداء خطورة الإجراءات، غير القانونية ، التي تتخذها إسرائيل، كجزء من العقاب الجماعي تحت ذريعة الأمن، في الوقت الذي مضى فيه عام على بدء المفاوضات الثنائية. وحيث أن إغلاق الأراضي المحتلة الذي فرضته إسرائيل في ذلك اليوم سيؤثر على الحياة الاقتصادية و الإجتماعية للشعب الفلسطيني تأثيراً سلبياً خطيراً، فقد تضمن النداء دعوة للمجتمع الدولي لحماية الشعب الفلسطيني عبر تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة، التي وضعت كي تحمي الشعوب الواقعة تحت الإحتلال.

القسم الرابع سياسات إسرائيل الإستيطانية

المستوطنات التي تدمر عملية السلام

تُعرض أنشطة الإستيطان الإسرائيلية المتواصلة مفاوضات السلام للخطر، خاصة بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني. وثمة إعتبار خطير لمدى التأثير السلب للنشاط الإستيطاني الإسرائيلي المتواصل والمتصاعد على عملية المفاوضات، وذلك للأسباب التالية:

أولاً، تؤثر أنشطة الإستيطان الإسرائيلي تأثيراً خطيراً وسلبياً على المكونات الأساسية لسلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني، بما فيها العوامل الديموجرافية وإستغلال الموارد الطبيعية والتخطيط قصير وبعيد المدى لإستغلال الأرض.

ثانياً، يعني التصعيد الخطير من جانب إسرائيل لأنشطة الإستيطان أن الموضوع الذي تدور حوله المفاوضات عرضة لعملية تحويل سريع وأحادي الطرف. وما لم تتوقف أنشطة الإستيطان فلن يبقى سوى القليل من الأرض كموضوع للتفاوض. وربما لن يوجد شئ من الأرض للتفاوض حوله.

ثالثاً، يخلق نشاط الإستيطان الإسرائيلي، في الأراضي المحتلة، نظاماً شبيهاً بالفرقة العنصرية. والذي يمثل عائقاً قانونياً وعملياً أمام تنفيذ سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني.

إضافة إلى ذلك كان هناك دليل دامغ على أن المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة، شنوا أعمال عنف تتضمن : القتل، والتدمير واسع النطاق للملكية الفلسطينية، وأشاعوا الفوضى مستخدمين أسلحة قدمها لهم الجيش الإسرائيلي وعاونتهم فيها الوحدات الخاصة التي تم تشكيلها مؤخراً.

لقد تمت الموافقة، طبقاً لرسالة في 18 تشرين أول 1991، على أن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة سيتم التفاوض بشأنه في مرحلة لاحقة. لكن وقف المستوطنات يعد من قضايا الوضع النهائي للأسباب التالية:

1- إن بناء مستوطنات إسرائيلية فوق الأراضي المحتلة أمر غير قانوني أساساً، وينتهك المادة رقم 49 (6) من إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والمادة 43 من إتفاقية لاهاي لعام 1907. كما ينتهك العديد من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وليس هناك مجال لأي جدل بأن نشاط الإستيطان الإسرائيلي يجب أن يوقف على الفور، بدعوى أن مثل هذا النقاش مؤجل لمرحلة لاحقة. وإلا كانت الأطر المرجعية والجدول الزمني يضيفان مشروعية على نشاط غير قانوني، وهو ما لا يرميان إليه بكل وضوح.

2- لن يتخذ أي طرف أي تصرف من جانب واحد يسعى إلى تقرير قضايا لا يمكن حلها عبر المفاوضات. وسوف تؤدي المستوطنات الإسرائيلية بالتأكيد إلى إجهاض الوضع النهائي.

3- لقد وافقت الأطراف على أن مفاوضات الوضع النهائي سوف تتحدد على أساس قراري مجلس الأمن رقمي 242 ، 338. ويؤكد هذان القراران على مبدأ عدم مشروعيته الإستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب. وعلى هذا لا تستطيع إسرائيل استخدام وضعها كمحتل لكي تبقى بشكل دائم على وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأن تمنع عودتها عبر مفاوضات سلمية.

باختصار، تركز أنشطة الإستيطان الإسرائيلية بالقوة فرض الحل، من طرف واحد، لمشكلة وللقضايا التي يفترض حلها عبر المفاوضات السلمية. ومن ثم

فإن المستوطنات الإسرائيلية تقف على طرفي نقيض مع الأطراف المرجعية لعملية السلام.

تؤكد الدعوات التي وجهها راعيا المؤتمر إلى المشاركين في المؤتمر الجاري للسلام الشامل والدائم في منطقتنا يجب أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقمي 242 و 338. وأن مبدأي الأمن والأرض مقابل السلام التوأمين هما أساس هذا الارتباط.

تحدد رسالة الدعوة أيضاً الهدف المبدئي لصياغة وإقامة سلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني، والهدف النهائي لتعريف وتحديد الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية المحتلة. وبناء على ذلك، لا يمكن لأي طرف إتخاذ أفعال من جانب واحد من شأنها التأثير على محصلة ونتيجة المفاوضات، أو الإجحاف بشأن الوضع الدائم.

لسوء الحظ، فإن شروط العملية بأكملها يتم نسفها من خلال الممارسات الإسرائيلية المنتظمة المنطلقة من إحتلال الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتجد هذه الممارسات للسياسة الإسرائيلية الرسمية جذورها فيما أعلنه وأكده مراراً مسؤولون إسرائيليون على مستوى رفيع. وهذه تناقض بشكل مباشر كلاً من المفاوضات الجدية والتفاوض عن إيمان، وتثير شكوكاً خطيرة حول أية توقع بإقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني.

المستوطنات الإسرائيلية تتناقض مع القانون الدولي

لا حاجة إلى القول أن إتفاقية لاهاي لسنة 1907 تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. تنص هذه الإتفاقية، وكذلك مبادئ القانون المطبقة أثناء الحرب العالمية الثانية على أن إقامة المحتل لمستوطنات في الأراضي المحتلة هو أمر غير قانوني. إضافة إلى ذلك، تمنع إتفاقية جنيف الرابعة (1949) بوضوح نقل المدنيين التابعين لسلطة الإحتلال إلى أراضي محتلة.

وقد أكدت أعداد لا حصر لها من القرارات الصادرة عن منظمات عديدة تابعة للأمم المتحدة، بما فيها إثنا عشر قراراً لمجلس الأمن، إن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة غير قانونية وتمثل انتهاكاً لإتفاقية جنيف الرابعة. وهذه القرارات، التي تم إصدارها على مدى أكثر منعقدتين من الزمان، تماثل القانون الدولي في قانونيتها ومشروعيتها، ذلك القانون الذي ينطبق على جميع الدول، بما فيها إسرائيل.

غير أن المستوطنات الإسرائيلية التي يتم بناءها في أرضنا بشكل متواتر ما هي إلا نقاط أساسية لإقامة إسرائيل الكبرى. ويتم إخضاعها للقوانين والسيادة الإسرائيلية عبر المد والتسلل التدريجي للتشريع الإسرائيلي لهذه المستوطنات.

ويعد التطبيق الطارئ للقوانين، واللوائح، وقانون ضرائب الدخل، وقانون تقدير وتثمين الأراضي، وقانون تشجيع الإستثمار رأس المال مجرد أمثلة لإيضاح كيف فرضت إسرائيل قوانينها الخاصة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويتناقض هذا الشكل من التوسع مع القانون الدولي، بصفة عامة؛ ومع القوانين التي تحكم الإحتلال، بصفة خاصة.

وأدى إخضاع هذه المستوطنات للقوانين الإسرائيلية إلى خلق نوع من النظام القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة شبيه بالفرقة العنصرية. وهو ما يمثل انتهاكاً للحملة العالمية ضد النظم العنصرية وسياسات التمييز العنصري، ولم يعد بالإمكان التسامح مع مثل هذه النظم أو السياسات إنطلاقاً من الإدراك المعاصر لحقوق الإنسان.

وقد أدى وجود المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة حتماً إلى نزع ملكية الأراضي الخاصة وسوء إستعمال الممتلكات العامة وتمزق نظام تسجيل الأراضي وسوء إستخدام موارد المياه لصالح هذه المستوطنات.

وتطلب ربط المستوطنات بإسرائيل إنشاء شبكة من الطرق التي إختزقت الأراضي الخاصة والعامة ذات الملكية المشتركة. وأدى أيضاً إلى تغيير جغرافية الأراضي الفلسطينية المحتلة، بإقتلاع آلاف الأشجار بما فيها أشجار الزيتون القديمة

المعمرة، والتسبب بأضرار جسيمة للبيئة. وتهدف هذه الأفعال الإسرائيلية، التي يتم إقترافها جماعياً، إلى عرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني.

ولا حاجة إلى التكرار مرة أخرى، إن سياسة إسرائيل العدوانية المتعلقة بأنشطة الإستييطان ستؤدي إلى إحباط مفاوضات السلام الجارية. ومن العلامات المنذرة إن الحكومة الإسرائيلية قد صادقت على إنشاء وحدات حراسات مدنية مسلحة تضم مستوطنين. إن قواعد السلام الشامل والدائم فغي منطقتنا لن توت قابلة للتطبيق إذا ما إستولى طرف على حقوق الطرف الأخر. وإسرائيل لا يمكنها، ولا ينبغي لها، أن تتوقع أن يعم سلام حقيقي و إستقرار بينما هي تستمر يومياً في مصادرة مصادر الحياة للشعب الفلسطيني.

ويتمثل وقف أنشطة الإستييطان الإسرائيلية ومصادرة الأراضي جوهر المفاوضات الجدية القائمة على حسن النوايا، ويتضمن هذا الإيقاف ما يلي:

- 1- وقف بناء مستوطنات جديدة.
- 2- وقف توسيع المستوطنات الموجودة، بما في ذلك إضافة وحدات وأبنية جديدة، وكذلك النقل المستمر للسكان إلى المستوطنات القائمة والجديدة.
- 3- وقف تغيير وضعية المستوطنات القائمة.
- 4- وقف تنمية البنية التحتية للمستوطنات الحالية والجديدة.
- 5- وقف مصادرة الأراضي والمباني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- 6- وقف الإستيلاء على الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية، بأية طريقة كانت، لكي تستخدمها المستوطنات القائمة والجديدة.
- 7- وقف تحويل المستوطنات العسكرية وشبه العسكرية والنحال إلى مستوطنات مدنية.
- 8- وقف إستخدام المناطق المغلقة أو المعلنة مناطق عسكرية من أجل الإستييطان.

- 9- وقف نقل المنازل المتحركة إلى مستوطنات قائمة جديدة. ووقف تحويلها إلى مباني دائمة.
- 10- وقف الإستثمار الخاص والعام وصناديق التمويل عبر الخط الأخضر.
- 11- وقف أشكال الدعم المقدمة للمستوطنين؛ سواء على المستوى المحلي من خلال الدولة، والهيئات الوطنية مثل الصندوق اليهودي، والقطاع الخاص؛ أو على المستوى الدولي من خلال المنظمات غير الحكومية.
- 12- وقف تطبيق كل ما سبق على القدس الشرقية.

الفصل السابع

الإبعاد الجماعي للفلسطينيين والمرحلة الحالية

لعملية السلام في الشرق الأوسط

القسم الأول

عملية الإبعاد الجماعي

الطبعة الإسرائيلية من "التطهير العرقي"

في 16 كانون أول 1992، إتخذت الحكومة الإسرائيلية الخطوة غير المسبوقة بإبعاد 413 مدني فلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وضعت السلطات الإسرائيلية هؤلاء الفلسطينيين، معصوبي الأعين ومقيدين، في حافلات وساقتهم إلى الحدود الشمالية لإسرائيل.

ونتيجة لتسرب المعلومات عن الإبعاد. قدم نشطاء حقوق الإنسان، ومنهم محامون، إعتراضاً وإستئنافاً إلى المحكمة الإسرائيلية العليا لوقف القرار.

أمرت المحكمة بوقف كل شئ في مكانه، و إنعقدت لمناقشة الإستئناف، وبعد 15 ساعة سمحت بتنفيذ أوامر الإبعاد.

في البداية كان القرار بإبعاد 486 فلسطينياً. ثم ألغت السلطات الإسرائيلية أوامر إبعاد 78 منهم نتيجة لمسائل 78 منهم نتيجة لمسائل إجرامية، ثم أضافوا أسماء أخرى. بعدها بقليل أعادت السلطات الإسرائيلية عدداً من المدنين الفلسطينيين من الحافلات بينما أحضر آخرون بالطائرات المروحية لضمهم إلى المبعدين. وبعد ليلة كاملة في الحافلات سيق 413 رجلاً في 17 كانون أول 1992 إلى جنوب لبنان، عبر المنطقة المسماة بالحزام الأمني، وألقي بهم في جو قارص البرودة في منطقة جبلية بين ما يسمى بنقطة التفنيش لجيش لبنان الجنوبي الموالي لإسرائيل، ونقطة التفنيش للجيش اللبناني.

وقد إعترف الجيش الإسرائيلي أن فلسطينيين كثيرين أبعادوا عن طريق

الخطأ.

لم يتم الإبعاد بناء على أية معايير محددة، بالنسبة للرجال الذين تم إبعادهم. وإنما إعتمد على الصدفة دون إرتكابهم لأية تهم أو أفعال من التي نسبت إليهم.

وبإبعاد 413 رجلاً، أغلبهم من المثقفين الفلسطينيين أطلقت حكومة إسرائيل طلقة أخرى في حملتها الشاملة لتدمير الشعب الفلسطيني. رفضت إسرائيل إعلان أسماء المبعدين، ولم تخبر عائلاتهم بالإجراءات التي أتخذتها. وإضافة إلى ذلك، لم توجه أية فردية بأي تصرف إجرامي ضد هؤلاء المبعدين. ولم يتلق أي منهم نسخة من أوامر إبعادهم. فلم تكن هناك تهمة لأي منهم بالإعتداء أو المشاركة في عملية خطف أو قتل. وبالفعل كان 23 قد سيقوا مباشرة من الإعتقال الإداري أو من السجن. وهذا دليل واضح على عدم مشاركتهم في أي عملية إختطاف أو قتل. وبالنسبة للباقيين، وكما في أغلب حالات العقاب الجماعي لم يسبق الإبعاد أي إجراء يمكن إعتباره مقدمة لما حدث. فقط الدق على الأبواب في ساعات مبكرة من الفجر، والتقييد ثم عصب العينين والنقل بالقوة.

تقدر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الاونروا) أنه بين المنفيين من قطاع غزة والضفة الغربية هناك: 7 أطباء، و14 مهندساً، و12 عالماً، وأعداد كبيرة من أساتذة الجامعات، و14 مدرساً من الذين يعملون في الاونروا، ومدرسون آخرين، وأكثر من مئة زعيم ديني، وعديد من رجال الأعمال. وهم يتراوحون في العمر بين 16 سنة و62 سنة. وأغلبهم من نوي الأسر البالغين الذين يعولون أبناءاً وعائلات. وعملية الإبعاد نفسها هي إنتهاك لحقوق الإنسان، وإنتهاك لإتفاقية جنيف الرابعة. بل هي إرهاب غير أخلاقي، وعمل عنصري. لذلك يجب التصدي لها ووقفها.

منذ أن تم الإبعاد في كانون أول 1992 طار قلبي إلى هناك، حيث العائلات المنتظرة الملتاعة. وقد تمعننت في الأسماء والأوصاف المعلنة للمبعدين،

أولئك الجوعى في تلك المنطقة الجبلية النائية الباردة المتجمدة، وكلما نمت تحت لحافي وأغطيتي في فراشي الدافئ يعاودني التفكير فيهم. ومع كل لقمة أضعها في فمي أقع فريسة للألم والضيق حين أتذكر هؤلاء الأخوة المناضلين الأحبة.

ما يزيد عن أربعمئة مبعد فلسطيني يعيشون في خيام تحت جبال ضخمة من الثلج والمطر والرياح والعزلة.

إن أعين العالم تتركز على التلال الصخرية لـ ”مرج الزهور“، حيث تصطف الدبابات الإسرائيلية موجهة مدافعها نحو الفلسطينيين الذين أبعدهم قرار عسكري إسرائيلي غاشم وظالم في 17 كانون أول.

ما فعلته إسرائيل في مرج الزهور ليس فقط عدواناً على حقوق الإنسان، وإنما أيضاً عودة إلى ”شريعة الغاب“. ورغم هذا الموقف الإنساني العصيب الذي يعيشه المبعدون في مرج الزهور فإننا، تماماً كالمبعدين أنفسهم، رفضنا تحويل مشكلة المبعدين من مشكلة سياسية إلى قضية إنسانية.

من الواضح أن المبعدين يرفضون الذهاب إلى أي مكان سوى وطنهم، فلسطين. وإضافة إلى الظروف الجوية والنفسية والجسدية قصف الإسرائيليين مرات عديدة المناطق المحيطة بمعسكر المبعدين، وخاصة في الأيام العديدة الأولى لإبعادهم، ملأ قلوبهم بالخوف وإجبارهم على الدخول إلى لبنان.

قرار مجلس الأمن حول الإبعاد الجماعي

في 18 كانون أول 1992، صبيحة قرار الإبعاد الجماعي الإسرائيلي، تبنى مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 799 لسنة 1992، الذي أدان المجلس فيه بشدة التصرف الإسرائيلي وطلب ” أن تكفل إسرائيل، سلطة الإحتلال، عودة آمنة وفورية إلى الأراضي المحتلة لكل هؤلاء المبعدين“. وطالب المجلس أيضاً الأمين العام ” أن يبحث إرسال ممثل إلى المنطقة ليتابع مع الحكومة الإسرائيلية هذا الموقف الخطير وأن يرفع تقريره إلى مجلس الأمن“. كذلك أكد القرار 799 أن

تحريم إتفاقية جنيف الرابعة للإبعاد ينطبق على كل الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، وإعتبر تصرف تل ابيب الأخير مناقضاً لهذه الإتفاقية.

لكن إسرائيل رفضت قرار مجلس الأمن رقم 799. ومن الواضح أن تلك الأفعال هي نفسها السياسات التي دأب الإسرائيليون على تكرارها عبر تاريخ الإبعاد الإسرائيلي للفلسطينيين.

لقد أبعدت إسرائيل، ما يناهز 2500 مدني فلسطيني منذ عام 1967. وتبنى مجلس الأمن 11 قراراً خصيصاً لقضية الإبعاد. تلك القرارات هي 468 (1980) و 469 (1980) و 484 (1980) و 607 (1988) و 608 (1988) و 636 (1989) و 641 (1989) و 694 (1991) و 726 (1992) و 799 (1992)، هذا إضافة إلى القرار رقم 681 (1990) الذي احتوى على فقرة حول الإبعاد. وفوق ذلك، يوجد عدد كبير من قرارات الجمعية العامة وقرارات صادرة عن المنظمات الأخرى للأمم المتحدة حول هذا الموضوع.

كل هذه القرارات تندد بسياسات وإجراءات الإبعاد الإسرائيلي. وتطالب، بصيغ مختلفة، بأن تضمن إسرائيل، سلطة الإحتلال، العودة الآمنة والفورية للمبعدين والكف عن إتخاذ مثل هذه الإجراءات. وأجمعت كل هذه القرارات على قابلية تطبيق إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تعتبر الإبعاد أمراً غير قانوني، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

دعا القرار 681 حكومة إسرائيل "إلى قبول التطبيق القانوني لإتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على كافة الأراضي التي إحتلتها إسرائيل منذ عام 1967، والتمسك بنود الإتفاقية المذكورة".

غير أنه حتى هذا التاريخ لم تمثل الحكومة الإسرائيلية لأي من هذه القرارات.

أرسلت الأمم المتحدة، في إستجابة للطلب الذي تضمنه القرار 799، موظف الأمم المتحدة المسؤول عن إسرائيل في المنظمة الدولية، في الفترة من 27 إلى 30 كانون أول 1992، لمناقشة القضية مع إسرائيل، لكنه لم ينجح. ويُعزى

ذلك إلى تشدد إسرائيل. ليس ذلك فقط، وإنما رفضت إسرائيل طلباً رسمياً من اللجنة الدولية للصليب الأحمر لإمداد المبعدين بالمواد الضرورية عبر الحدود الإسرائيلية.

داخل الأمم المتحدة دعت منظمات وجماعات ولجان متعددة إلى إتخاذ إجراءات محددة من جانب مجلس الأمن لضمان التطبيق الكامل لقرار 799. ومن هذه اللجان لجنة فلسطين بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولجنة فلسطين بحركة عدم الإنحياز، والمجموعة العربية، ورئيس لجنة ممارسة الحقوق الثابتة للفلسطينيين.

في 26 كانون ثاني 1993، قدم المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة مشروع قرار تحت البند السابع من الميثاق متضمناً عقوبات محددة ضد إسرائيل، قدم القرار إلى أعضاء مجلس الأمن كجزء من متابعة تنفيذ القرار 799 (1992). وفي 27 كانون ثاني 1993 صادقت المجموعة العربية على مشروع القرار، وبالتالي حولته إلى مشروع عربي.

ولكن، رغم هذه المواقف، رفضت توصيات الأمين العام بإتخاذ إجراءات محددة من مجلس الأمن لفرض القرار 799 بالقوة. ودعت كل الأطراف إلى عدم الإقدام على فعل شئ حتى تقرر محكمة العدل الإسرائيلية العليا ما إذا كان الإبعاد قانونياً أم لا. وقدم مثل هذا الطلب الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً.

قرار المحكمة الإسرائيلية العليا

في 28 كانون ثاني 1993، رفضت محكمة العدل الإسرائيلية العليا المناشدات التي رفعها محامو حقوق الإنسان، الذين تحدوا قانون الإجراء الذي اتخذته الحكومة، وأيدت المحكمة بالإجماع قرارات الإبعاد لأكثر من 400 مدني فلسطيني من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الأكثر أهمية فيما حدث أن محكمة العدل الإسرائيلية العليا ليست المرجع الذي يقرر مصير هؤلاء الفلسطينيين لأنهم محميون باتفاقية جنيف الرابعة وقرارات الشرعية الدولية.

وبهذه القرارات التي أصدرتها محكمة العدل الإسرائيلية العليا، والداعية لقرار الحكومة الإسرائيلية بالإبعاد الجماعي دخلت قضية إبعاد الشعب الفلسطيني عن وطنه فصلاً جديداً.

وفي ظل هذه الأوضاع أعرب الشعب الفلسطيني كله، بما فيه المبعدون أنفسهم، عن رفض القرار الصادر عن المحكمة. ومن ثم رفض المبعدون الفلسطينيون تقديم إستئناف إلى اللجان العسكرية الإسرائيلية، إذ إعتبروا هذه الخطوة مجرد محاولة إسرائيلية للقفز على قرار مجلس الأمن رقم 799.

حاولت إسرائيل، مع صدور محكمة العدل الإسرائيلية العليا في 28 كانون ثاني 1993 أن تبقى العالم معلقاً بين المحكمة الإسرائيلية والحكومة الإسرائيلية. و حاولت الحكومة تحويل تلك القضية من إقتلاع سياسي جماعي، إلى مجرد قضية فردية، تخضع للقوانين والقواعد الإسرائيلية. بعبارة أخرى، فتح قرار المحكمة العليا الباب واسعاً أمام المزيد من الإبعاد والنفي الجماعي، وأضفى غطاءً قانونياً على عناد إسرائيل وتشددتها ضد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي.

وبالتالي، وضع هذا القرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في موقف بالغ الصعوبة والخرج. ولا أعتقد أن مجلس الأمن سيكون بمقدوره الخروج عن هذا الموقف دون خسائر خطيرة في مصداقيته وهيئته الدولية. وقد يكون لهذا الموقف أيضاً تأثيراً سلبياً على مبادئ عمله الأساسية وأسلوبه في التعامل مع الأزمات الدولية. لم تعد المشكلة مجرد قضية إزدواجية المعايير كما كررنا مرات عديدة في الماضي، ولكنها أصبحت أكثر خطورة فيما يسمى بعهد "النظام العالمي الجديد"، حيث ستجبر بعض الدول على تنفيذ القانون، بينما تُعفى دول أخرى من القيام بذلك.

بعبارة أخرى، ستصبح المبادئ إختيارية، قائمة على المصالح والعلاقات وليست على القواعد الأخلاقية المجردة. ويعني ذلك ببساطة أن أولئك الذين يتبعون الولايات المتحدة سواء كانت على خطأ أو صواب وفي السراء والضراء هم فوق القانون الدولي، وفوق الأعراف الإنسانية. وقد أوضح ذلك جلياً وزير الخارجية

الإسرائيلي الذي قال أن الولايات المتحدة لن "تخون" علاقاتها الخاصة مع إسرائيل، بعدم استخدام حق النقض (الفيتو) لمواجهة أية عقوبات ضد إسرائيل.

القسم الثاني

قرار جديد للحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأمريكية

قرار عودة ربع المبعدين

في 4 شباط 1993، ذكر بيان القى أمام البرلمان الإسرائيلي أن رئيس الوزراء رابين قال وهو يشير إلى الإتفاق الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والولايات المتحدة بشأن قضية الإبعاد، أن ”هذا القرار لإعادة ربع المبعدين الفلسطينيين الأربعمائة إحتفظ بحقه في إبعاد مئات أخرى من الناس في المستقبل وأنه إختار أن يفعل ذلك“.

ولا أعتقد أن هناك إمكانية لحل هذه القضية بنصف حل، او ثلث حل او ربع حل. فالقرار الإسرائيلي لا يتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم 799. على العكس، إنه يتناقض مع القرار. وأعتقد أن ذلك القرار الإسرائيلي هو مؤامرة أمريكية – إسرائيلية ضد الشرعية الدولية وضد قرار مجلس الأمن رقم 799. إنه مناورة ضد ذلك القرار بهدف منع أي إجتماع مقبل لمجلس الأمن ليناقد تلك القضية. إن القرار الإسرائيلي يصنع غطاءً أمنياً للإبعاد ويهدف إلى حماية إسرائيل عندما لا تستجيب لقرار مجلس الأمن رقم 799 وغيره من القرارات.

وعلينا أن نسأل مثل الأسئلة التالية: ”من من الأربعمائة مبعد سيسمح له بالرجوع، ومن له حق لإختيار العائدين؟ وكيف سيتم إختيارهم؟ وعلى أية معايير سيتم إختيارهم؟ وإلى أين سيعودون؟ هل إلى بيوتهم أم إلى السجون والمعتقلات؟“
وبالنسبة للذين سيبقون دون عودة: ”هل سيظلون في مرج الزهور؟ وكيف سيظلون هناك؟ وطبقاً لأية معايير تقرر أن يكون الحد الأعلى للإبعاد عاماً واحداً؟“ كل هذه الأسئلة وغيرها علينا، نطرحها على أنفسنا وأن نجد لها أجوبة.
منذ البداية، ارتكب رابين خطأ كبيراً يتكون من 413 جزءاً مترابطة بعضها مع البعض الآخر. ومن ثم فإن عليه أن يصحح خطأه دونما تقسيم إلى أجزاء. وإنما على العكس عن طريق إعادة جميع المبعدين الـ 413 إلى وطنهم.

إن القرار 799 لمجلس الأمن واضح للغاية. إنه لا يقول أي شيء عن إخراج رابين من ورطته. فلا يوجد بند حول إعادة ثلاث أو ربع المبعدين، أو عشرة أو عشرين أو مائة منهم. لا توجد ولا حتى كلمة بهذا الشأن. القرار يتحدث عن "العودة الفورية والأمنة لكل المبعدين الفلسطينيين إلى وطنهم".

وإذا كانت عملية السلام تركز على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقمي 242 و 338، فمن يضمن لنا أن إسرائيل ستنفذهما بالكامل، في الوقت المقرر لعملية السلام.

إن خطورة قرار الإبعاد تكمن في أن إسرائيل تستهدف منه ترويض الشعب العربي وإجباره هو والعالم كله على قبول عملية إبعاد الشعب الفلسطيني. وقد يكون ذلك بداية للمزيد من الإبعاد الجماعي للشعب الفلسطيني على يد السلطات الإسرائيلية.

الموقف الأمريكي

ليست محاولات الولايات المتحدة تأجيل، بل ومنع انعقاد جلسة لمجلس الأمن لإتخاذ قرار بفرض عقوبات ضد إسرائيل إلا طريقة لتأجيل إخراج إسرائيل من موقفها الواهي المرتبك الذي وجدت نفسها فيه. إنه أيضاً محاولة من جانب الولايات المتحدة لسحب نفسها من الموقف الحرج والصعب بعد أن إتضح للعالم بأكمله بجلاء أن الولايات المتحدة تستخدم وتمارس معايير مزدوجة.

ولم تذهب المحاولات الأمريكية لإيجاد حل لمشكلة المبعدين أبعد من إسرائيل للتخلص من ورطتها، وليس من أجل وجه العدالة أو لصالح المبعدين.

وتتحمل الولايات المتحدة، التي هي في الوقت نفسه الراعي الرئيسي لعملية السلام في الشرق الأوسط مسؤولية ضمان إنصياح كافة الأطراف المعنية لإلتزامات عملية السلام و إحترام إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة ومن ثم التنفيذ الفوري الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 799.

إن القانون الدولي يُخضع الإحتلال الإسرائيلي لكل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية لبنود إتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب. وتعلن المادة 49 من هذه المعاهدة أن "النقل القهري للقرى أو الجماعة، وكذلك إبعاد الأشخاص المحميين من أرض محتلة إلى أرض سلطة الإحتلال، أي دولة أخرى محتلة أو غير محتلة محرم أيأ كانت دوافعه".

والآن فإن مصداقية الأمم المتحدة محل إختبار حتى تثبت دورها كحامٍ عادل للقانون الدولي ومصدر للقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول والشعوب. نحن نؤمن أن هناك ضرورة آنذاك لعقد إجتماع لمجلس الأمن لإجبار إسرائيل على إحترام قراراته ولا قرار العقوبات ضدها طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وإذا ما إنتهكت إسرائيل القانون الدولي والقرارات الدولية فإن ذلك سيؤدي إلى نتائج سلبية على الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط، وسوف يدمر عملية السلام بهذه المنطقة. كما أنه سيسبب خسارة فادحة لكافة عمل مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة ككل.

إن الإبعاد أمر غير قانوني، طبقاً للقانون الدولي، ويمثل إنتهاكاً سافراً لإتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949. ويجري تنفيذه دون أساس قانوني بمعايير القرارات المحلية ويمثل تجاهلاً جوهرياً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكافة أدوات ومبادئ حقوق الإنسان الأخرى. ويتوازي مفهوم الإبعاد مع مفهوم النقل الجماعي وغيرهما من الأفكار والنظريات العنصرية، كالتطهير العرقي.

والطريق الوحيد لحل مشكلة المبعدين الفلسطينيين يمر عبر التنفيذ الفوري لقرار مجلس الأمن رقم 799. وهذا مطلب عملي ومعقول. ونأمل أن تتفاعل معنا كل الأطراف الأخرى بإيجابية.

نحن نعتقد أنه لا توجد إمكانية لحل وسط في هذه القضية، حتى من
الوجهة النظرية، ولا يوجد حل آخر لمشكلة المبعدين الفلسطينيين إلا عودتهم إلى
وطنهم.

خاتمة

خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة، منذ بداية عملية السلام في مدريد حتى الآن. واجهت منظمة التحرير الفلسطينية وفريقها التفاوضي كافة المناورات الإسرائيلية ووقفت أمامها بحزم، وأمام الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. وتصدت للعقبات التي وضعها الجانب الإسرائيلي في طريق المفاوضات. وقد وطد الفلسطينيون أنفسهم على حقيقة أن "المفاوضات" هي ميدان آخر من ميادين النضال التي يخوضها شعبنا الفلسطيني لإستعادة حقوقه المشروعة ولتحرير أرضه وتحقيق حريته. وفي هذا الصدد، ناشدت منظمة التحرير الفلسطينية العالم بأسره كي يتحمل مسؤوليته ويحمي الشرعية الدولية، ويحمي شعبنا الفلسطيني الذي يعيش تحت وطأة الإحتلال. كذلك ناشدت المنظمة العالم للعمل على خلق المناخ الملائم لكي تستمر المفاوضات، بعيداً عن كافة ممارسات الإرهاب والقمع الإسرائيلية، ولكي نستعيد لشعبنا الفلسطيني حقوقه الوطنية التي تقرها كافة الأعراف والقوانين الدولية بما فيها إتفاقية جنيف الرابعة وميثاق الأمم المتحدة.

بينما تواصل الحكومة الإسرائيلية، من جهة أخرى، سياستها الإرهابية، وتعتمد أساليب المناورة وتجنب الإلتزام بتنفيذ قوانين وقرارات الشرعية الدولية معتمدة على تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، التي تحميها. ومن جهة أخرى أعادت منظمة التحرير الفلسطينية التأكيد على أن إستمرار الدور الأمريكي على ما هو عليه سيؤدي إلى إختلال قواعد العملية السياسية وسينتهي بها إلى جدار مسدود من شأنه أ، يعطي غطاءً لإستمرار الإنتهاكات الإسرائيلية ضد حقوق الإنسان الفلسطيني، وكذلك الإنتهاكات ضد أسس السلام العادل الشامل في المنطقة بأسرها. ولنا الحق في أن نطرح هذا السؤال: هب للشرعية الدولية معيار واحد أم معياران؟ هل لديها معيار شد شعبنا الفلسطيني وآخر لصالح إسرائيل؟

كانت السياسة الفلسطينية طوال فترة التفاوض منذ مؤتمر مدريد وحتى اليوم، هي ضمان وتأكيد إستحالة الجمع بين إستمرار مفاوضات السلام، وفي الوقت

نفسه إستمرار الإرهاب والقمع الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. والتأكيد أيضاً أنه لن يكون ثمة تقدم حقيقي وجوهري في علمية السلام السياسية ما دامت تصاحبها سياسات الحكومة الإسرائيلية ضد شعبنا الفلسطيني مثل الحصار والإبعاد وغيرها من الإجراءات التعسفية الإسرائيلية التي تؤدي بالشعب الفلسطيني إلى المجاعة. ونحن نعتقد أن علينا أن نقتلع من الجذور كافة هذه الممارسات الإرهابية الإسرائيلية التي ترهق كاهل شعبنا. وأن نحقق الأمن والسلام الحقيقي لشعبنا الفلسطيني. وأن ننهي كافة أشكال المعاناة اليومية التي يتعرض لها. وكل ذلك لا يمكن تحقيقه دون إنهاء إحتلال أراضي وطننا فلسطين، ودون وجود حماية دولية لشعبنا هناك، ودون إيجاد الأسس لحل عادل يضمن حقوق شعبنا الفلسطيني في تقرير المصير و الإستقلال والعودة إلى وطنه.

طوال عملية السلام ناشدت منظمة التحرير الفلسطينية المجتمع الدولي كله، وبخاصة راعي مؤتمر السلام، إتباع سياسات عادلة ومتوازية في التعامل مع أطراف الصراع وإعطاء الإهتمام الواجب لقواعد الإجراءات والأطر المرجعية لعملية السلام هذه، وقرارات الشرعية الدولية المرتبطة بها، وخاصة قراري الأمم المتحدة رقمي 242 و 338 ، و إستعادة كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكذلك تأكيد مشروعية الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وعدم قابليتها للتصرف.

أصبح العالم بأسره وخاصة القوى المعنية بعملية السلام في الشرق الأوسط أكثر وعياً بأن القضية الفلسطينية هي المفتاح لحل عادل في الشرق الأوسط، وأن منظمة التحرير هي العنوان الوحيد للشعب الفلسطيني، وهي الممثل الشرعي الوحيد له، وهي الطليعة التي تقود النضال العادل لهذا الشعب. وكل المحاولات التي تسعة إلى تجاوز حقيقة التمثيل للشعب الفلسطيني أو المزايدة عليها أو القفزة فوقها تواجه حائطاً صلباً من رسوخ شعبنا الفلسطيني الذي التف بقوة حول منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد.

منذ بداية مؤتمر مدريد وحتى اليوم، مضى أكثر من عام ونصف. وهناك إجماع أن عملية السلام، حتى هذه اللحظة، لم تحقق أي تقدم حقيقي وذلك لأنها لم تنجح أساساً في تحقيق أي تغيير في الموقف الإسرائيلي. كانت السياسات الإسرائيلية في المفاوضات مضللة وخادعة. حيث كان الوفد الإسرائيلي، منذ البداية، أما متمسكاً بجموده القديم، أو محلقاً بعيداً كلما أصبحت المفاوضات قاب قوسين من القضايا الجوهرية، خاصة القضايا المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقمي 242، 338، ومبدأ الأرض مقابل السلام. بالإضافة إلى كل ذلك، كانت إسرائيل في كل مرحلة من مراحل عملية المفاوضات، وكذلك في صياغة النصوص التي تقدمها، تتجنب وصف نفسها بسلطة الإحتلال، وتتجنب الإشارة إلى الأرض باعتبارها أرضاً محتلة، رغم أنهمهم المحتلون الذين يحتلونها.

كانت الحكومة الإسرائيلية أثناء الفترة التي إستغرقتها المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد وحتى الآن، تصعد حملة الإرهاب العسكري ضد شعبنا الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، وكانت تحكم حصارها حول الأراضي الفلسطينية المحتلة. على الجانب الآخر، كان وفد المفاوضات الإسرائيلي يواصل سياساته القائمة على المناورة والخداع وتجنب الأطر المرجعية في كافة المشروعات التي كانوا يقدمونها خاصة المقترحات التي تتناول الوضع النهائي.

حاولت الولايات المتحدة أن تكون شريكاً كاملاً. ولكن يبدو أن الولايات المتحدة كانت تتصرف كشريك كامل لإسرائيل وليس لكل الأطراف المعنية الأخرى. لذلك كان تدخل الولايات المتحدة دائماً لصالح الجانب الإسرائيلي. وكما نشب خلاف حول المقترحات المقدمة من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي كانت الولايات المتحدة تقف دائماً إلى جانب إسرائيل، وهذا ربما ما قصدوه بمعنى الشريك الكامل!

في بعض الأحيان، أثناء عملية السلام، كان الجانب الإسرائيلي يقدم وعوداً شفوية وكلاماً معسولاً بأنهم سيفعلون هذا أو ذلك. ولكن عندما تتعلق الأمور بالقضايا الخاصة بكيفية تنفيذ الولاية القضائية، أو نقل السلطة من المحتل

الإسرائيلي إلى الشعب الفلسطيني، وكذلك الخاصة بملكية الإسرائيليين لأراضٍ في المناطق الفلسطينية، ومجالات الأمن و الإقتصاد وغيرها من القضايا الرئيسية تتضح الهوية و الإختلاف بين الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي. ولا أعتقد أن هناك إمكانية لمواصلة المفاوضات والوصول إلى حل ثابت وعادل، أو حل وسط مقبول ما لم توجد مشاركة حقيقية عادلة وكاملة وجيدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

أثناء عملية السلام أثبتت إسرائيل لكل شخص، ليس للفلسطينيين وحدهم، أنها لم تكسب ثقة الآخرين، لأنها كانت مضللة وخادعة ومناورة أثناء العملية بأكملها. كان الإسرائيليون يصرون على التمسك بتفسيرهم الخاص لقراري مجلس الأمن رقمي 242 ، 338 كمرجعية للمفاوضات. ولم يعترفوا أن السياسات التي يتبعونها في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي إنتهاك لمبادئ القانون الدولي و إتفاقية جنيف، خاصة الممارسات والأنشطة المتعلقة بالمستوطنات وإنتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة.

تسهب الإدارة الأمريكية، وإدارة كلينتون الجديدة على نحو خاص، في الحديث عن كونها شريكاً كاملاً في هذه المفاوضات، ولكنها في الوقت نفسه بدأت في إظهار مزيد من التجاهل للشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد له. ونسيت أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الرئيسي في عملية السلام برمتها. وظهر ذلك بوضوح عندما لم تنفذ الإدارة الأمريكية ما وعد به السيد كريستوفر الفلسطيني ليقنعهم بمواصلة الإشتراك في المفاوضات حين توقفت تلك المفاوضات نتيجة الإبعاد الجماعي الإسرائيلي للفلسطينيين في كانون أول 1992.

من بداية العملية بأسرها، كانت أهداف أعدائنا واضحة لنا، وقبلنا ظلم الشروط المفروضة علينا وإجحافها، لأننا نؤمن بخيار السلام. نحن نعرف من البداية أن المفاوضات هي ميدان قتال سياسي شرس. وكما أننا جيدون في المواجهة في ساحة القتال، فقد كنا واثقين أننا سنكون أيضاً ثابتين وجيدين في المفاوضات، ونحن

نعرف لغة التفاوض. إن الموقف اليوم والنتائج التي أسفرت عنها المفاوضات حتى هذه اللحظة يضعان عملية السلام بأكملها في منعطف خطير للغاية ، لأن أفاق مستقبل عملية السلام هذه أصبحت غامضة أكثر فأكثر. لكننا، نحن الفلسطينيين، حيث أننا قبلنا خيار السلام، فسنواصل الآن السعي وراء الأمل وسط ظلام نتائج الجولات السابقة من المفاوضات، خاصة المفاوضات الثنائية. نحن نسعى لإيجاد آلية يمكنها أن تعاوننا في حماية عملية السلام ودعمها. كما أننا نؤكد أن كافة الأطراف المعنية يجب أن تثبت، بطريقة عملية، أنها لا تتجاهل الفلسطينيين؛ إذ أنه لن يكون هناك سلام دون الفلسطينيين ودون إقامة "دولة فلسطين".

إن القراءة الموضوعية لوقائع مقدمات ونتائج الجولات السابقة من المفاوضات، منذ مدريد حتى الآن، لا تقودنا إلى توقيع أشياء طيبة كثيرة في المستقبل القريب. خاصة وأن حكومة إسرائيل تواصل سياسة القبضة الحديدية ضد الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة. والوفد التفاوضي الإسرائيلي يعطي كثيراً من الكلمات الشفهية المعسولة. في محادثات الممرات عندما يكون الأمر مجرد كلام، ثم ينقلب إلى التشدد والعنف عندما يصل إلى طاولة المفاوضات، ويصبح أكثر تشدداً وعنفاً عندما يقدم أفكاره مكتوبة.

ويبدو أن الولايات المتحدة تتنافس مع الجانب الإسرائيلي في تشدده وعنفه. ويمكن القول أنها إسرائيلية أكثر من الإسرائيليين أنفسهم عند التعامل مع المواقف التي تمس صالح الجانب الإسرائيلي.

أكرر مرة أخرى أن الفجوة مازالت واسعة وعميقة بين الفهم والموقف الفلسطيني من جهة، وبين الفهم والموقف الإسرائيلي من جهة ثانية، لكامل عملية السلام؛ بداية من أهداف التفاوض وحتى الأطر المرجعية والولاية القضائية وسلطة الحكم الذاتي الإنتقالي الفلسطيني والأمن و الإقتصاد والتحكيم وكذلك وحدة الأراضي الفلسطينية.

وبالتالي فمن حق كل فلسطيني أينما كان موقعه، أن يشك في جدية عملية السلام برمتها. قد أبدوا بهذه الخلاصة متشائماً، لن أود القول أنه رغم كل ذلك. فإنني

متفائل على المدى البعيد لأنه ما من شيء سيكون بمقدوره أن يحل محل عدالة حقنا في فلسطين. عاجلاً أم آجلاً سيحل بالتأكيد السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط، وفي فلسطين على نحو خاص. وعندها سأتمكن من العودة إلى فلسطين، إلى دولة فلسطين، وطني، وإلى الرملة بلدتي، وأعيش هناك في سلام.

تعقيب

من المترجم الياباني

عندما بدأت محادثات سلام الشرق الأوسط في مدريد، أجمعت على نقلها وسائل الإعلام العالمية كلها مرحبة بها باعتبارها حدثاً يفتح عصراً جديداً في التاريخ. وإذا نظرنا إلى الصحف الصادرة في ذلك الوقت سنجد عناوين ضخمة عن "إقتراب لحظة الحل التاريخي"، تحتل الصفحات الأولى.

ذكرت تلك اللحظة أناساً كثيرين بمحادثات سلام باريس التي عُقدت في المرحلة النهائية من عملية السلام الخاصة بحرب فيتنام. وذكرنا السيد المهيب، ذو الشعر الأشيب، حيدر عبد الشافي، رئيس الوفد الفلسطيني، بالسيد "لي دو ك تو"، الذي مثل جمهورية فيتنام الديمقراطية. كما ذكرتنا السيدة حنان عشاوي، المتحدة بإسم الوفد الفلسطيني، بالسيدة "نجوين شن بنه"، التي أظهرت بسالة في محادثات باريس كرئيسة لوفد الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام، رغم إختلاف الموقفين أحدهما عن الآخر.

قابلت وسائل الإعلام مؤتمر مدريد "بزفة"، إعلامية ولكن لم تكن هناك تقارير متابعة بعد ذلك، وكانت جولات المحادثات تعقد على نحو متواصل دون أن تنجح في تقديم أية فكرة كاملة وواضحة و متماسكة عن محادثات سلام الشرق الأوسط؛ وذلك، جزئياً، بسبب نقص التعليقات الشاملة حول المؤتمر. ولذلك فإن الأصوات الراحبة في أن تعرف، بأية وسيلة، تطورات الموقف في محادثات سلام الشرق الأوسط، وصلت بقوة إلى اليابان أيضاً. وهذا الكتاب، كما جاء في مقدمة المؤلف الفلسطيني، أي أحد أبناء الطر المحوري في عملية السلام؛ وبعين فلسطينية، يتحدث عن عملية السلام لكي يشبع تلك الحاجة إلى المعرفة في اليابان.

وبالنسبة لعملية نشر هذا الكتاب، فكما ذكر المؤلف في مقدمته، هذا الكتاب كُتب حديثاً، وقد كتبه بكل أملة ورغبته في السلام، وبناءً على تجاربه مع الكلمات والمحاضرات التي ألقاها في كل المدن والبلدات والجامعات عبر أنحاء اليابان، وأثناء كتابة هذا الكتاب كان يتذكر طوال الوقت الأصدقاء اليابانيين العاديين

الذين لقيهم هناك. ويجب أن أذكر أن أغلب محتوى الكتاب كان إلى حد ما جديداً على الأصدقاء والراء اليابانيين.

قسّم المؤلف ما يريد أن يعرفه اليابانيون عن عملية السلام في الشرق الأوسط إلى سبعة فصول. وقد قدم مضمون كل فصل باللغة الإنجليزية، على أساس المسودات التي أعدها من قبل، فصلاً بعد الآخر. ثم قام المحرر، الذي كان يمثل الحاضرين، بتسجيل الترجمة اليابانية التي قدمها المترجم على الفور.

وبعد إذن قام المحرر بإعداد المسودات التي ترجمت بعد ذلك إلى الإنجليزية مرة أخرى ليتأكد المؤلف من محتوى كل فصل. فوق ذلك، كان كل فصل، بناءً على المسودات، يستكمل بعد أن يراجع المؤلف. وقد بدأت هذه السلسلة من التحضيرات منذ شباط من هذا العام 193، و إستغرقت نحو ثلاثة أشهر حتى تم إستكمال تسجيل الفصول الرئيسية. حيث تجمع لنا العشرات من أشرطة التسجيل التي حوت رؤى المؤلف حول الموضوع.

كانت هذه العملية ضرورية، نظراً لمشكلة اللغة، ولكي تتم مراجعة المحتوى بدقة. كانت الصعوبات جمعة، والمعاناة كبيرة، ولكن خفف منها ما تعلمناه من تجربة الكتاب السابق "فلسطين في قلبي"، الذي كتبه المؤلف نفسه، وأعده تقريباً بالطريقة نفسها. وإذا أثبت هذا الكتاب أنه الكتاب الذي تمناه المؤلف، فإن ذلك يعود إلى العمل المشترك بهذه الصيغة التي هي نادرة في حالات ترجمة الكتب. وفي هذا الصدد، فإنني أد أن أوجه تحية و إحتراماً خاصاً للجهود الهائلة التي بذلها كل من المؤلف والمحرر أثناء عملية إعداد هذا الكتاب.

هناك قيمة خاصة للكتاب بإعتباره رؤية بعين فلسطينية وأنا أعلق أهمية كبرى على ما يقوله الكاتب من أنه تابع عملية السلام عن قرب وبعد. فعين المؤلف كانت تتحرك بعيداً وقريباً لكي تقدم صورة واقعية لما يجري في عملية السلام.

وبالنسبة للوثائق المرفقة بنهاية الكتاب. دعني أذكر أنني ترجمت معظمها لليابانية. ولكن بالنسبة لعدد من الوثائق إستخدمت النسخ المترجمة من الأصل وكتبت المصدر في نهاية كل وثيقة. وأشعر بإمتنان لعدد من الكتب مثل "قرارات

الأمم المتحدة“، الذي إستخدمت منه النسخ المترجمة من الوثائق. وأحب أن أذكر ذلك وأقدم تحياتي.

وحيث أن محتوى الكتاب يقتصر على حركة عملية السلام، فلم يكن هناك مفر من أن نغمض عيننا عن رغبة المؤلف في إضافة بعض المواد التي تمثل خلفية عن فلسطين، وذلك لدواعي الضيق وحدود حجم الكتاب.

فقصة حياة المؤلف التي جاءت في كتابه ”فلسطين في قلبي“، الذي نشرته دار شاكاي هيهيوشا، كشفت لنا، في أسلوب قصصي جميل، جذور القضية الفلسطينية.

وقراؤنا الآن متحفزون لقراءة المزيد من الكتب التي نشرت بالفعل عن مفاوضات سلام الشرق الأوسط وخلفياتها.

الحقيقة بسيطة. لكن إرساء هذه الحقيقة البسيطة يستغرق أحياناً عقوداً طويلة. إنهم يقولون أن قضية فلسطين معقدة. لكن القضية الفلسطينية بسيطة للغاية من وجهة نظر الفلسطينيين وعيونهم.

لقد إنخرطت ذات يوم في القضية الفيتنامية، وهي تختلف عن القضية الفلسطينية. غير أنني أود أن يأتي يوم قريب جداً عندما تتطور مفاوضات السلام وتأخذ العدالة مجراها. وكما عايشت القضية الفيتنامية فإنني أتلف إلى تجربة مماثلة مع قضية فلسطين أشارك خلالها المؤلف والشعب الفلسطيني وكثيراً من أصدقاء فلسطين في اليابان وخارجها سعادة اللحظة التي تُحل فيها القضية الفلسطينية، ونحتفل بقيام ”دولة فلسطين“.

* * * *

تم بحمد الله

* * *

* *

*